

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 10

الجمعة، 22 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 9/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد محمد (ماليزيا).

في البداية، أتمنى كل النجاح للسيد دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

افتتحت الجلسة الساعة 9:00.

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

اصطحب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بنداروفسكي (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): إنه لشرف عظيم وسعادة غامرة لي أن أتكلّم بالنيابة عن مواطني جمهورية مقدونيا الشمالية هنا في قلب الأمم المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة.

في هذا الوقت من كل عام، تتجه أنظار العالم نحو أكبر تجمع يشرح فيه القادة السياسيون للدول رؤاهم للمستقبل. وفي هذا العام، ربما يكون التركيز علينا جميعا أكبر من أي وقت مضى لأن القاسم المشترك الأدنى لشعور البشرية اليوم هو الخوف - الخوف من الحروب والمجاعة والفقر والكوارث البيئية؛ الخوف على مستقبل أقرب أقبائنا. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن النظام الدولي قد اهتز حتى النخاع في مختلف أنحاء العالم.

إن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا مستمر بضراوة لا تهن ولا تكل، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. هذه أكبر أزمة أمنية منذ الحرب العالمية الثانية، ولها عواقب عالمية يشعر بها الناس بدرجة أو بأخرى في جميع القارات. ومع مرور كل يوم، تزداد معاناة الشعب الأوكراني، وتُدمر السلع المادية، ويتفاقم خطر التصعيد ويصبح وشيكا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (RoomAB-0601، Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



إن نقص الإمدادات الغذائية يعرض للخطر أفقر الناس ويُنبذ بوقوع كوارث إنسانية لم يسبق لها مثيل في أجزاء كثيرة من العالم. ونحن نُقدِّم دعمنا الكامل لجهود الأمين العام الرامية إلى استعادة اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، لأننا نجد أنه من غير المقبول على الإطلاق استخدام الغذاء والطاقة كأسلحة لتحقيق أهداف عسكرية أو سياسية.

وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاعات، من الضروري مضاعفة جهودنا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد قبل بضعة أيام على هامش المناقشة العامة لهذا العام هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن من الأهمية بمكان تحويل الأقوال إلى أفعال. ومن غير المفهوم أنه في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين يُترك الملايين من الناس دون تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. ماذا ستكون سلطتنا كقادة سياسيين عندما نناقش الديمقراطية وحقوق الإنسان والازدهار بينما في الوقت نفسه لا يحصل ملايين الناس على مياه الشرب أو الغذاء أو التعليم؟

إن التضامن العالمي ليس فكرة جديدة أو مفهوماً يحتاج إلى تفصيل خاص. أنا شخصياً من سكوبيه، عاصمة مقدونيا الشمالية، التي ضربها زلزال مدمر قبل 60 عاماً بالضبط. نهضت سكوبية من تحت الرماد بفضل التضامن العالمي، من بين أمور أخرى. لقد تعلمنا بالتجربة المريعة قيمة اليد الممدودة في أوقات الشدة. وقد أعادنا الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا في شباط/فبراير إلى جوهر النزعة الإنسانية: الضعف عند مواجهة الكوارث الطبيعية، ولكن أيضاً حاجة البشر الأساسية إلى مساعدة الضعفاء والمعوزين.

لا أحد منا يعرف ما الذي يخبئه الغد، لكننا نعلم أننا سنواجه جميع التحديات بكفاءة أكبر كثيراً إذا استخدمنا الآليات التي بنيناها بالفعل. ومن هذا المنطلق، من الضروري معالجة مسألة تغير المناخ بمزيد من الحزم. هذه التغييرات لا تُقر أو تعترف بالحدود؛ ولذلك فإن الاستجابة الفعالة تتطلب حتماً العمل المشترك.

إننا ندين بشدة العدوان على أوكرانيا، كما فعل عدد كبير من أعضاء منظماتنا. ونطالب بالانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال الروسية واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. إن ميثاق هذه الجمعية العالمية واضح وضوح الشمس في هذا الصدد - يجب حل جميع المسائل العالقة في أي مكان في العالم بالوسائل السلمية، بالمفاوضات والحوار ونبذ استخدام القوة.

إن الحرب في أوكرانيا هي أفطع مثال، لكنها - للأسف - ليست المثال الوحيد لتهديد السلم والأمن العالميين. إن الهيكل الأمني للكوكب، الذي تقوم المنظمة على أساسه، يتصدع عندما تهاجم دولة، هي عضو دائم في مجلس الأمن، بصورة غير مشروعة دولة أخرى عضو في تلك المنظمة نفسها. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الأمين العام قد حذر مؤخراً من أن خطر وقوع كارثة نووية وصل اليوم إلى أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة. ينبغي أن يكون ذلك التحذير، الصادر عن أعلى مستوى في المنظمة، نداء إيقاظ لجميع القادة السياسيين العقلاء وللتعبئة العالمية للحفاظ على السلام، الذي هو بلا شك أعظم قيمة للبشرية. لقد حان الوقت لإسكات طبول الحرب، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، مسترشدين باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية بوصفها المبادئ الأساسية والسبب الرئيسي لوجود المنظمة العالمية.

السلام هو أساس كل شيء. ومع ذلك يواجه العالم تحديات من مختلف الأنواع، والتصدي لها لا يتطلب السلام بين الدول فحسب، بل يتطلب أيضاً الثقة والتعاون المتبادلين. ومن المؤكد أن الثقة، التي بنيت على مدى عقود ومعظمها في هذا المبنى، قد تقوضت بشكل خطير وأنها من أجل إعادتها سنحتاج إلى الوقت والجهد، وقبل كل شيء الإرادة السياسية. وبغض النظر عن جميع الاختلافات بيننا - سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية - يجب أن نعمل معا بغية تحقيق السلام والاستقرار والرخاء للأجيال الحالية والمقبلة. إن بدائل الحوار بين الدول مخيفة، وكل تأخير سيقودنا مرة أخرى إلى نفس التهديد، ولكن الفارق هو أن الثمن الذي سيدفع حينئذ سيكون أكبر بكثير.

تخلق الحرب في أوكرانيا حالة من عدم القدرة على التنبؤ بشكل عام وحلقة متواصلة من الأزمات، لا سيما في إمدادات الغذاء والطاقة.

وبالطبع تظل الحاجة إلى حل المشكلات القديمة مع معالجة التحديات الجديدة، على الرغم من أن بعضها، مثل الأخبار المزيفة والتهديدات الإلكترونية، أصبح بالفعل جزءاً من حياتنا. والبعض الآخر، على الرغم من أنه أحدث عهداً، مثل الذكاء الاصطناعي، يُسبب بالفعل تغيرات كبيرة في حياتنا. وينبغي ألا يساورنا شك في أنه بدون ميثاق مشترك من أجل المستقبل لن يكون لدى أي بلد أو مجموعة من البلدان القدرة بمفردها على تقديم أو تنفيذ استجابات لتلك التحديات.

منذ اليوم الأول لاستقلالنا، قبل أكثر من 30 عاماً، ما فتئ بلدي يُظهر بأفضل طريقة ممكنة تمسكه بمبادئ السلام والتعاون الإقليمي الكبير وحل المسائل العالقة عن طريق الحوار. وفي عام 1991 بدأنا عملية نضوج ديمقراطي داخلي بالتأكيد على حقوق الطوائف العرقية لأعلى درجة ممكنة وتعزيز ثقافة الحوار عند حل المسائل الداخلية، ولكن أيضاً في العلاقات مع جيراننا. لقد قبلنا الحلول التوفيقية كوسيلة لحل المشاكل، ليس كتعبير عن الضعف بل على العكس من ذلك كتعبير عن الثقة بالنفس في قدرتنا على حماية مصالحنا دون الإضرار بمصالح الآخرين.

واحتراماً للمبادئ التي نؤمن بها، نواصل الإسهام بنشاط في السلام والاستقرار والقيم الديمقراطية والتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. وفي هذا العام نتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أكبر منظمة أمنية إقليمية، في وقت يشهد تحديات لم يسبق لها مثيل. وحتى في ظل هذه الظروف، نسعى جاهدين للحفاظ على أهمية المنظمة مسترشدين بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

ونظل من بين أكبر الدعاة للتعاون الإقليمي في جنوب شرق أوروبا، ونعمل في الوقت نفسه على الوفاء بمعايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، في موعد لا يتجاوز عام 2030. ولا يساورنا شك في أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية، مع الاستمرار في الإنصاف المضمون لجميع المواطنين، هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق قدر أكبر من التماسك في مجتمع متعدد الأعراق.

إن منطقة جنوب شرق أوروبا، التي أنتمي إليها، تواجه ظواهر غير معروفة حتى الآن: ما يسمى بالعواصف الخارقة التي تقترب من الأعاصير، وهي نتيجة مباشرة لتغير المناخ. إن الاحترار العالمي، كما قال الأمين العام، أصبح الآن الغليان العالمي.

وقد تم بالفعل وضع الأدوات اللازمة، مثل ميثاق التضامن من أجل المناخ، الذي تقدم الاقتصادات المتقدمة بموجبه الدعم المالي والتقني للاقتصادات النامية؛ ولا يمكن تحقيق الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر إلا من خلال تطبيقها على نحو ملائم. ووفقاً لخطة تسريع وتيرة العمل المناخي، لا يجب على البلدان المتقدمة الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2040 فحسب، بل يتعين عليها أيضاً الوفاء بوعودها للبلدان النامية من خلال مضاعفة الموارد المخصصة للتكيف وتمويل الصندوق الأخضر للمناخ.

إن أكبر التهديدات في الوقت الحاضر - الاضطرابات الجيوسياسية، والحروب، والإرهاب، وتغير المناخ، وموجات الهجرة الجماعية - تنشأ في وقت تمر فيه المنظمات الدولية والنظام المتعدد الأطراف برمته بأزمة هوية أو أزمة وظيفية، وبكليهما في أغلب الأحيان. والحل الحقيقي الوحيد هو تجديد وتعزيز تعددية الأطراف التي ستُقدّر الاحتياجات الفردية لكل بلد، ولكنها ستقدم أيضاً رؤية واضحة للصورة الكبيرة، وللأشياء التي تُوجَدنا وللصالح العام. وما من مكان أفضل من الأمم المتحدة لهذا المسعى المشترك.

من الاحتياجات الملحة للبشرية اليوم استعادة القدرة على التنبؤ والإنذار المبكر والوقاية في العلاقات الدولية. ومن المؤكد أن أحد المتطلبات الأساسية لذلك هو الإصلاحات الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة مبدأ زيادة التمثيل والشمولية لكي تعكس واقع العالم اليوم. علاوة على ذلك، من الضروري إنشاء آليات لتحسين الأداء الوظيفي مع الحد أيضاً من الخيارات التي تنطوي على شل عمل المنظمة. وفي هذا السياق، نُقدّم دعمنا الكامل للاجتماع الوزاري الذي عقد تحضيراً لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في عام 2024.

سنتمتع ببركات سلام تاريخي من الرخاء والأمل اللذين لا حدود لهما أو سنعاني من لعنة حرب مروعة وإرهاب ويأس.

عندما تكلمت آخر مرة على هذا المنبر قبل خمس سنوات (انظر A/73/PV.10)، حذرت من طغاة طهران. إنهم لعنة - لعنة على شعبيهم وعلى منطقتنا وعلى العالم أجمع. لكنني في ذلك الوقت تحدثت أيضا عن نعمة عظيمة استطعت رؤيتها في الأفق. لقد قلت إن تهديد إيران المشترك أدّى إلى "جعل إسرائيل والعديد من الدول العربية أقرب من بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى - بألفة وصداقة لم أشهد مثلها في حياتي" (A/73/PV.10، الصفحة 39).

قلتُ إن اليوم الذي "يمكن فيه لإسرائيل أن تقوم بتوسيع نطاق السلام ... لما وراء مصر والأردن وجيرانها العرب الآخرين" أمل أن يكون قريبا (المرجع نفسه). والآن، في اجتماعات لا حصر لها مع زعماء العالم، أوضحت أن إسرائيل والدول العربية تربطها مصالح مشتركة عديدة، وأنني أعتقد أن تلك المصالح المشتركة العديدة يُمكن أن تُيسر تحقيق انفراجة من أجل سلام أعم في منطقتنا.

قد يصفق البعض الآن، لكن في ذلك الوقت رفض الكثيرون تفاؤلي باعتباره مجرد أمنية. وتمثل سبب تشاؤمهم في ربع قرن من النوايا الحسنة وقتل عملية صنع السلام. لماذا كانت تلك نوايا حسنة؟ لماذا ظلت تمنى بالإخفاق دائما؟ لأنها استندت إلى فكرة خاطئة - أنه ما لم نبرم أولا اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فلن تطبع أي دولة عربية أخرى علاقاتها مع إسرائيل.

لقد سعيت منذ فترة طويلة إلى صنع السلام مع الفلسطينيين، ولكنني أعتقد أيضا أنه يجب علينا ألا نعطي الفلسطينيين حق النقض على معاهدات سلام جديدة مع الدول العربية. ويمكن للفلسطينيين أن يستفيدوا كثيرا من سلام أوسع. وينبغي لهم أن يكونوا جزءا من العملية، ولكن ينبغي ألا يكون لهم حق نقض على العملية. وأعتقد أيضا أن صنع السلام مع المزيد من الدول العربية سيزيد في الواقع من احتمالات صنع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فلا يشكل الفلسطينيون سوى 2 في المائة من العالم العربي. وما داموا يعتقدون

لقد ذكرت في بداية بياني أن الخوف من المستقبل ربما يكون هو الشعور السائد اليوم. ولكن يجب ألا نقبل بأن هذا هو الأمر الطبيعي. تقع على عاتقنا نحن القادة السياسيين المجتمعين هنا اليوم مسؤولية استبدال شعور الخوف هذا بشعور الأمل والإيمان بعالم أكثر عدلا. والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق جديد لاحترام القيم الأساسية والمثل الإنسانية التي أنشئت المنظمة من أجلها قبل 78 عاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية، من قاعة الجمعية العامة.

البند 8 من جدول الأعمال (تابع).

مناقشة عامة

خطاب السيد بنيامين نتانياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتانياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتانياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد نتانياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، خاطب قائدنا العظيم موشيه شعب إسرائيل وهم على وشك دخول أرض الميعاد. وقال إنهم سيجدون هناك جبلين متقابلين: جبل جرزيم (الطور)، الموقع الذي ستعلن فيه بركة عظيمة، وجبل عيبال، وهو موقع لعنة هائلة. وقال موشيه إن مصير الشعب سيتحدد باختياره بين البركة واللعنة.

وقد تأكد هذا الخيار نفسه على مر العصور لا لشعب إسرائيل فحسب، بل للبشرية جمعاء. إننا نواجه هذا الخيار اليوم. وسيحدد هل

إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وذلك السلام سيقطع شوطاً طويلاً نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وسيحث الدول العربية الأخرى على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وسيعزز آفاق السلام مع الفلسطينيين. وسيحث على مصالحة أوسع بين اليهودية والإسلام، بين القدس ومكة، بين أحفاد إسحاق وأحفاد إسماعيل. كل هذه بركات هائلة.

وقبل أسبوعين، رأينا نعمة أخرى تلوح في الأفق بالفعل. ففي مؤتمر قمة مجموعة ال 20، أعلن الرئيس بايدن ورئيس الوزراء مودي والقادة الأوروبيون والعرب عن خطط لإنشاء ممر رؤيوي يمتد عبر شبه الجزيرة العربية وإسرائيل. وسوف يربط الهند بأوروبا من خلال الروابط البحرية وخطوط السكك الحديدية وخطوط أنابيب الطاقة وكابلات الألياف الضوئية. وستجاوز ذلك الممر نقاط الاختناق البحرية ويخفض بشكل كبير تكاليف السلع والاتصالات والطاقة لأكثر من بليون نسمة.

وذلك تغيير تاريخي بالنسبة لبلدي. فأرض إسرائيل تقع على مفترق الطرق بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، وعلى مدى قرون تعرض بلدي للغزو مراراً وتكراراً من قبل إمبراطوريات تمر عبره في حملاتها للنهب والغزو في أماكن أخرى. ولكن اليوم، ونحن نهدم جدران العداوة، يمكن لإسرائيل أن تصبح جسراً للسلام والازدهار بين تلك القارات. فالسلام بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية سيسفر حقا عن شرق أوسط جديد. لذلك يجب على الجميع أن يفهموا حجم التحول الذي نسعى إلى طرحه.

أعرض هنا خريطة للشرق الأوسط في عام 1948، وهو العام الذي تأسست فيه إسرائيل. ها هي إسرائيل في عام 1948. إنها بلد صغير، معزول ومحاط بعالم عربي معادي. وفي أعوامنا الـ 70 الأولى، صنعنا السلام مع مصر والأردن. ومن ثم في عام 2020، أبرمنا اتفاقات إبراهيم للسلام مع أربع دول عربية أخرى. والآن لنلقي نظرة على ما يحدث عندما نصنع السلام بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. سيتغير الشرق الأوسط كله. سنهدم جدران العداوة. ونجلب إمكانية السلام إلى المنطقة بأسرها.

أن ال 98 في المائة الآخرين سيقفون في حالة شبه حرب مع إسرائيل، فإن تلك الكتلة الأكبر، ذلك العالم العربي الأكبر، يمكن أن يخنق الدولة اليهودية ويذوبها ويدمرها في نهاية المطاف. لذلك عندما يرى الفلسطينيون أن معظم العالم العربي قد تصالح مع الدولة اليهودية، فمن المرجح أن يتخلوا هم أيضاً عن وهم تدمير إسرائيل ويتبنوا أخيراً طريق سلام حقيقي معها.

وقد رفض نهجي في تحقيق السلام لسنوات من قبل ما يسمى بالخبراء. حسناً، لقد كانوا مخطئين. ففي ظل نهجهم، لم نبرم معاهدة سلام واحدة لربع قرن. إنما، في عام 2020، في ظل النهج الذي دعوت إليه، جربنا شيئاً مختلفاً وحققنا اختراقاً ملحوظاً في زمن وجيز. فقد توصلنا إلى أربع معاهدات سلام، بالعمل مع الولايات المتحدة. أبرمت إسرائيل أربع اتفاقات سلام في أربعة أشهر مع أربع دول عربية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. وكانت اتفاقات إبراهيم محورا للتاريخ.

واليوم، نرى جميعاً بركات تلك الاتفاقات. تزدهر التجارة والاستثمار مع شركائنا الجدد في السلام. وتتعاون دولنا في التجارة والطاقة والمياه والزراعة والطب والمناخ والعديد والعديد من المجالات الأخرى. وزار ما يقرب من مليون إسرائيلي الإمارات العربية المتحدة في السنوات الثلاث الماضية. وكل يوم، يوفر الإسرائيليون الوقت والمال من خلال القيام بشيء لم يتمكنوا من القيام به لـ 70 عاماً. يطيرون فوق شبه الجزيرة العربية إلى وجهات في الخليج والهند والشرق الأقصى وأستراليا.

وبشرت اتفاقيات إبراهيم بتغيير جذري آخر. فقد قربت بين العرب واليهود. نرى ذلك في حفلات الزفاف اليهودية المتكررة في دبي وفي وقف لفافة نسخة من التوراة في كنيس يهودي في البحرين وفي تدفق الزوار إلى متحف اليهودية المغربية في الدار البيضاء. نرى ذلك في الدروس التي تعطى للطلاب العرب عن محرقه اليهود في الإمارات العربية المتحدة.

لا شك أن اتفاقات إبراهيم بشرت بفجر عصر جديد من السلام. ولكنني أعتقد أننا على أعتاب اختراق أكثر إثارة - سلام تاريخي بين

الدافئة إلى منحدرات جبل الشيخ المتجمدة، ومن ضفاف نهر الأردن إلى مدرج مطار بيروت. تلك التجارب والتجارب الأخرى علمتني كلفة الحرب. قتل جندي زميل بجانبي. ومات آخر بين ذراعي. ودفنت أخي الأكبر. إن الذين عانوا شخصيا من لعنة الحرب يمكنهم أن يقدرُوا نعمة السلام على أفضل وجه.

هناك العديد من العقبات على طريق السلام. وهناك العديد من العقبات على الطريق الاستثنائي إلى السلام التي وصفتها للتو. لكنني ملتزم ببذل كل ما في وسعي للتغلب على تلك العقبات، لصياغة مستقبل أفضل لإسرائيل وجميع الشعوب في منطقتنا. وقبل يومين، ناقشت رؤية السلام هذه مع الرئيس بايدن. إننا ننتشاطر نفس النفاؤل بشأن ما يمكن تحقيقه، وأقدر تقديرا عميقا التزامه باغتنام هذه الفرصة التاريخية. فلا غنى عن الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الجهد. وتامما كما حققنا اتفاقات إبراهيم بقيادة الرئيس ترامب، أعتقد أنه يمكننا تحقيق السلام مع المملكة العربية السعودية بقيادة الرئيس بايدن. وبالعَمَل مع قيادة ولي العهد محمد بن سلمان، يمكننا تشكيل مستقبل من النعم العظيمة لجميع شعوبنا.

والآن نعلم جميعا أن هناك ذبابة في ذلك المرهم، لأننا قد نظمنا إلى أن المتعصبين الذين يحكمون إيران سيبدلون كل ما في وسعهم لإحباط هذا السلام التاريخي. فإيران تواصل إنفاق البلايين لتسليح وكلائها الإرهابيين. إنها تواصل توسيع مخالبتها الإرهابية في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية وحتى أمريكا الشمالية. بل إنها حاولت اغتيال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. بل وكذلك حاولت اغتيال مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. وذلك يخبرنا بكل ما نحتاج إلى معرفته عن نوايا إيران القاتلة وطبيعة إيران القاتلة.

وتواصل إيران تهديد ممرات الشحن الدولية واحتجاز الرعايا الأجانب للحصول على فدية والانخراط في الابتزاز النووي. وعلى مدى العام الماضي، اغتال القتل الحُمقى المئات واعتقلوا الآلاف من مواطني إيران الشجعان. إن برامج طائرات إيران الصغيرة الموجهة

لكننا سنفعل شيئا آخر. قبل بضعة سنوات، وقفت هنا بقلم أحمر لأشير إلى اللعنة - لعنة كبيرة، لعنة إيران النووية. ولكنني اليوم أحمل هذا القلم للإشارة إلى نعمة عظيمة - نعمة شرق أوسط جديد بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية وجيراننا الآخرين. فلن نزيل الحواجز بين إسرائيل وجيراننا فحسب، بل سنبنِي ممرًا جديدا للسلام والازدهار يربط آسيا عبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل بأوروبا. وذلك تغيير غير عادي، تغيير هائل، محور آخر للتاريخ. ومع اتساع دائرة السلام، أعتقد أنه يمكن أخيرا تحقيق طريق حقيقي نحو سلام حقيقي مع جيراننا الفلسطينيين.

ولكن هناك تحذير. يجب أن يقال هنا بقوة. لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا كان قائما على الحقيقة. فلا يمكن له أن يقوم على أكاذيب. لا يمكن له أن يقوم على شيطنة الشعب اليهودي إلى ما لا نهاية. يجب على الزعيم الفلسطيني محمود عباس التوقف عن نشر المؤامرات الرهيبة المعادية للسامية ضد الشعب اليهودي والدولة اليهودية. فقد قال مؤخرا أن هتلر لم يكن معاديا للسامية. لا يمكنك اختلاق هذا. لكنه فعل. لقد قال ذلك. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تكف عن تمجيد الإرهابيين. يجب عليها أن توقف سياستها البغيضة القائمة على الدفع مقابل القتل المتمثلة في إعطاء المال للإرهابيين الفلسطينيين مقابل قتل اليهود. ذلك كله أمر شائن. ويجب أن يتوقف حتى يسود السلام. يجب رفض معاداة السامية أينما ظهرت، سواء على اليسار أو على اليمين، سواء في قاعات الجامعات أو في قاعات الأمم المتحدة. ولكي يسود السلام، يجب على الفلسطينيين أن يتوقفوا عن بث كراهية اليهود وأن يتصالحوا أخيرا مع الدولة اليهودية. ولا أعني بذلك وجود الدولة اليهودية فحسب، بل حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في وطنه التاريخي، أرض إسرائيل.

وأود أن أقول أن شعب إسرائيل يتوق إلى ذلك السلام. وأنا أتوق إلى ذلك السلام. وقد واجهت أنا، كجندي شاب قبل أكثر من نصف قرن، ورفاقي في القوات الخاصة الإسرائيلية خطرا مميتا على العديد من الجبهات وفي العديد من ساحات القتال. من مياه قناة السويس

أن نفعل ذلك معا. يجب علينا أن نضمن ألا يتحول الوعد بمدينة فاضلة للذكاء الاصطناعي إلى عالم الواقع المرير للذكاء الاصطناعي. لدينا الكثير لنكسبه. لنتخيل بركات فك الشفرة الوراثية أخيرا، وإطالة عمر الإنسان لعقود والحد بشكل كبير من تخريب الشيوخوخة. لنتخيل الرعاية الصحية المصممة خصيصا للتكوين الجيني لكل فرد والطب التنبئي الذي يمنع الأمراض قبل وقت طويل من حدوثها. لنتخيل الروبوتات تساعد في رعاية المسنين. لنتخيل نهاية الاختناقات المرورية مع المركبات ذاتية القيادة على الأرض وتحت الأرض وفي الهواء. لنتخيل التعليم الشخصي الذي يزرع الإمكانات الكاملة لكل شخص طوال حياته. لنتخيل عالما به طاقة نظيفة وموارد طبيعية لا حدود لها لجميع الدول. لنتخيل الزراعة الدقيقة والمصانع الآلية التي تنتج الغذاء والسلع بوفرة تنهي الجوع والعوز. أعلم أن هذا يبدو وكأنه أغنية لجون لينون، لكن كل ذلك يمكن أن يحدث. لنتخيل أنه يمكننا تحقيق نهاية الندرة، وهو أمر استعصى على البشرية طوال التاريخ. كل شيء في متناول أيدينا. وهنا شيء آخر في متناول أيدينا. بالذكاء الاصطناعي، يمكننا استكشاف السماوات كما لم يحدث من قبل وتوسيع البشرية خارج كوكبنا الأزرق.

وسواء كان ذلك جيدا أو سيئا، فإن تطورات الذكاء الاصطناعي ستتصدرها حفنة من الدول. وبلدي، إسرائيل، هو بالفعل من بينها. وكما زودت الثورة التكنولوجية الإسرائيلية العالم بابتكارات مذهلة، فإنني واثق من أن الذكاء الاصطناعي الذي طورته إسرائيل سيساعد البشرية جمعاء مرة أخرى. وأدعو قادة العالم إلى العمل معا لتشكيل التغييرات الكبرى التي تنتظرنا، ولكن فعل ذلك بطريقة مسؤولة وأخلاقية. ويجب أن يكون هدفنا هو ضمان أن يجلب الذكاء الاصطناعي المزيد من الحرية وليس الأقل منها، ويمنع الحروب بدلا من أن يبدأها، ويضمن أن يعيش الناس حياة أطول وأكثر صحة وإنتاجية وسلاما. وذلك في متناول أيدينا.

وإن نسر قوَى الذكاء الاصطناعي، لننتكر دائما القيمة التي لا يمكن تعويضها للحدس والحكمة البشرية. لنعتز ونحافظ على القدرة

عن بعد وبرامج صواريخها تهدد إسرائيل وجيراننا العرب. وقد جلبت الطائرات الإيرانية الصغيرة الموجهة عن بعد الموت والدمار للأكراد في أوكرانيا.

لكن عدوان النظام يقابل إلى حد كبير بلامبالاة في المجتمع الدولي. فقبل ثماني سنوات وعدت القوى الغربية بأنه إذا انتهكت إيران الاتفاق النووي، فإن الجزاءات ستعود. حسنا، إيران تنتهك الاتفاق لكن الجزاءات لم تعاد. ولوقف طموحاتها النووية، يجب أن تتغير تلك السياسة. يجب إعادة فرض الجزاءات، وقبل كل شيء، يجب أن تواجه إيران تهديدا عسكريا ذا مصداقية. وما دمت رئيسا لوزراء إسرائيل، سأفعل كل ما في وسعي لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية. وبالمثل، ينبغي لنا أن ندعم النساء والرجال الشجعان في إيران الذين يحتقرون النظام ويتوقون إلى الحرية والذين خرجوا بشجاعة على أرصفة طهران والمدن الإيرانية الأخرى وواجهوا الموت. والشعب الإيراني، وليس مضطهديه، هم شركاؤنا الحقيقيون من أجل مستقبل أفضل.

إن ما إذا كان مستقبلا سيثبت أنه نعمة أو نقمة سيعتمد أيضا على كيفية تعاملنا مع التطور الأكثر أهمية في عصرنا - نهوض الذكاء الاصطناعي. فتورة الذكاء الاصطناعي تتقدم بسرعة البرق. لقد استغرق الأمر قرونا حتى تتكيف البشرية مع الثورة الزراعية. واستغرق الأمر عقودا للتكيف مع الثورة الصناعية. قد لا يكون أماننا سوى بضع سنوات للتكيف مع ثورة الذكاء الاصطناعي.

والمخاطر كبيرة وهي أماننا: تعطيل الديمقراطية والتلاعب بالعقول والقضاء على الوظائف وانتشار الجريمة واختراق جميع النظم التي تيسر الحياة الحديثة. غير أن لأمر الأكثر إثارة للقلق هو احتمال اندلاع حروب مدفوعة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تحقق نطاقا لا يمكن تصوره. ربما يلوح وراء ذلك تهديد أكبر، الذي كان يوما مادة للخيال العلمي - أنه يمكن لتلك الآلات التي تعلم نفسها بنفسها في النهاية التحكم في البشر بدلا من العكس.

ويتعين على الدول الرائدة في العالم، مهما كانت متنافسة، أن تتصدى لتلك المخاطر. يجب علينا أن نفعل ذلك بسرعة ويجب علينا

السيد جونغوث (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد دنيس فرانسيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. كما أعرب عن تقديري للسيد تشابا كوروشي على قيادته الممتازة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. ويستحق الأمين العام أنطونيو غوتيريش أيضاً امتناننا لمبادراته الملهمة والجديرة بالثناء في تعزيز أهداف منظمتنا.

إن من دواعي الاعتزاز الشديد أن نرى مثيلاً من سكان الجزر يتراًس أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، لا سيما في وقت يواجه فيه العالم عدداً لا يحصى من التحديات المتشابكة في خضم النزاعات والفوضى المناخية وعدم المساواة والجوع. وأود أن أؤكد له التزام موريشيوس بالمبادئ التي تمثلها الأمم المتحدة، والآمال والتطلعات التي نعدها جميعاً على الأمم المتحدة. وموريشيوس ملتزمة بالتزاماً راسخاً بالوفاء بمسؤولياتها بوصفها عضواً في الأمم المتحدة.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومتي وشعبي المملكة المغربية ودولة ليبيا عن تضامننا في هذه اللحظة المأساوية. إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام يأتي في الوقت المناسب تماماً. إنه يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها معا استعادة الثقة في مستقبلنا المشترك - الثقة بين الناس والقادة، والثقة في مؤسساتنا وفيما بين البلدان. وما لم نبدأ على وجه السرعة في إعادة بناء هذه الثقة، فسوف يتبين لنا أنه من المستحيل التصدي للتحديات التي يتعين علينا مواجهتها. ولا يمكن لأي بلد، مهما كان قوياً أو ثرياً، أن ينجح في التصدي للتحديات الحالية بمفرده. فلم يسبق لمصيرنا وثرواتنا على الإطلاق أن كانت مرتبطة هذا الارتباط الوثيق.

بلى، فإن العالم يمر بنقطة انعطاف حرجة حيث يواجه أزمات غير مسبوقة ومتشابكة، مع تعرض النظام المتعدد الأطراف لضغوط أكبر. وقد زادت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الترابطات والتعقيدات في حياتنا اليومية. إن قائمة المشاكل مروعة، من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي والطاقة والجريمة السيبرانية والإرهاب

البشرية على التعاطف، التي لا يمكن لأي آلة أن تحل محلها. منذ آلاف السنين، قدم موسى لبني إسرائيل خياراً خالداً وعالمياً، "ها أنا أضع أمامكم اليوم بركة ونقمة" (الكتاب المقدس، سفر التثنية، 11-26). يمكننا أن نختار بحكمة بين اللعنة والبركات التي تقف أمامنا اليوم. لنسخر عزمنا وشجاعتنا لوقف لعنة إيران النووية ودحر تعصبها وعدوانها. لنجلب بركات الشرق الأوسط الجديد الذي سيحول الأراضي التي كانت تعاني من النزاع والفوضى إلى حقول للازدهار والسلام. وعسى أن نتجنب مخاطر الذكاء الاصطناعي من خلال الجمع بين قوى الذكاء البشري والآلة للدخول في مستقبل باهر لعالمنا، في عصرنا ولكل العصور.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، من المنصة.

خطاب السيد برفيند كومار جونغوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية ووزير رودريغز والجزر الخارجية والسلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير رودريغز والجزر الخارجية والسلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس.

اصطحب السيد برفيند كومار جونغوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية ووزير رودريغز والجزر الخارجية والسلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد برفيند كومار جونغوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية ووزير رودريغز والجزر الخارجية والسلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

أجل حماية الفئات الضعيفة وتعزيز قدرتنا على الصمود على الصعيد العالمي.

وقد أصبح توسيع نطاق العمل للحد من الانبعاثات ليتماشى مع الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمراً ضرورياً. فحتى ضمن هدف 1.5 درجة مئوية، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تهديداً وجودياً. وتجاوز تلك العتبة سيكون كارثياً. ولتأمين مستقبل مستدام، يجب علينا بشكل جماعي التخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري وتسريع الانتقال العادل إلى مصادر الطاقة المستدامة واستهداف صافي انبعاثات صفرية على مستوى العالم بحلول عام 2050.

وقد حذر تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بالفعل من أن المزيد من التأخير سيؤدي إلى تفاقم الضرر من الفرص ضيقة وتتعلق سريعاً لتأمين مستقبل مستدام وقابل للعيش للجميع". تتصارع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل موريشيوس مع تآكل السواحل والتلوث البحري وتبيض المرجان. ويلوح في الأفق ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث المرتبطة بالمناخ. وتواجه موريشيوس ارتفاعاً في مستوى سطح البحر يبلغ 5.6 ملم سنوياً، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي البالغ 3.3 ملم. وتزيد تلك التحديات المتفاقمة من مواطن ضعفنا المتأصلة وتعرض أهدافنا للتنمية المستدامة للخطر.

ومن واجبنا ومسؤوليتنا كقادة أن ننفذ الكوكب من أجل أجيالنا المقبلة. إن موريشيوس تتفق نحو 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على السياسات المتصلة بالبيئة وتغير المناخ. ويشكل قانوننا المتعلق بتغير المناخ حجر الزاوية في التزامنا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس والصكوك الأخرى ذات الصلة بشأن تغير المناخ. وبغية بناء قدرتنا على الصمود، نفذت موريشيوس سلسلة من تدابير التكيف مثل إعادة تأهيل السواحل وانتشار أشجار المانغروف وبرامج إدارة الفيضانات. وكذلك صغنا إجراءات تخفيف مناسبة على المستوى الوطني لاستراتيجية خفوضة الكربون.

والهجرة واسعة النطاق وعدم المساواة بين الجنسين والتراجع العام ضد حقوق الإنسان إلى عدم كفاية تمويل التنمية وزيادة أعباء الديون والأزمات الجيوسياسية.

ولا قبل لحدودنا الوطنية بتلك التحديات. إن الاستجابة الفعالة والمتعددة الأطراف هي السبيل الوحيد للتصدي للتحديات الجيوسياسية وإنقاذ خطتنا المشتركة. وعلينا أن نعطي اتجاهها جديداً لتعددية الأطراف وللأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى استعادة الثقة في تعددية الأطراف. وبوصفنا قادة للعالم، ينبغي لنا أن نكون قدوة يحتذى بها، وأن نظهر التزامنا الذي لا يتزعزع وأن نحترم الوعود التي قطعنا. والأهم من ذلك، نحتاج إلى دعم الإنصاف والعدالة.

إن التوصل إلى توافق في الآراء، في ذلك الصدد، بشأن أولويات حاسمة مثل القضاء على الفقر والطاقة المتجددة والتعليم وتمكين المرأة أمر بالغ الأهمية. وتشكل أهداف التنمية المستدامة بوصلتنا التوجيهية في تلك الرحلة. وفي عالم تشوبه أوجه عدم المساواة، يجب أن يظل التزامنا بالنهوض بالمهمشين وتمكين الضعفاء ثابتاً. ويجب علينا أن نكفل الشمولية حيث يشعر كل فرد بالأمن والأمان. إن قوة مجتمعنا تكمن في تنوعه.

ووجود نظام تعليمي فعال أمر حيوي من أجل تحقيق هذه الشمولية. وسيحتاج الجميع إلى امتلاك مجموعة معارف ومهارات وقدرات متطورة، وإلا سيكون لدينا عالم ذو سرعتين يعمق أوجه عدم المساواة ويزيد من عدم الاستقرار العالمي. ونحن بحاجة إلى بناء نظام متكامل للتعليم مدى الحياة وضمان الإنصاف والوصول والإدماج في المناهج ذات الصلة. وينبغي لنا أن نعمل معاً من أجل تسخير الأدوات الرقمية وزيادة الاستثمار في التعليم حتى يتم الاعتراف به كمنفعة عامة عالمية.

وتؤكد الزيادة الكبيرة في التحديات الصحية، من الأمراض غير المعدية إلى الأوبئة العالمية مثل كوفيد-19، على أهمية الوحدة العالمية. ويمكننا، من خلال تعزيز التعاون وتبادل الموارد والخبرات، ضمان حصول الجميع على أعلى مستوى من الرعاية الصحية من

ونتطلع إلى مؤتمر قمة المستقبل في عام 2024 لمعالجة مسائل الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي والقدرة على تحمل الديون والاشتغال على الاستدامة. إننا ندعو إلى حوكمة عالمية شاملة ومنصفة لا إلى فجوة مالية. وتؤمن موريشيوس إيماناً راسخاً بأن تحفيز أهداف التنمية المستدامة ومبادرة بريدجتاون يمكن أن يسرعا التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

وتورد الأمم المتحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقاريرها بالأرقام: ويتوقع التنوع البيولوجي والمحيطات أن تصبح موريشيوس دولة تعاني من الإجهاد المائي بحلول عام 2025، بالكاد بعد عامين من الآن. ومن الأولويات العليا لحكومتها ضمان الإمداد المستمر بالمياه النظيفة والمأمونة لكل مواطن. وسنواصل الاستثمار في قدرات تخزين المياه لمواجهة آثار تغير المناخ وتحقيق الأمن المائي على المدى الطويل.

إن المحيط، الذي نعتمد عليه جميعاً، مستودع بالغ الأهمية للتنوع البيولوجي البحري. وترحب موريشيوس باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن موريشيوس قد وقعت على الاتفاق. فذلك الصك التاريخي الملزم قانوناً انتصاراً لتعددية الأطراف والقانون الدولي ومغير لقواعد اللعبة نحو حفظ الموارد البحرية واستخدامها مستداماً. ونحث جميع البلدان على التوقيع والتصديق على الاتفاق حتى يمكن أن يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وعلى ذات المنوال، تكرر موريشيوس دعوتها للدول والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم المنطقة البحرية المحمية التي ستقيمها موريشيوس حول أرخبيل شاغوس. ونتطلع كذلك إلى وضع الصيغة النهائية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، وإلى ضمان تنفيذه تنفيذاً فعالاً.

كما إن موريشيوس ملتزمة بتنفيذ سلسلة من تدابير التكيف والتخفيف الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 في المائة وتحقيق 60 في المائة من إنتاج الطاقة من المصادر الصديقة للبيئة بحلول عام 2030. ومن أجل ضمان التنفيذ الناجح لمساهماتنا الوطنية المحددة، نحتاج إلى ما مجمله 6.5 بلايين دولار. وقد تمكنا من الالتزام بمبلغ 2.5 بليون دولار على الرغم من القيود الاقتصادية. والتحدي الذي يواجهنا هو تأمين الـ 4 بلايين دولار المتبقية.

إن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى دعم كاف ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك تمويل المناخ، من المجتمع الدولي. وندعو المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية إلى ضمان تبسيط وتيسير وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التمويل المناخي. ونتطلع إلى التشغيل السريع لصندوق الخسائر والأضرار الذي اتفق عليه في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتمثل تلك الوسيلة الأمل للذين يحتاجون حاجة ماسة ولا يمكن أن تظل مجرد وعد. فيتعين على البلدان المتقدمة أن تفي على وجه السرعة بوعدها الذي قطعت عليه قبل 14 عاماً في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن، بتوفير تمويل مناخي بقيمة 100 بليون دولار سنوياً. وفي الحقيقة لم يعد ذلك المبلغ كافياً، لذلك هناك حاجة إلى جعل حجم التمويل المناخي متناسباً مع التحدي من خلال الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن التمويل المناخي.

ونحث المؤسسات المالية الدولية على الاعتراف بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس المقياس الوحيد للتنمية بلد ما. وندعو المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين إلى استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي وضعته الأمم المتحدة كأداة لزيادة إدماج أوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية صنع قراراتهم. وتأمل الدول الجزرية الصغيرة النامية أن يسفر المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا عن برنامج عمل أكثر تركيزاً وقابلية للقياس ومزوداً بالموارد الكاملة ومصمماً خصيصاً لظروف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

قسرا من مسقط رأسهم. ويحدونا الأمل في أن يتمكنوا قريبا من العودة إلى ديارهم في أرخبيل شاغوس. وبالفعل، بدأت موريشيوس والمملكة المتحدة مفاوضات بشأن ممارسة السيادة على أرخبيل شاغوس، على أساس القانون الدولي. ونأمل أن تؤدي تلك المحادثات إلى استكمال عملية إنهاء الاستعمار في موريشيوس وأن تمكن موريشيوس من تنفيذ برنامجها لإعادة التوطين.

كما نناشد فرنسا أن تحل النزاع حول تروملين، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، بروح الصداقة التي تتسم بها العلاقات بين البلدين.

إننا على مفترق طرق. ولا نريد أن يحكم علينا الجيل القادم بأننا كنا راضين عن أنفسنا. فلنغتتم هذه الفرصة لنجدد التزامنا بصياغة المستقبل الذي نريده لنا ولأجيالنا المقبلة. وما زلت واثقا من أننا سنكتشف الهدف المشترك اللازم لاستعادة الثقة في مستقبلنا المشترك.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، ووزير رودريغز والجزر الخارجية والسلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد برفيند كومار جونغوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية ووزير رودريغز والجزر الخارجية والسلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس من المنصة.

خطاب السيد أنور إبراهيم، رئيس الوزراء ووزير المالية في ماليزيا

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية في ماليزيا.

اصطحب السيد أنور إبراهيم، رئيس الوزراء ووزير المالية في ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): إن من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد أنور إبراهيم، رئيس الوزراء ووزير المالية في ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

إن الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان قيم أساسية يجب على كل بلد أن يحترمها وأن يلتزم بها. وعدم الاستقرار في بعض أجزاء أفريقيا يضر بالتقدم. والتمسك بسيادة القانون أمر ضروري لاستعادة الثقة في الحكم وتعزيز الاستقرار وتمكين التقدم المستدام في القارة. إن الانتقال السلمي للسلطة من خلال الوسائل الديمقراطية هو السبيل الوحيد لضمان السلام والتنمية والازدهار.

ونرحب باعتزاز بقبول الاتحاد الأفريقي عضوا في مجموعة الـ 20. ونعيد تأكيد تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونكرر دعمنا الثابت لحل الدولتين، لأننا ندرك قدرته على إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ونشيد بالخطوة التي اتخذت مؤخرا للحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية ونأمل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من العيش بحرية في دولته.

وإذ نبحر عبر مسار متزايد التعقيد، من الأهمية بمكان أن نكيف مؤسساتنا العالمية للتصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين. ولمجلس الأمن دور حيوي يؤديه في صون السلم والأمن الدوليين. غير أنه لم يعد يعكس حقائق العالم الحديث. فالإصلاح العاجل لمجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة ضروريان لتعزيز الأمم المتحدة للأجيال المقبلة.

وفي خضم الصراع الأوكراني - الروسي، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الحوار السلمي بلا هوادة. إننا نشيد بالدول الأفريقية والوسطاء الآخرين على دورهم الحيوي في ذلك الصدد.

لقد انقضت الآن أربع سنوات منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بشأن الآثار القانونية المترتبة على انفصال أرخبيل شاغوس عن موريشيوس قبل استقلالها. وأوضحت محكمة العدل الدولية أن أرخبيل شاغوس جزء لا يتجزأ من أراضي موريشيوس الإقليمية ودعت الدولة الاستعمارية إلى سحب إدارتها من الأرخبيل بأسرع ما يمكن. ومنذ ذلك الحين، التزمت حكومة موريشيوس التزاما قويا بتنفيذ برنامج لإعادة توطين مواطني موريشيوس في أرخبيل شاغوس، ولا سيما المنحدرين من أصل شاغوسي، الذين عانوا من ظلم تاريخي بترحيلهم

الخلافات وديا من خلال المفاوضات. ومع ذلك، فإن الوقت ليس في صالحنا، ونظرا للفشل المطول في التعامل مع الأزمة الروسية الأوكرانية، فإنني أحث على بذل جهد متضافر متعدد الأطراف بقيادة الأمم المتحدة لحلها. فلا يمكننا أن نختار جيراننا، ولكن يمكننا أن نختار العيش في سلام معهم. ولا يمكن أن يتحقق السلام بدون وقف الأعمال العدائية من قبل جميع الأطراف. ويتحتم على جميع الأطراف أن تعود إلى الحوار وأن تحل خلافاتها من خلال طاولة المفاوضات. وقد انتشر نطاق تأثير النزاع في أوكرانيا في جميع أنحاء العالم مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، مما أدى إلى نقص الغذاء والجوع والمزيد من سوء التغذية واليأس. وكما هو الحال في نزاعات أخرى في أماكن أخرى، سواء في الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا، تحدث هجرات قسرية، ما يزيد من مشاكل اللاجئين وانعدام الجنسية.

وفي الشرق الأوسط، تستمر سياسة الاستلاب مع الانتقام ببناء المزيد من المستوطنات غير القانونية، وتجريد الفلسطينيين من الأراضي التي تخصهم عن استحقاق. وذلك يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما إنه يشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام حل الدولتين، ناهيك عن استمرار عمليات القتل. وهناك أيضا نفاق صارخ في التعامل مع قضية فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفع صوته ضد الفظائع التي ترتكب ضد الفلسطينيين حتى وهم يرفعون أصواتهم بقوة ضد انتهاكات حقوق الإنسان والظلم والأنظمة المميّنة.

وفيما يتعلق بأفغانستان، لا تزال ماليزيا تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في البلد. وينطبق ذلك بشكل خاص على أن البلد تكابد عامها الثالث على التوالي من الجفاف وغزو الجراد المدمر الذي قوض بشدة محاصيل القمح. ومن جانبنا، تلتزم ماليزيا بمواصلة علاقاتها الشعبية القائمة مع أفغانستان، بما في ذلك من خلال تقديم المعونة الإنسانية. بيد أننا ما زلنا مصممين وحازمين في دعوتنا للسلطات الأفغانية إلى عكس سياساتها الإقصائية والتمييزية ضد النساء والفتيات. إن حرمانهن من حقهن في الذهاب إلى المدرسة انتهاك لتعاليم الإسلام، ناهيك عن ميثاق الأمم المتحدة والإطار المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان. كما أن تلك السياسات تلحق ضرراً بالغاً بمستقبل أفغانستان.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): عندما أنشئت الجمعية قبل 80 عاما تقريبا، كان العالم لا يزال يترنح من أهوال إراقة الدماء الكارثية التي قررت دولنا ألا تتكرر أبدا. وقد اتخذ قرار - عميق في حكمته وشهم في مقاصده وجريء في طموحه - حتى تصبح الجمعية العامة الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وأظهر ذلك القرار ما لا يقل عن قوة وشجاعة قناعاتنا. فبإعطاء صوت متساو لدول العالم ذات السيادة، سعى مؤسسو الأمم المتحدة إلى تحقيق رؤية لعالم أكثر ديمقراطية، يقوم على قواعد الإنصاف والعدالة. لقد كانت رؤية جعلت افتراس القوي للضعيف والأغنياء والأقوياء للفقراء والمهمشين والدول الكبرى للبقية، من موروثات الماضي. فتلك الرؤية، في رأيي، حطمت تماما إلى أشلاء.

فاليوم، نجد أن الدول الكبرى والدول التي تتطلع إلى مركز دولي أكبر تلقي بالأمم المتحدة جانبا بشكل متزايد لصالح مناهج أصغر حجما يفترض أنها أكثر فعالية. وإذا تواصلت الدول الكبرى التشدد بحتمية تعددية الأطراف، فإننا نشهد بدلا من ذلك ظهور تعددية مصغرة تتحول فعليا إلى تشكيلات مجزأة للسلطة.

إننا نعيش في عالم شديد الاستقطاب. ونشهد تنافسا بين القوى الكبرى يتكشف مع عواقب ستؤثر سلبا على الدول، ولا سيما الأصغر من بينها، في مناطق النزاع. والنتيجة هي أننا نواجه معضلة جيوسياسية وجيوستراتيجية. وإذا تواصلت الدول الكبرى التأكيد لنا على أن الخيار الثنائي لا يفرض، فإن الواقع بالنسبة للكثيرين هو أنه الخيار الوحيد متاح. وذلك - من دون معالجة - سيؤدي في النهاية مرة أخرى إلى عالم لا يتم فيه تمثيل الجماهير وحيث تتحكم القلة في الأغلبية وتمتعز الأكثرية من القلة.

إن المثل والمبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تدعو الدول إلى حل نزاعاتها بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة وسيادتها أو استقلالها السياسي.

إننا ندين بشكل لا لبس فيه الغزو الروسي لأوكرانيا. فالنزاع في أوكرانيا، على سبيل المثال، يؤكد على ضرورة صنع السلام وتسوية

أكبر هي ممارسة عبثية. كما نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً لدعم مساعي البلدان النامية في مجال الطموح المناخي، مع الاعتراف بأنه ستكون هناك حاجة إلى تريليونات الدولارات سنوياً في المستقبل القريب.

أكد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 أننا مقصرون، حيث أن ما يقرب من ثلث الأهداف إما في حالة من الجمود أو، الأسوأ من ذلك، أنها في تراجع. ومن المتوقع أيضاً أن يظل الاقتصاد العالمي متأثراً بالشكوك الجيوسياسية، واضطرابات سلسلة التوريد، والزيادة في أسعار السلع الأولية، والظروف المالية الصعبة. وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين النمو الاقتصادي والدخل، مما أدى إلى استمرار التفاوت. ومع فشل نمو الدخل في مضاهاة النمو الاقتصادي، تصبح الأسر مثقلة بالديون. لقد بات فاحشو الثراء يعيشون الآن جنباً إلى جنب مع الفقراء المدقعين. ويمكن التناقض بشكل صارخ في الأشياء المهمة: الطعام على المائدة، والمأوى، والحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية. وتدعو تلك العوامل إلى إجراء إصلاح جذري ومنهجي - إعادة ضبط كاملة للمؤسسات العالمية التي تؤثر على حياتنا - وإلا فإننا سنستمر في مواجهة اتساع نطاق عدم المساواة الذي يفرق بين الأمم والشعوب.

ويساورنا القلق إزاء ظهور شكل جديد من أشكال العنصرية يتسم بكراهية الأجانب والتتمييط السليبي والقوالب النمطية للمسلمين. ويتجلى ذلك في اتجاه ينذر بالخطر من الكراهية والتعصب وأعمال العنف ضد المسلمين ومقدساتهم. ونشعر بالفزع إزاء إضفاء الشرعية على هذه الأعمال في ظل ضعف الدفاع عن حقوق الإنسان. إن حرق القرآن الكريم ليس سوى عمل واضح من أعمال كراهية الإسلام يهدف إلى التحريض على الكراهية. والتقاوس في مواجهة هذا الاستفزاز الصارخ لدين ما هو ببساطة تصرف غير مسؤول ويبعث برسالة خطيرة إلى البشرية.

يجب علينا أن نجسد قيم القبول والتسامح والاحترام المتبادل. ويجب أن نعزز التفاهم والتعاون بين الثقافات والحضارات والأديان.

ونشعر برعب بالغ إزاء استمرار العنف وعدم الاستقرار في ميانمار بعد الانقلاب. إن الحالة في ذلك البلد هي حالياً من بين أكبر التحديات الاستراتيجية والإنسانية التي تواجه جنوب شرقي آسيا في السنوات الأخيرة. إن الهمجية والفساد اللذين يلحقان بشعب ميانمار لا يمكن الدفاع عنهما ويتعارضان مع القيم والمبادئ التي تتشاطرهما شعوب المنطقة والعالم. ويكتسي دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أهمية حاسمة للحد من استمرار على ممارسة الضغط اللازم على السلطات العسكرية لعكس مسارها. وبقدر ما يُملَى مبدأ مركزية رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن الفئات المستمرة يجب أن تنتهي، تهيب ماليزيا بميانمار للتنفيذ الفوري لتوافق آراء الرابطة المكون من خمس نقاط من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

إن الرابطة تشق طريقها في خضم المنافسة بين القوى الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعتقد ماليزيا أن أي استراتيجية تُتخذ ينبغي ألا تبدأ السباق من أجل الهيمنة أو تؤدي إلى تفاقمه. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تُسهّم هذه الاستراتيجيات في السلام والاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة.

وقد أكد العلماء أن العالم قد شهد للتو الصيف الأكثر سخونة في التاريخ. لقد استمعنا إلى الأمين العام غوتيريش يُعلن بجديّة أن تدهور المناخ قد بدأ. وحتى ماليزيا تشهد زيادة في الآثار السلبية لتغير المناخ، مع ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، واشتداد الرياح الموسمية وأنماط الطقس غير المنتظمة التي تعطل سبل العيش وتفت في عضد النظم الإيكولوجية المحلية. وعلى هذا النحو، ليس لدينا لحظة نضيجها.

تؤدي ماليزيا دورها من خلال وضع خرائط طريق للطاقة المنخفضة الكربون والطاقة المتجددة لتنفيذ استراتيجيات التخفيف والتكيف. ويجب أن تساعدنا خريطة الطريق الوطنية للتحويل في مجال الطاقة التي تم إطلاقها حديثاً في تحقيق مساهماتنا المحددة وطنياً، فضلاً عن إنارة الطريق نحو تطلعاتنا لانعدام الانبعاثات.

إن المناقشات حول تغير المناخ في غياب الإنصاف والعدالة والوسائل اللازمة لمساعدة البلدان وتمكينها من اتخاذ إجراءات مناخية

خطاب السيد روبرت أببلا، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحِب السيد روبرت أببلا، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد روبرت أببلا، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أببلا (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي حقاً أن أخاطب الجمعية العامة مرة أخرى بالنيابة عن شعب مالطة.

وبينما كنت أعد ملاحظاتي، ذكرني الشاعر جون دون بتلك السطور الخالدة: "لا إنسان مثل الجزيرة، كامل لوحده؛ فكل إنسان هو قطعة من القارة، وجزء من الكل". إن مالطة دولة جزرية فخورة، ولكننا بالتأكيد لسنا جزيرة كاملة بأنفسنا - بل على العكس تماماً. وطوال تاريخنا، نظرنا خارجاً إلى العالم، مدركين لموقعنا الجغرافي الفريد على مقترق الطرق بين أوروبا وأفريقيا، واضطلعنا بوعي بدور فريد، وبيننا الجسور وبنينا التفاهم بين التقاليد المختلفة. والواقع أننا كنا في وقت سابق من هذا الشهر فخورين جداً بأن نكون مجرد جسر يثق به الجانبان لاستضافة محادثات خاصة بين مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة ووزير خارجية الصين. توفر مالطة حيزاً آمناً لإجراء مناقشات حيوية بين أكبر قوتين في العالم.

ولبناء الجسور على هذا النحو، دخلت جمهورية مالطة قبل 60 عاماً تقريباً كعضو كامل العضوية في هذه الأمم المتحدة. ومن العلامات على الثقة التي يوليها زملاؤنا الأعضاء لالتزام مالطة بالعمل معاً من أجل الصالح العام أنهم انتخبوا أمتنا للعمل في مجلس الأمن لهذا العام والعام المقبل. ولهذا السبب، يكمن في صميم دستورنا السعي النشط لتحقيق السلام والأمن والتقدم الاجتماعي بين جميع الأمم. وستكون مالطة دائماً منفتحة على العالم. ولن تدير مالطة ظهرها أبداً لجيرانها. وستواصل مالطة العمل بلا كلل مع شركائنا في أوروبا وخارجها للدفاع عن السلام وسيادة القانون.

ويجب أن نوحّد أدياننا في قضايا مشتركة لتعزيز التفاهم وحسن النية بين شعوبنا وتعزيز السلام والوثام بين الأمم. هذه بالفعل طلبات يصعب تلبيتها، لكن هذا هو سبب وجودنا هنا. وأعتقد حقاً أنه لا يمكن التغلب على أي تحدٍّ مهما كان هائلاً، إذا ضمناً الالتزام الجماعي للمجتمع العالمي، الدول الأعضاء في هذه المؤسسة. وما نحتاج إليه هو الثقة، والاقتناع بجعل العالم مكاناً أفضل، والإرادة للعمل معاً على أساس برنامج لتوافق الآراء والتضامن.

قدّمت في وقت مبكر من هذا العام "ماليزيا مدني"، وهي رؤية مبنية على ركائز القيم الأساسية التي نعتقد أنها لا غنى عنها في أي مجتمع متناغم ومزدهر وسلمي: الرحمة والاحترام والثقة والابتكار والازدهار والاستدامة. تنطبق تلك المبادئ الأساسية والقيم الأخلاقية أيضاً في سياق علاقاتنا مع البلدان الأخرى. وسواء تعلّق الأمر بمجموعة الدول السبع، أو بمجموعة العشرين، أو مجموعة الـ 77، أو منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أو أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، فلا يمكن إنكار أن التعاون المتعدد الأطراف شرط لا غنى عنه لأي حلّ فعّال ومستدام للآزمات التي تحيق بالعالم. وفي ذلك الصدد، يجدر التشديد على أن التزام ماليزيا بالأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف ينبع من اقتناعنا القوي بأن جميع البلدان، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، قوية أو ضعيفة، تتحمل مسؤولية مشتركة عن إيجاد عالم أفضل للغد.

العالم ومستقبلنا فيه هو ما نتصوره ونبنيه ليكون. وتعتقد ماليزيا أنه يمكننا تحقيق ذلك من خلال زيادة الثقة وتعزيز تعددية الأطراف. ويمكن للأمم المتحدة أن تكون الوعاء الذي نقلنا من اليأس إلى مستقبل أكثر إشراقاً، ومن عدم اليقين إلى التفاؤل، ومن الضعف إلى المرونة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية في ماليزيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد أنور إبراهيم، رئيس الوزراء ووزير المالية في ماليزيا، من المنصة.

من خلال عملية سياسية بقيادة ليبية. ومن الأهمية بمكان أن يشجع المجتمع الدولي بأسره العملية وأن يقدم للشعب الليبي الدعم الذي يحتاج إليه للتغلب على عدم الاستقرار الذي دفع الشعب ثمنه الباهظ بالفعل. إن الحاجة إلى التعافي وإعادة البناء بعد الدمار المأساوي الذي خلفته العاصفة دانيال تؤكد الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية دائمة وأهميتها لمنح جميع الليبيين الحكومة الفعالة التي يستحقونها.

وبالنسبة لمالطة، فإن حسن الجوار يعني تقديم المساعدة العملية. ففي غضون ساعات من وقوع الكارثة، كان فريق من إدارة الجيش والحماية المدنية في طريقه إلى ليبيا ليؤدي دوره في جهود الإنقاذ. ولا يزال الضباط المالطيون أيضاً في الخدمة الفعلية مع الأمم المتحدة في لبنان، ويرتدون بفخر القبعات الزرق كجزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويؤكدون الأهمية التي توليها مالطة لحفظ السلام وبناء السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وباعتبارنا دولة تقع على مفترق طرق بين أوروبا وأفريقيا، فإن جوارنا الممتد يصل إلى ما وراء ساحل البحر الأبيض المتوسط. وهدفنا هو أن نكون جسراً حقيقياً بين القارتين. وقد أكدت حكومتنا التزام مالطة تجاه أفريقيا بفتح بعثات دبلوماسية جديدة في غانا وإثيوبيا ووضع استراتيجيتنا الوطنية الأولى لأفريقيا موضع التنفيذ.

لكن تعزيز الروابط لا يعني تعزيز العلاقات الدبلوماسية وحسب. لقد أبرمنا بالفعل اتفاقيات مع دول مثل إثيوبيا لتسهيل الاتصال للشركات والأشخاص بين القارتين. ولا تزال مالطة تشعر ببالغ الانزعاج إزاء الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل، بما في ذلك الاضطرابات السياسية والهجرة غير النظامية والهجمات الجهادية على السكان المدنيين وانعدام الأمن الغذائي. ونشعر بقلق خاص إزاء الحالة الراهنة في النيجر ونشدد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

من أوكرانيا إلى مالي، ومن ليبيا إلى النيجر، قد يبدو الأمر في كثير من الأحيان وكأننا نعيش في عصر اليأس. إن المشاكل التي يواجهها العالم عميقة وغائرة حقاً. وسيكون من السهل جداً والمفهوم جداً الوقوع في اليأس والتفكير في أنه لا يمكن فعل أي شيء. ولكني

ومن المحزن أن الحاجة إلى الدفاع عن هذه القيم نادراً ما كانت أكثر إلحاحاً أو أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. ونشهد انتهاك روسيا للقانون الدولي بهجومها المستمر على أوكرانيا. إن استجابة مالطة للحالة في أوكرانيا والأزمات الأخرى في جميع أنحاء العالم تسترشد بقيم الحياد المكرسة في دستورنا. إن حياد مالطة يعني أننا سنظل نعارض بشكل مباشر العدوان العسكري والعمل الانفرادي ضد أعضاء المجتمع العالمي والنظام القائم على القواعد، ولكن حياد مالطة لا يعني أننا غير مباليين بما يحدث من حولنا. لن نكون محايدين أبداً ولا يمكننا أبداً أن نكون محايدين عندما نرى الألم والمعاناة الناجمين عن غزو غير قانوني.

وبروح السلام هذه، ندعو روسيا إلى سحب قواتها من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا ونحث جميع الدول المجتمعمة هنا على الاتحاد لوضع حد للحرب. لا تقتصر مأساة الحرب على معاناة المعنيين بها مباشرة فحسب، بل يتردد صدى عواقبها في جميع أنحاء العالم. لقد تقادم الوضع غير المستقر بالفعل للأمن الغذائي العالمي بسبب غزو أوكرانيا. وقد دُفع بما يقدر بنحو 122 مليون شخص آخر في جميع أنحاء العالم للوقوع في براثن الجوع منذ عام 2019. إن مالطة تحث روسيا على الانضمام مرة أخرى إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والامتناع عن الوقوف في طريق الإمدادات الغذائية الحيوية التي تغادر أوكرانيا لإطعام الأكثر احتياجاً في العالم.

والتحلي بالحياد لا يعني أبداً أن مالطة تتجاهل المشاكل التي تواجه جيراننا. فنحن ندرك تماماً أن العديد من التحديات التي نواجهها في الوطن يمكن التصدي لها على أفضل وجه مع جيراننا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لهذا السبب أنا فخور جداً بأن عاصمتنا فاليتا تستضيف القمة القادمة لأعضاء الاتحاد الأوروبي في غضون أيام قليلة.

إن القضية الأكثر إلحاحاً في البحر الأبيض المتوسط هي بالتأكيد قضية ليبيا. ويعتمد السلام في منطقتنا بأسرها على التوصل إلى تسوية دائمة هناك. وتود مالطة أن ترى ليبيا تنعم بالسلام والاستقرار والرخاء

مستقبل الكوكب الذي نعيش عليه جميعاً والعالم الطبيعي الذي نعتمد عليه جميعاً.

من الواضح أن أكبر تهديد لكوكبنا هو تغير المناخ. إن تغير المناخ ليس نوعاً من المشاكل المجردة؛ إنها حالة طوارئ حقيقية جداً يشعر كل جزء من العالم بعواقبها. وليست التعهدات والأهداف الحالية كافية للحفاظ على هدف 1,5 درجة مئوية من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في القريب العاجل. وتشيد مالطة إشادة صادقة بمبادرة الأمين العام لمساعدة الدول على تسريع الجهود على الصعيد العالمي. ويجب علينا جميعاً أن نؤدي دورنا وأن نعمل معاً. لقد انقضى زمن الأعداء منذ وقت طويل.

إن مالطة دولة بحرية فخورة. وللبحر دور مهم في الحياة الوطنية لمالطة وله مكانة خاصة في قلوب الشعب المالطي. ويشكل ارتفاع منسوب مياه البحر تهديداً خطيراً لأمن بلدان جزرية مثل بلدنا وسبل عيشها، بل ووجودها. إن تأمين مستقبل بحارنا ومحيطاتنا ضرورة ملحة لحكومة مالطة. ولهذا السبب جعلنا المناخ والمحيطات الأولوية الأولى خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن. ولإعطاء زخم جديد للمناقشة، عقدنا اجتماعاً رفيع المستوى بشأن آثار ارتفاع منسوب مياه البحر على السلام والأمن، وهو الحدث المميز لرئاستنا لمجلس الأمن في شباط/فبراير (انظر S/PV.9260). ونقدم دعماً بحماسة للتحالف المنشأ حديثاً لمعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر والتهديدات الوجودية.

وليست العواقب المباشرة لارتفاع منسوب مياه البحر وحدها هي التي ينبغي لنا أن نشعر بالقلق إزاءها. إن تدهور الأراضي ونقص المياه العذبة ونزوح الناس وانعدام الأمن الغذائي عوامل تهدد كلها بتقويض الأمن العالمي وتوليد نزاعات جديدة وتفاقم النزاعات القائمة.

كما أن ارتفاع منسوب مياه البحر يهدد السلامة الإقليمية للدول في حد ذاتها نتيجة للفيضانات الساحلية، مع ما يترتب على ذلك من خطر نشوب نزاعات وصراعات. لذلك أود أن أكرر التأكيد بأقوى العبارات، كما فعلت في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أنه لا ينبغي لأي دولة

أود أن أبين في بقية ملاحظاتي أنه هناك أشياء يمكن القيام بها، وأنا نستطيع أن نحدث فرقاً، وأنه إذا استطاعت دولة صغيرة مثل مالطة أن تؤدي دورها في معالجة أكثر القضايا التي يواجهها عالمنا إلحاحاً، عندئذ يمكن للأمم المتحدة أن تضع حلولاً حقيقية وفعالة على الصعيد العالمي.

لقد بدأت بالاعتباس الشهير بأن "لا إنسان مثل الجزيرة". ولا يمكن للقادة أن يكونوا مثل الجزيرة أيضاً. ويجب ألا نتوجه للجمعية بكلماتنا الجميلة وحدها؛ فيجب أن تكون مرتبطة مباشرة بأعمالنا في داخل أوطاننا وبأولويات شعبنا. ويجب أن نُظهر من خلال الأفعال، وليس مجرد الأقوال، أننا نستطيع أن نعالج مخاوف الناس الذين نمثلهم، فضلاً عن آمالهم وتطلعاتهم.

إن من مزايا كونك رئيس وزراء بلد صغير هو أن تكون قريباً جداً من الأشخاص الذين نمثلهم. وتستمع إلى ما يقلقهم بصوت عال وواضح. وأحد المخاوف المستمرة التي أسمعها هو أن الناس يشعرون بشعور مزعج بعدم الأمان. لقد باتوا يشعرون، بعد الجائحة، بأن العالم مكان أقل استقراراً ومخيف بشكل متزايد، ومع وجود هذه القوى العالمية الكبيرة الفاعلة، يمكن للمواطنين في كثير من الأحيان أن يشعروا بأنهم لا يمسكون بمقاليدهم. وأنا أدرك مصدر تلك الشواغل. ومعالجتها هو سبب اهتمامي بالسياسة. ولهذا السبب أصر على أن كل سياسة عالمية نضعها يجب أن تحدث فرقاً محلياً وأنه يمكننا أن نُظهر مقدرتنا على تقديم حلول على الصعيد الوطني من خلال العمل معاً على الصعيد الدولي. وبهذه الطريقة، يمكننا معالجة ما يسميه المتشائمون "العصر الجديد لانعدام الأمن" ببناء عصر جديد من الأمن.

ومع ذلك، يجب أن نكون واقعيين. فلا توجد عصا سحرية. أنا واقعي بشأن ما يمكن أن تفعله أي دولة بمفردها وأنا أدرك تماماً أن دولة صغيرة لا يمكنها أن تفعل الكثير. ولكن إذا قمنا جميعاً بدورنا، فيمكننا جميعاً أن نحدث فرقاً. باختصار، نحن أقوى معاً. ولا يمكن لأحد أن يشعر بالأمان بشأن مستقبل أسرته ما لم يشعر بالأمان بشأن

نشوء عهد جديد من الحماية. فإذا نمت الحماية دون رادع، فقد تلحق أضراراً لا توصف باقتصاد جزيرة موجه نحو التصدير مثل اقتصادنا. لقد استفاد الشعب المالطي استفادة كبيرة من انفتاح الاقتصاد العالمي. ومع إفراح المصالح المكتسبة المجال للابتكار، اغتنم الشعب الفرص الجديدة. وعلى غرار العديد من الاقتصادات الشابة، سخرت مالطة التكنولوجيا الرقمية وكسر الحواجز التجارية والجمركية للتوسع في القطاعات التي كانت في السابق محظورة على الدول الصغيرة مثل بلدنا.

إن ما يحتاج إليه الاقتصاد العالمي ومواطنو العالم ليس عصرًا جديدًا من تدابير الحماية. فبدلاً من ذلك، نحن بحاجة إلى عصر جديد من الحماية الاجتماعية - لا لوضع حواجز أمام التجارة بل لوضع معايير وحقوق لعمالنا. إنني أفهم وأقدر كيف قد يشعر بعض الناس بالتخلف عن الركب بسبب الوتيرة الهائلة للتغيير الاقتصادي في هذا القرن. أظهرت الجائحة الحاجة إلى التفكير في المخاطر الجيوسياسية لسلاسل التوريد. لكن الحل ليس بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. الحل هو الفهم الصحيح للمستقبل. وأحد مواضيع الجمعية العامة لهذا العام هو إعادة بناء الثقة لتحقيق الاستدامة للجميع، وهذا بالضبط ما يجب أن نفعله.

وفي كثير من الأحيان، استُبعدت البلدان الصغيرة والنامية من عملية صنع القرار وعانت نتيجة لذلك. ومالطة واضحة - لا يمكن تحقيق الثقة في التجارة إلا إذا تم الحفاظ على تضامن حقيقي مع جميع الدول الأعضاء. يجب أن يكون الانفتاح التجاري عادلاً. ويجب أن تكون الاقتصادات المنفتحة اقتصادات عادلة. ولن يُبنى شعور المواطنين بالأمن من جديد إلا بالإنصاف. لقد دخلت معترك السياسة متحمساً لبناء بلد يقوم فيه صنع القرار على العدالة والفرص، مع الالتزام بالمساواة الذي هو أيضاً التزام بالتنافسية.

فلننظر في المساواة بين الجنسين. إن تمكين المرأة يعزز النمو الاقتصادي. ومن أكثر إنجازات حكومتنا التي تفخر بها إدخال الرعاية المجانية للأطفال التي مكّنت المزيد من الآباء من أن يعودوا إلى

ساحلية أن تفقد أياً من حقوقها القائمة على مناطقها البحرية بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر. وبوصفنا أمماً متحدة، فإننا يجب أن نحافظ على سيادة الدول الساحلية مهما اشتد هيجان البحار. وبوصفنا دولاً جزرية، فإننا نلجأ إلى العالم ولكننا لا ندير ظهورنا لبعضنا البعض. والتضامن بين البلدان الجزرية الصغيرة قيمة أساسية لمالطة وهي قيمة نحولها إلى دعم عملي.

لقد تأخرت مالطة في التطور، شأنها شأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وشهدنا العديد من التحديات نفسها التي تواجهها البلدان النامية حالياً. ولهذا جعلنا زيادة الوعي بأوجه الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية أولوية عليا، وهو السبب في أن دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. وللقيام بذلك، نحن ملتزمون بمبادرتنا "جزيرة من أجل جزر" التي تقدم دعماً ملموساً وعملياً لتلك الدول الجزرية الصغيرة - أكثر الدول تعرضاً لتأثير تغير المناخ. إننا نشترك أفضل الممارسات ونساعد في بناء القدرات. وقد أسعدنا أن يُكرّم برنامج مالطة للمنح الدراسية للطلاب من الدول الجزرية الصغيرة النامية بجائزة الأمم المتحدة لشركات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن حماية كوكبنا مهمة ضخمة، ولكن باتخاذ إجراءات مرئية وقابلة للقياس يمكننا ويجب علينا أن نظهر لمواطنينا أن لديهم سبباً للإيمان بأمن مستقبل كوكب الأرض. فهناك من يقول إن تأمين الكوكب لا يمكن تحقيقه إلا على حساب النمو الاقتصادي. وأنا أرفض بشدة هذا التفكير. في الواقع، أعتقد أن العكس هو الصحيح. فلا يمكن تحقيق الأمن البيئي إلا إذا شعر المواطنون بالأمن الاقتصادي. ولن يمكنك تحويل انتباهك إلى سلامة كوكب الأرض إلا إذا كنت تشعر بالأمان بشأن السلامة الاقتصادية لعائلتك. ولن تتمكن من توفير الحماية البيئية المستدامة إلا من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ومن منظور دولة تجارية منفتحة على الخارج مثل مالطة، هناك خطر سائد وواضح وقائم على الأمن الاقتصادي - وهو احتمال

جزء من الطمأنينة التي ينبغي أن توفرها الدولة الفاعلة. وللمساعدة في توفير هذا الطمأنينة، قمنا في مالطة بتنفيذ استراتيجية شاملة للصحة العقلية لبناء القدرات ومعالجة الأسباب وتقديم الدعم المستمر للأفراد ذوي الاحتياجات في الصحة العقلية وأسره، من خلال مبادرات مثل خط المساعدة الوطني للصحة العقلية الذي تم إطلاقه العام الماضي، والذي يقدم مورداً شاملاً على مدار 24 ساعة يومياً لربط المرضى بالخدمات التي يحتاجون إليها.

إن أحد أكبر دوافع المخاوف المتعلقة بالصحة العقلية هو الخوف من المستقبل. في الواقع، لا يمكن لأي منا أن يشعر بالأمان بشأن حياته إذا لم نشعر بالأمان بشأن ما سيأتي غداً. وفي الوقت الحالي، تشكل التكنولوجيا مصدراً لأحد أكبر المخاوف لدى الكثيرين. لقد عشنا عقدين من التغيير غير المسبوق، من الهاتف المحمول البسيط والرسائل النصية إلى الهواتف الذكية والتعرف على الوجوه. قد يبدو في كثير من الأحيان أن المجتمع فقد السيطرة وأن التكنولوجيا نفسها هي التي تمسك بزمام الأمور. والآن، مع ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي، يكمن الخطر في أن هذا يبدو صحيحاً أكثر من أي وقت مضى. وللأسف، فإن العناوين المروعة في وسائل الإعلام حول سيطرة الآلات ونشر الخوف بشأن استيلاء الذكاء الاصطناعي على الوظائف وجعل الجهد البشري أمراً عفا عليه الزمن لا تساعد في التخفيف من مخاوفنا. ولكن واضح - سيكون للذكاء الاصطناعي تأثير كبير على جميع جوانب المجتمع، ولكن لنكن واضحين أيضاً بأننا إذا اتخذنا كفاءة القرارات الصحيحة، فإن ذلك التأثير على مجتمعاتنا يمكن أن يكون إيجابياً.

مرة أخرى، كما هو الحال مع التجارة، فإن الحل ليس في محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإغماض أعيننا عما لا مفر منه على أمل أن يختفي. بدلاً من ذلك، يكمن الحل في الفهم الصحيح للمستقبل واتخاذ القرارات الآن حتى نتمكن من تسخير قوة الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام ولعامة الناس، لا في التخوف منه وكأنه كارثة قادمة. ونحن في مالطة نفعل ذلك بالفعل. إننا نرى بالفعل كيف يمكن للذكاء الاصطناعي رفع سوية الخدمات العامة وتحسين حياة جميع المواطنين. ولدينا ستة مشاريع تجريبية تغطي مجالات من الرعاية

القوة العاملة وزادت من القوة الاقتصادية للمرأة ومن نمو الاقتصاد ككل. إنني فخور بأن أتحديث في نفس الشهر الذي استضافت فيه مالطة "مسيرة الفخر الأوروبية EuroPride" التي لاقت نجاحاً كبيراً، وهي تتويج للاعتراف بالتحول في نهج أمتنا تجاه حقوق مجتمع الميم الموسع الذي حدث منذ عودة حزبي إلى الحكومة، وأعطى دفعة كبيرة لصورة جزيرتنا واقتصاد جزيرتنا.

ولننظر أيضاً في سد الفجوة الرقمية. إن تزويد المزيد من المواطنين من جميع الأعمار ومن جميع الخلفيات بالمهارات الرقمية التي يحتاجون إليها يزيد من قدرتهم على الكسب الفردي ويضيف إلى إنتاجية الأمة. ولهذا السبب قمنا بتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمادة إلزامية في جميع مدارسنا الثانوية. لذلك تدعو مالطة المجتمع الدولي إلى العمل بجهد أكبر لضمان تضييق الفجوة الرقمية، ليس داخل كل دولة فحسب بل أيضاً على الصعيد العالمي.

وبالمثل، فإن دعم حقوق الطفل - على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل - يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمالطة. نحن نعمل بجد لضمان حصول كل طفل على الفرص التي يستحقها، بغض النظر عن ظروف ولادته. ومن خلال معالجة فقر الأطفال وضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، نهدف إلى ضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب. إن هذا واجب أخلاقي بحق، ولكنه واجب اقتصادي أيضاً. إن ترك أي أحد من الجيل القادم من العمال دون المهارات التي يحتاج إليها لا يضر بالأفراد المستبعدين من الرخاء فحسب؛ بل يضر أيضاً بالنمو الاقتصادي. لا يمكن لأي منا أن يشعر بالأمان ما لم يكن كل طفل في مجتمعاتنا في أمن وأمان.

وأحد المظاهر المهمة للشعور بعدم الأمان هو العدد المتزايد من الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في الصحة العقلية. لا يمكن لأي منا أن يشعر بالأمان ما لم نتأكد من أن أنظمة الرعاية الصحية لدينا تأخذ الصحة العقلية على محمل الجد مثل الصحة البدنية. وحتى لو لم تكن لدينا في حد ذاتنا مشاكل تتعلق بالصحة العقلية، فإن معرفتنا بأن الرعاية والدعم موجودان إذا احتجنا إليهما نحن أو من نهتم بهم هو

أن نبني عصباً جديداً من الأمن، لا بمحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ولكن بتصحيح المستقبل. إذا عملنا معاً؛ وإذا استمعنا إلى بعضنا بعضاً وتعلمنا من بعضنا بعضاً؛ وإذا فهمنا وقدرنا رغبة مواطنينا في استعادة السيطرة على حياتهم، فيمكننا أن نفهم المستقبل بالشكل الصحيح وسنفهمه.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره. *اصطُحِب السيد روبرت ألبيل، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.*

خطاب السيد مارك روته، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا. *اصطُحِب السيد مارك روته، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، إلى المنصة.*

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد مارك روته، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد روته (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): في عام 1864، كتب أبراهام لينكولن رسالة إلى إدوين ستانتون، وزير الحرب في حكومته. وأشار إلى أنه "لا يمكنك التهرب من مسؤولية الغد بتجنّبها اليوم". لقد كان زماناً مختلفاً، مع مشاكل مختلفة وطرق مختلفة لحلها.

لقد تغير الكثير منذ ذلك الحين، لكن كلمات لينكولن تبقى ذات صلة كما كانت دائماً. إنها تُظهر أن "المسؤولية" كانت دائماً الكلمة المفتاحية، لأن مستقبلنا يعتمد على ما إذا كنا نختار تحمل المسؤولية أو نرفضها. واليوم، ليس هناك وقت نضيعه. فلم يكن هناك على المحك من أمور في وقت واحد أكثر مما هو اليوم. يجب علينا مكافحة تغير المناخ، ومكافحة الجوع والفقر، وحماية السلام والأمن في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم.

الصحية إلى إدارة حركة المرور. إننا نمسك بزمام المبادرة من خلال القيادة، ولا نحاول تجاهل المستقبل. ومع ذلك، بطبيعة الحال، فهناك حد لما يمكن أن يفعله أي بلد واحد وخاصة بلد صغير. ولجعل الذكاء الاصطناعي منفعة عالمية، نحتاج إلى عمل عالمي. وتقف مالطة بحزم وراء الجهود الرامية إلى زيادة وتعزيز التعاون الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي. تتغير التكنولوجيا بسرعة كبيرة وبانت إمكاناتها هائلة لدرجة أن الفشل في العمل معاً لم يعد خياراً.

وذلك بالطبع ليس في مجال التكنولوجيا فحسب الذي نحتاج إلى العمل فيه معاً. إن العمل معاً ليس قيمة أساسية لمالطة فحسب؛ إنه في صميم التقاليد السياسية التي أمثلها بفخر. ببساطة يمكننا، بالوقوف معاً، تحقيق ما هو أكثر بكثير مما يمكن بالعمل منفردين. نعم، لا أحد منا أمماً أو قاده أو مجتمعات يقف كجزيرة معزولة عن الآخرين. فنحن جميعاً مترابطون بطرق شتى لا تقف تزداد. إننا نعيش في عصر جديد - في عصر يمكنك فيه إرسال مقطع فيديو إلى الجانب الآخر من العالم بشكل أسرع مما يمكنك المشي إلى الجانب الآخر من الغرفة التي تجلس فيها؛ في عصر يمكن أن تؤثر فيه القرارات المتعلقة بكيفية توليد الطاقة في بلد ما على بقاء بلد آخر تفصله عنه المحيطات؛ في عصر يمكن أن يؤدي فيه عدوان بلد ضد آخر إلى الجوع في أرجاء قارة مختلفة. في مثل هذا العصر، لن تصبح أهمية العمل معاً إلا أقوى من ذي قبل.

إن الكلمة التي تعبر عن ذلك - تعددية الأطراف - قد لا تكون سهلة اللفظ، ولكنها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولكي تتجج تعددية الأطراف في عصر انعدام الأمن هذا، نحتاج إلى ضمان أن مجموعة أوسع بكثير من الأصوات في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم تُسمع؛ أصوات جميع البلدان - كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، متقدمة النمو والنامية منها؛ أصوات جميع قطاعات المجتمع المدني - النساء، لا الرجال فقط، الصغار والكبار على حد سواء، المثليين والمستقيمين على حد سواء؛ من كل الخلفيات، وكل الأعراق.

إنني أرفض أن أصدق ومالطة ترفض أن تصدّق ألا مفر من عصر جديد من انعدام الأمن. وأنا أعلم ومالطة تعلم أنه يجب علينا

وسأتكلم اليوم مع ممثلي عدة دول جزرية صغيرة نامية عن التكيف مع المناخ وعن سبل تبادل المعرفة والخبرة والحلول المبتكرة. ونعم، تبدأ مثل هذه الشراكات بالحديث، لكنها يجب أن تتجاوز الكلمات والوعود. تعمل هولندا على زيادة مساهمتها السنوية في التمويل الدولي للمناخ إلى 1,8 بليون يورو بحلول عام 2025، وسيذهب أكثر من نصفها إلى التكيف مع المناخ. يفهم الجميع مدى أهمية ذلك.

سنجتمع في دبي في غضون شهرين لتقييم التقدم الذي أحرزناه نحو أهداف باريس للمناخ، لكننا نعلم بالفعل أننا بعيدون عن المسار الصحيح، لذلك يجب فعل شيء ما الآن. وستفي هولندا بمسؤوليتها، من خلال تزويد 100 مليون شخص في البلدان النامية بإمكانية الحصول على الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ومن خلال زيادة استثماراتها في الطاقة المتجددة على نطاق واسع، ومن خلال المساعدة في إنشاء وتوسيع نطاق ممرات الهيدروجين الأخضر، جنباً إلى جنب مع جنوب أفريقيا ومصر والمغرب وناميبيا وغيرها. وفي الوقت الراهن، لا يذهب سوى 2 في المائة من الاستثمار العالمي إلى أفريقيا، على الرغم من الإمكانات الهائلة هناك. لدينا مصلحة جماعية في التأكد من إمكانية استغلال هذه الإمكانيات، لأننا إذا لم نساعد إفريقيا على النمو بشكل مستدام، فسوف نفقد جميعاً أهدافنا المناخية. ويجب على المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن يمثل تصحيحاً للمسار. هناك، يجب أن نتفق ونشرح كيف نضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق هدف 1,5 درجة مئوية. وإن لم نفعل ذلك، فستكون العواقب كارثية.

وتبين الأمثلة التي قدمتها عن العمل الهولندي، بالعمل مع شركاء المملكة في منطقة البحر الكاريبي، أننا مستعدون للوفاء بمسؤوليتنا، وأنها على استعداد لنزد على الهاتف ونستجيب إلى الطرق على الباب. أكثر الحقائق لفتاً للانتباه هي أيضاً الأكثر وضوحاً: نحن لسنا مختلفين كما قد نعتقد. فما يوحدنا أكبر وأقوى مما يفرقنا. وأرى ذلك في مناقشاتي الثنائية. وأرى ذلك في الاتحاد الأوروبي وأراه هنا في الأمم المتحدة. ومهما اختلفت خلفياتنا واختلفت بلداننا، فإننا نتشاطر نفس القيم العالمية، قيم السلام والحرية والعدالة.

إن من طبيعة البشر إعطاء الأولوية للقضايا التي تؤثر علينا بشكل مباشر. فلنكن صادقين - هذا ينطبق علينا جميعاً هنا اليوم. لقد جاء كل واحد منا إلى هنا لمناقشة القضايا التي يواجهها كل منا في بلده، ولكن إذا نظرنا إلى ما وراء حدودنا نرى أن أياً من تلك القضايا ليست قائمة بذاتها. إن جميع القضايا الكبيرة تتقاطع في عصرنا. وتأثيرها عالمي. فلننظر في تغير المناخ أو الفقر أو النزاع. تلك المسائل كلها مترابطة ونحن جميعاً نتأثر بها، وإن لم يكن دائماً بنفس الطريقة.

في أوروبا، تحطم السلام بسبب العدوان الروسي. ونعم، إنني أطلب الدعم مرة أخرى لإنهاء تلك الحرب الرهيبة. وفي الوقت نفسه، أدرك أن البعض هنا يفكرون: "ماذا عن التحديات التي تخصنا؟ ماذا عن أمننا؟ هل ستدعمنا أنت هناك أيضاً؟". إنني أفهم ما يشعرون به، وهم على حق. وكما قال الأمين العام الراحل كوفي عنان: "إذا لم تكن الأمم المتحدة متحدة كما ينبغي، فذلك لأنها صورة تعكس العالم الذي نعيش فيه". وقد كان على حق أيضاً. في الأمم المتحدة، كان وزن بعض المصالح أكبر من غيرها لفترة أطول مما ينبغي. إن بنية الأمم المتحدة توجي كما لو أننا لا نزال في عام 1945، ولكن العالم قد تغير. لقد استغرق إدراك هذا الأمر وقتاً طويلاً، ولكن بمجرد أن تراه فلا يمكنك تجاهله.

وفي هذا العالم في هذا الوقت، نحتاج جميعاً إلى بعضنا البعض - جميع البلدان الـ 193 - لأننا جميعاً نواجه مهمة مشتركة. فلننظر في التوزيع العالمي للثروة. ليست هولندا واحدة من أكثر المانحين الإنمائيين ولاءاً للأمم المتحدة فحسب؛ فنحن ندعم أيضاً خطط الإصلاح لمؤسسات مثل البنك الدولي. أو دعونا نفكر في تغير المناخ. نحن بحاجة إلى تقليل بصمتنا - بصمة تترك أثرها على بلدان بعيدة عن حدودنا. هذا ما نقوم به، من خلال بناء اقتصاد دائري بحلول عام 2050، من خلال جعل قطاعنا المالي أكثر استدامة ومكافحة إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي. والشراكات ضرورية في كل مجال من تلك المجالات - وقبل كل شيء في الشراكات مع البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ.

الجد، لا يمكننا أن نهمل واجبنا لأنه غير ملائم لنا، لأن لدينا أشياء أخرى تشغل أذهاننا أو لأنه يبدو صعبا جدا. لا وألف لا! فالميثاق أعد خصيصا لأوقات كهذه الأوقات، لزمان ومكان مثل هذا. إن الجمعية العامة هي المقصد النهائي، وقد حان الوقت الآن لمساءلة بعضنا البعض وتذكير بعضنا البعض بمسؤولياتنا. وينطبق ذلك علينا جميعا، وينطبق علي أيضا. وقد أوضحت الكيفية التي سقي بها هولندا بمسؤوليتها. ويمكن للأعضاء أن يلزمونا بذلك ويمكنهم أن يحاسبونا على أفعالنا. وبنفس الطريقة، أدعو الجميع إلى إعلاء أصواتهم المنددة بانتهاك بوتين وروسيا لميثاق الأمم المتحدة والداعمة لخطة السلام وأوكرانيا، حتى لو استغرق الأمر وقتا وحتى لو كانت هناك انتكاسات - خاصة إذا استغرق الأمر وقتا وكانت هناك انتكاسات - ومطالبة روسيا بإعادة أطفال أوكرانيا المسروقين.

وتشعر بعض الدول أنها تدعم السلام في أوكرانيا بمجرد الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وهي تعتقد أن هذا سيساعد في إنهاء الحرب وأن السلام والحرية والأمن ستعود تلقائيا. وهي ترى أنه تعبير عن الفروق الدقيقة. إنها تريد أن ترى الخير في الآخرين. ولا تريد توجيه أصابع الاتهام نحو أحد. غير أنه في حالة الحرب في أوكرانيا لا يمكن تقاسم اللوم. فليس هناك شك حول هوية الجاني وهوية الضحية. لقد هاجمت روسيا أوكرانيا، الدولة ذات السيادة، وليس العكس. ولذلك لا يمكن أن يكون هناك حل مشترك. إن روسيا هي المعتدية هنا، وأنصار أوكرانيا ليسوا هم من يطيلون أمد الحرب - إنها روسيا. لقد احتل بوتين 20 في المائة من مساحة أوكرانيا. ومن شأن الوقف الفوري لإطلاق النار الآن أن يعني انتصار روسيا. ذلك هو الواقع، ولا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم إلا إذا اعترفنا بذلك الواقع.

وهناك الكثير على المحك هنا. ويعول بوتين على انقسامنا. إنه يعول على أننا سنتوقف عن تقديم دعما مع استمرار الحرب لفترة أطول وتجاوز تكلفتها ما كنا نعتقد. إنه يعول على أن نفقد الاهتمام ونعود إلى الاهتمام بمشاكلنا الخاصة. تلك هي استراتيجية بوتين. والآن وقد حان وقت الحسم، يجب أن نظهر أننا تعلمنا من الماضي

وفي 17 تموز/يوليه 2014، دُهِست تلك القيم التي تعتز بها هولندا بالأقدام. ويتزامن ذلك التاريخ مع اليوم الذي أسقطت فيه روسيا الرحلة MH-17، اليوم الذي ذُكر فيه الشعب الهولندي وكافة شعوب العالم، بطريقة مؤلمة، بأن السلام والحرية والعدالة ليست بالمعطيات، بل إنها تقتضي منا بذل جهود مستمرة. وتشكّل تلك القيم والأهداف الجماعية الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة. وهي سبب وجودنا هنا اليوم.

ومن ذلك المنطلق، أود أن أتكلّم عن أوكرانيا. ففي كل يوم، يشعر الملايين من الناس بآثار العدوان الروسي - وفي مقدمتهم الشعب الأوكراني، الذي يسقط ضحية لجرائم فظيعة. إنهم يعيشون في خوف كل يوم. هل لا يزال أمانا في منزلي؟ في مدينتي؟ هل سأرى عائلتي على قيد الحياة مرة أخرى؟ تلك أسئلة لا ينبغي لأحد أن يطرحها أبدا. وفي أوروبا، اعتقدنا أننا لن نحتاج أبدا إلى طرح تلك الأسئلة مرة أخرى، لكننا كنا مخطئين. وعليه، فإن الأمر متروك لنا الآن للرد والنقاط الهاتف والرد على الطرق الذي يدق الباب. ولا يمكننا أن نترك بلدا ليدافع عن نفسه بنفسه وحيدا.

وأعلم أن بعض البلدان مترددة وتساءل نفسها لماذا ينبغي لها أن تتورط في حرب يخوضها بلد آخر. وأقول لها: "إنها حربك أيضا، لأنه حتى لو لم يكن هناك إطلاق نار في بلدانك ولا تتعرض مدنها للقصف، فإن هذه الحرب تلحق الضرر بالجميع". ويدرك الناس الذين يعيشون في البلدان الضعيفة ما أتكلّم عنه تماما. فالإمدادات الغذائية العالمية تُستخدم سِلَاحا للحرب وتشهد أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا. ويُدفع بالملايين من الناس مرة أخرى إلى هوة الفقر والجوع. والبلدان الأشد ضعفا هي على وجه التحديد الأكثر تضررا. ولن نجدها في القائمة الرسمية للضحايا، لكن تلك البلدان والأشخاص الذين يعيشون هناك هم أيضا ضحايا عدوان بوتين.

إن سلوك روسيا يتعارض مع كل ما ندافع عنه في الأمم المتحدة. وذلك وحده سبب كاف لاتخاذ الإجراء اللازم. وميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكّل أساسنا المشترك، واضح جدا في ذلك الشأن. وعندما يجد

هذا علاوة على أن الآفاق الاقتصادية العالمية تبدو قاتمة. وهناك تباطؤ في وتيرة النمو العالمي. ويمكن أن يتسبب ارتفاع أسعار الفائدة في ركود اقتصادي. وقد دمرت سلسلة من الصدمات الخارجية - مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاع وتغير المناخ - اقتصادات العديد من البلدان النامية. وبالكاد تمكنت العديد من بلدان الجنوب العالمي من تجنب التخلف عن السداد. فقد ازداد الفقر والجوع، مما قوض المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى ثلاثة عقود.

وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد يوم أمس، قُطعت التزامات بعيدة المدى من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتعين علينا أن نكفل تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لأغراض التنمية والتوسع في الإقراض الميسر الشروط الذي تقدمه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومعالجة مشاكل ديون البلدان الـ 59 التي تعاني من حالة مديونية حرجية.

ويتطلع باكستان إلى وفاء العالم المتقدم النمو بالالتزامات المتعلقة بتغير المناخ التي قطعت في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بتعبئة أكثر من 100 بليون دولار للتمويل المناخي سنوياً؛ وتخصيص ما لا يقل عن نصف هذا التمويل لأنشطة التكيف في البلدان النامية؛ وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل ذات الصلة؛ وتسريع وتيرة جهودها لبلوغ أهداف خفض انبعاثات الكربون من أجل الحفاظ على هدف إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية. وينبغي مقاومة المحاولات الرامية إلى تقديم تلك الأموال بشكل انتقائي على أساس اعتبارات جغرافية سياسية.

ويشكل التحدي الثلاثي الأبعاد الذي تواجهه باكستان في مجالات الغذاء والوقود والتمويل مثالا بارزا على تداعيات كوفيد-19 والنزاعات والمناخ على البلدان النامية. وباكستان من أكثر البلدان تضررا من آثار تغير المناخ. فقد غمرت الفيضانات الهائلة التي وقعت في الصيف الماضي ثلث بلدنا وقتلت 1 700 شخص وشردت أكثر من 8 ملايين

وأنا جميعا سنلتقط الهاتف ونستجيب معا على الطرق الذي يدق الباب وأنا جميعا سنفي بمسؤوليتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد مارك روته، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، من المنصة.

خطاب السيد أنوار الحق كاكِر، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطُحِب السيد أنوار الحق كاكِر، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد أنوار الحق كاكِر، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كاكِر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة باكستان وشعبها، أعرب للسيد دينيس فرانسيس عن تهانينا الحارة على انتخابه لتوجيه أعمال هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة. إنني على ثقة من أن خبرته الدبلوماسية الواسعة والطبيعة المشمسة لبلده الجزري الجميل ستمكنا من توجيه مسار الجمعية إلى أنجح خاتمة.

إننا نجتمع في لحظة عصبية ومحورية في التاريخ الحديث. فالنزاعات تحتدم في أوكرانيا وفي 50 مكانا آخر حول العالم. واستمرت التوترات بين القوى العالمية في التصاعد. ونشهد قيام كتل عسكرية وسياسية جديدة وقديمة. وتعود الجغرافيا السياسية إلى الظهور عندما يجب أن يكون للجغرافيا الاقتصادية الأولوية في العالم. وليس بوسع العالم أن يتحمل حربا باردة ثانية. فهناك تحديات أكبر بكثير تواجه البشرية تستلزم تعاونا عالميا وعملا جماعيا.

النهائي لكشمير. وتحقيقاً لتلك الغاية، فرضت الهند تدابير إغلاق وحظر تجول مطولة وسجنت جميع قادة كشمير الحقيقيين وقمعت الاحتجاجات السلمية بعنف ولجأت إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء للكشميريين الأبرياء في مواجهات وهمية وما يسمى بعمليات التطويق والتفتيش وفرضت عقوبات جماعية ودمرت قرى بأكملها. ورفضت نيودلهي إتاحة الوصول إلى كشمير المحتلة، وهو ما طالبت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأكثر من عشرة مقررین خاصين.

ويجب على مجلس الأمن أن يكفل تنفيذ قراراته بشأن كشمير. وينبغي تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. ويتعين على القوى العالمية أن تقنع نيودلهي بقبول عرض باكستان بضبط النفس المتبادل فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية والتقليدية.

ويشكّل تحقيق السلام في أفغانستان ضرورة استراتيجية لباكستان. وتشاطر باكستان المجتمع الدولي شواغله فيما يتعلق بأفغانستان، لا سيما بشأن حقوق النساء والفتيات. ومع ذلك، فإننا ندعو إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الأفغان المعوزين، الذين تشكّل الفتيات والنساء فيهم الفئات الأشد ضعفاً، كما ندعو إلى إنعاش الاقتصاد الأفغاني وتنفيذ مشاريع الربط مع وسط آسيا. وتكمن الأولوية القصوى لباكستان في منع كافة أشكال الإرهاب من أفغانستان وداخلها ومكافحتها. وتدين باكستان الهجمات الإرهابية العابرة للحدود التي تشنها ضد باكستان حركة طالبان باكستان وتنظيم داعش وغيرها من الجماعات التي تعمل من أفغانستان. وقد التمسنا دعم كابول وتعاونها لمنع ارتكاب تلك الهجمات. ومع ذلك، فإننا نتخذ أيضاً التدابير اللازمة لإنهاء ذلك الإرهاب الذي يُشجع من الخارج.

وترحب باكستان بالتقدم المحرز نحو إنهاء النزاع في سورية واليمن. وعلى وجه الخصوص، نرحب ترحيباً كبيراً بتطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. ومن المؤسف أن مأساة فلسطين لا تزال مستمرة، في ظل ما تشنه إسرائيل من غارات عسكرية وضربات جوية وتوسيع المستوطنات وطرد الفلسطينيين.

شخص ودمرت الهياكل الأساسية الحيوية وتسببت في أضرار بقيمة 30 بليون دولار للاقتصاد الباكستاني. وتعرب باكستان عن امتنانها لما قُطع من التزامات، في مؤتمر جنيف في كانون الثاني/يناير، بتقديم أكثر من 10,5 بلايين دولار لخطة باكستان الشاملة للتعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار على نحو قادر على الصمود. ويجري تقديم مشاريع محددة لكفالة تمويل الخطة وتنفيذها على نحو حسن التوقيت. وآمل أن يعطي شركاؤنا في التنمية الأولية لتخصيص الأموال لخطتنا للتعافي القادر على الصمود، التي قُدرت تكلفتها بـ 13 بليون دولار.

وحكومة باكستان ملتزمة بتحقيق تعاف اقتصادي سريع. وسنحقق الاستقرار في احتياطاتنا من النقد الأجنبي ولعملتنا ونزيد الإيرادات الداخلية، والأهم من ذلك، سنحشد استثمارات محلية وخارجية كبيرة. وتحقيقاً لتلك الغاية، أنشأنا مجلساً خاصاً لتيسير الاستثمار للتعبيل باتخاذ القرارات المتصلة بالاستثمار. وحُدّدت ثمانية وعشرون مشروعاً في القطاعات ذات الأولوية - وهي الزراعة والتعدين والطاقة وتكنولوجيا المعلومات - لتنفيذها بالتعاون مع شركاء باكستان.

إن تحول باكستان في الأجل الطويل إلى الجغرافيا الاقتصادية يجري على قدم وساق. وقد بدأت المرحلة الثانية من الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، التي تغطي مشاريع السكك الحديدية والهياكل الأساسية والتصنيع. وتتطلع باكستان أيضاً إلى التنفيذ المبكر لمشاريع الربط مع وسط آسيا.

إن التنمية تعتمد على السلام. وتقع باكستان في واحدة من أقل مناطق العالم تكاملاً من الناحية الاقتصادية. وترى باكستان أن المناطق تتطور بصورة متوازنة. ولذلك ترغب باكستان في إقامة علاقات سلمية ومثمرة مع كل جيرانها، بما فيها الهند. وتشكّل كشمير مفتاح السلام بين باكستان والهند. ونزاع جامو وكشمير أحد أقدم المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد تهربت الهند من تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي تدعو إلى أن يتخذ شعب الهند القرار النهائي بشأن مصير جامو وكشمير من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة.

ومنذ 5 آب/أغسطس 2019، نشرت الهند 900 000 جندي بشكل غير قانوني في جامو وكشمير المحتلة لفرض الحل

والشخصيات الدينية. وفي حين أن كراهية الإسلام ظاهرة قديمة العهد، فقد اتخذت أبعاداً وبائية في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية، كما يتجلى في التمييز السليبي للمسلمين والهجمات على المواقع والرموز الإسلامية، مثل الحرق العلني الأخير للقرآن الكريم.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية القرار 254/76 الذي اقترحت به باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي والذي أعلن يوم 15 آذار/مارس يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام. وفي وقت سابق من هذا العام، أقر مجلس حقوق الإنسان قرار منظمة التعاون الإسلامي 1/53، الذي قدمته باكستان، والذي يحث الدول على حظر حرق القرآن الكريم والاستفزات المماثلة. ونرحب بالتشريع الذي تقدمت به الدانمرك وتنتظر السويد في اعتماده من أجل تحقيق تلك الغاية. وستتحدث باكستان وبلدان منظمة التعاون الإسلامي المزيد من الخطوات التي تهدف إلى مكافحة كراهية الإسلام، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص وإنشاء مركز بيانات بشأن كراهية الإسلام وتقديم المساعدة القانونية للضحايا وإرساء عملية مساءلة عن جرائم كراهية الإسلام للمعاقبة عليها.

ويمكن التصدي على أفضل وجه للتحديات العالمية والإقليمية المعقدة التي يواجهها العالم اليوم من خلال تعددية الأطراف الفعالة في إطار الأمم المتحدة. بيد أننا نشهد إعراساً عن تعددية الأطراف جراء السياسات الانفرادية والتنافس الاستراتيجي والتوترات بين القوى العالمية. وستواصل باكستان العمل بنشاط بغية تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف والتعاون العالمي.

وتتطلع باكستان إلى مواصلة المفاوضات بشأن نطاق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والميثاق من أجل المستقبل وعناصرهما، استناداً إلى أوجه التقارب التي ظهرت في المشاورات السابقة. ويجب ألا تعطل العملية التحضيرية لمؤتمر القمة عمليات التفاوض القائمة، من قبيل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

إن باكستان لا تؤمن بالخبوية داخل مجتمع الأمم. ويجب الحفاظ على مبدأي المساواة والسيادة المنصوص عليهما في ميثاق

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وتتوفر لها مقومات البقاء داخل حدود ما قبل حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

وقد شكّلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قصة نجاح. وعلى مدى أكثر من ستة عقود، ساهمت باكستان بـ 230 000 من حفظة السلام في 47 بعثة في جميع أنحاء العالم. واليوم، يواجه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة تحديات معقدة وغير مسبقة، لا سيما من الجماعات الإجرامية والإرهابية، كما هو الحال في منطقة الساحل. وعلينا أن نكفل سلامة حفظة السلام وأمنهم. وستواصل باكستان العمل مع الأمم المتحدة لتطوير القدرات ووضع ولايات أقوى من أجل التأكد من نجاح إجراءات الإنفاذ التي تتخذها الأمم المتحدة والقوات الدولية عند الاقتضاء.

ويجب علينا أن نتصدى لجميع الإرهابيين دون تمييز، بما في ذلك التهديد المتصاعد الذي تشكّله الجماعات المتطرفة اليمينية والجماعات الفاشية، مثل المتطرفين الذين يستلهمون أفكارهم من عقيدة الهندوتفا والذين يهددون بارتكاب إبادة جماعية ضد المسلمين والمسيحيين في الهند. وعلينا أيضاً أن نعارض إرهاب الدولة؛ ونعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والظلم والاحتلال الأجنبي؛ ونميز بين النضال الحقيقي من أجل الحرية والإرهاب. وتقترب باكستان إنشاء لجنة تابعة للجمعية العامة للإشراف على التنفيذ المتوازن لكافة الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن ما أحرزناه من تقدم، استناداً إلى تاريخ ثري بالتعاون والتفاهم والتبادل وتوليف الأفكار بين الحضارات، معرض للخطر اليوم. فقد ألحقت الروايات التي تسعى إلى التسبب في صدام بين الحضارات ضرراً كبيراً بتقدم البشرية. وقد مهدت هذه الأفكار أرضاً خصبة للتطرف والكراهية والتعصب الديني، بما في ذلك كراهية الإسلام.

وينبغي ألا نشك بتاتا في أنه تهديد كامن يقوض آلاف السنين من التقدم. وينبغي أن نعزز بتقنات وطرق حياتنا المختلفة ونحتفي بهما. وينبغي كفالة الاحترام المتبادل وقدس الرموز الدينية والكتب المقدسة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة موتلي (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أهني أخي العزيز ممثل ترينيداد وتوباغو على توليه منصب رئاسة الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ما يبديه من تصميم مستمر وعلى إلزامنا نحن وبقية العالم بالمبادئ المقدسة لهذه المؤسسة. والحقيقة هي أن الخطاب الذي ألقاه في بداية هذه الدورة للجمعية العامة (انظر A/78/PV.4) يمكن أن تعتمده حكومة بربادوس وشعبها جملة لأنه يعبر عن تطلعاتنا ونظرتنا إلى الحالة الراهنة للعالم.

لقد سألت نفسي ليلة الاثنين، عندما اجتمعنا لتحديد نقطة منتصف الطريق لأهداف التنمية المستدامة: كم عدد الطرق التي يتعين علينا أن نقطعها حتى نصل إلى الباب، ليخبرونا أن الباب مغلق؟ وليست تلك كلماتي. إنها كلمات روكي داوغي، فنان الريغي الشهير من غانا، الذي رُشح لجوائز عدة مرات. غير أن كلماته تبدو صحيحة، بكل معناها، فهل سنقطع كل تلك الطرق ليقال لنا إن الألوان قد فات؟ هل فات الألوان بالنسبة لنا لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأشخاص من أزمة المناخ؟ هل فات الألوان بالنسبة لنا لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأشخاص من نزاعات الحروب؟ هل فات الألوان بالنسبة لنا لنكون قادرين على توفير الغذاء الذي يحتاجه الكثيرون كوننا ندرك أنه من المرجح أن يكون عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في هذا العالم في عام 2030 أكبر من عددهم في عام 2015؟ أو عندما ندرك الإحصاءات الأساسية التي تفيد بأن 735 مليون شخص عانوا من الجوع المزمن في العام الماضي في وقت كان لدى كثيرين آخرين الكثير مما يتجاوز احتياجاتهم إلى حد التخلص منه؟ فهل سنغفوت أوان تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشكل حقا وعدا بالتنمية ووعدا بكفالة الكرامة لشعبونا؟

الأمم المتحدة لصالح السلام والازدهار العالميين. وترى باكستان أن إضافة المزيد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من شأنه أن يزيد من تآكل مصداقيته وشرعيته. والسبيل الأفضل للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن يكمن في الاستناد إلى المقترح المقدم من مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بتوسيع المجلس في فئة العضوية غير الدائمة فقط، مع إتاحة عدد محدود من المقاعد لفترة عضوية أطول.

وترى باكستان أنه سعيًا لبناء السلام والازدهار والحفاظ عليهما وتعزيزهما في الحاضر والمستقبل، من الضروري الحد من التنافس والتوترات بين القوى العظمى وكفالة التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ المتسق لقرارات مجلس الأمن والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات واحترام مبادئ عدم استعمال القوة وتقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي. وستعمل باكستان بجد ونشاط مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق تلك العناصر الحيوية اللازمة لإرساء نظام عالمي جديد يتسم بالإنصاف وينعم بالسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد أنوار الحق كاكِر، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

خطاب السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس.

اصطُحِبَت السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، إلى المنصة.

مصادقية، ومن ثم علينا أن نتوقف عن الحديث عن ذلك، وأن نكفل ببساطة إمكانية إجراء ذلك النوع من المحادثات.

بيد أن الأمر لا يقتصر على شركات النفط والغاز. فليس لدينا أي شيء ضدهم. إننا لا نريد أن نعرضها للإفلاس، لكن أفعالها لها تداعيات مستمرة على عدد كبير جدا من أبناء شعوبنا. هذا علاوة على أن أفعالها مدعومة من المؤسسات المالية وشركات التأمين وشركات النقل. إنها تمر بأفعالها لأن نشاطها لا ينعكس في المعاملات والأنشطة التي تسفر عن المشاكل التي يواجهها العالم. لكنها مسؤولة بنفس القدر وعليها أن تنهض إلى مستوى المسؤولية. إن الفكرة القائلة بأنه ليس بإمكاننا الحفاظ على المنافع العامة العالمية إلا من خلال المال العام تتجاهل أننا شهدنا على مدى السنوات الـ 50 الماضية الهيمنة المطلقة للأسواق الرأسمالية تؤدي إلى توطيد الثروة. ولذلك علينا نحن البقية أن نختبر قدرتها على الاضطلاع بذلك الدور.

ولا يمكننا أن نستمر في وضع مصالح القلة فوق حياة الكثيرين. واليوم أطالب بأن نتوقف حقا عن ذلك لأن ثمة عبارة بسيطة عالقة في ذهني، وهي: "لا تخذلونا الآن. لا تخذلونا الآن". ويمكن لهذه العبارة أن تصدر عن ذلك الصبي أو تلك الفتاة الصغيرة اللذين سقطا ضحية للجوع، من أصل 575 مليون شخص عانوا من الجوع في العام الماضي. ويمكن لذلك النداء أن يصدر عن أولئك الذين فقدوا أسرهم في الأزمات المتعددة التي وقعت في جميع أنحاء العالم في السنوات القليلة الماضية. ويمكن أن يصدر عن دول صغيرة قد تخفي من الوجود في المستقبل. ولذلك أطلب إلى أصدقائي التأكد من أن نستجمع الإرادة. لقد استمعنا للتو إلى رئيس وزراء هولندا الذي ذكرنا باقتدار بأن الوقت ليس في صالحنا. وإذا لم يكن الوقت في صالحنا، فماذا علينا أن نفعل؟

والواقع أننا أحرزنا بعض أوجه التقدم. فقبل عامين، لم يكن لدى صندوق النقد الدولي آلية للتركيز على السبب وراء المشاكل التي أدت إلى الاختلال الواسع النطاق في الاقتصاد الكلي. ولدينا الآن إنشاء الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة، الذي سيأتي لأول مرة لتقديم

وعلى اليوم أن نحدد ما تريده هذه الهيئة، التي تتألف من الدول الأعضاء، فيما يتعلق بإجراء التغييرات الجوهرية في نظام الحوكمة بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. إن عالمنا، كما يعلم الجميع، حافل بالمشاكل، ولست بحاجة إلى الوقوف هنا وسردها بالتفصيل، لأننا استمعنا إليها في كل خطاب تقريبا ألقى من على هذه المنصة. بيد أن المسألة هي ما إذا كان بإمكاننا أن نستجمع التصميم المطلوب منا لإجراء التغييرات التي تتناسب مع العصر الذي نعيش فيه. ولا يمكن لديمقراطيتنا أن تبقى إذا لم تكن لدينا نفس المعطيات، لكننا نعيش في عالم يكاد تشكل فيه صناعة الأخبار المزيفة حدثا يوميا تقريبا بحيث يتصرف الناس بناء على تلك الأخبار دون النظر فيما إذا كانت صحيحة أم لا.

ولا بد للدور الذي سيضطلع به الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي في عالمنا أن يكون لصالح الخير وليس الشر، لكن علينا، إذا أردنا كفاءة ذلك، أن نضع إطارا تنظيميا مناسباً. ولذلك نؤيد الإجراءات التي يتخذها الأمين العام، كوننا ندرك أن سنسأل من البعض يوما عما إذا كنا نسعى إلى الحفاظ على ديمقراطيتنا أو ما إذا كنا قد سمحنا لها بالانهيار وما إذا كنا قد خذلنا أنفسنا بصفتنا مواطنين أفراد في هذا العالم. إننا نطرح ذلك السؤال مدركين أن الذكاء الاصطناعي ليس موضع تركيز مباشر للكثيرين لأن المآسي والأزمات التي تحيط بالمناخ تستهلك كلما في العالم من أكسجين تماما.

إن الأشخاص الذين لقوا حتفهم في ليبيا مؤخرا كانوا أناسا عاديين. وكانت لديهم تطلعات وأعمال يأملون القيام بها وعائلات يحاولون حمايتها. وفي لمح البصر، انتهى كل ذلك، ولم يكن السبب هو أننا لم نتوقعه أو نستبقه. وستظهر سجلات الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في مجال الوقود الأحفوري أنها كانت تعرف منذ فترة طويلة عواقب أفعالها. وعلى الرغم من أنها ليست السبب المباشر، فإن غياب التكنولوجيا القادرة على الحد من الانبعاثات الناجمة عنها هو السبب. وبالتالي، عليها أن تتحمل المسؤولية. ولا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك دون إشراك شركات النفط والغاز مشاركة مجدية وذات

إصبعنا عن زر الإيقاف المؤقت ونستأنف المناقشات لأن العجز في مجال التنمية الناجم عن قرون من الاستغلال يؤثر الآن على قدرتنا على بناء القدرة اللازمة على الصمود في دولنا.

وبالمثل، أود أن أعرب عن شكري لأن لدينا خطة باريس لصالح الشعوب والكوكب التي لم تكن موجودة قبل عام. لقد كانت لدينا مبادرة بريدجتاون التي أتاحت لنا مواصلة النقاش لأننا بحاجة إلى تغيير الاعتقاد - كما قلت صباح يوم الاثنين في هذه القاعة - بأنه يمكننا الحصول على تمويل قصير الأجل لأنشطة التنمية وبناء القدرة على الصمود. ولن أخوض في كافة التفاصيل لأننا لا نمتلك متسعا من الوقت، لكن يكفي أن أقول إننا ملتزمون بخوض المعركة المزدوجة المتمثلة في إنقاذ الناس والكوكب. فمن الطرح الزائف أن يُطلب إلينا القيام بأي شيء آخر. ويتعين تنقيف الأسواق بشأن السبب وراء كون رأس المال الطويل الأجل الخلاص الوحيد للبلدان النامية، وفي نهاية المطاف، للناس والكوكب.

نتكلم كل عام عن الحاجة إلى قيادة استراتيجية أخلاقية عالمية. ولن أستفيض في هذا الأمر، لكن في منطقتي وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ، هناك أمثلة كثيرة للغاية عجزنا فيها عن تحقيق المطلوب. وأتكلم الآن تحديداً وفي المقام الأول عن هايتي. إن العالم مدين لهايتي بحل. إنها ليست مسألة خيارات. إن العالم مدين لهايتي بحل. وقبل عام، علمنا أن أعمال الشغب الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود أدت إلى عدم استقرار خطير، وبعد مرور 12 شهرا لا يمكننا أن ننفر من هذا المبنى إلى تقديم الدعم الذي يحتاجه شعب هايتي. وما من شك في أن هناك حاجة إلى الشرعية فيما يتعلق بحكومة هايتي، وبالتالي فإن حكومة الوحدة الوطنية قد تكون الجسر الوحيد الذي يمكن أن ينقلنا إلى بر الأمان.

وقد عينت الجماعة الكاريبية ثلاثة رؤساء وزراء سابقين ليشكلوا فريق الشخصيات البارزة. وكما سمعنا الأمين العام يقول في هذه القاعة، إن السياسة هي فن التوصل لحلول توفيقية. الدبلوماسية هي فن التوصل إلى حلول توفيقية. وأقول ببساطة للذين يعملون

الأموال للبلدان المتوسطة الدخل المعرضة للخطر - مع أجل استحقاق مدته 20 سنة ومهلة مدتها 10 سنوات ونصف. وقبل عام، كان رئيس البنك الدولي يتساءل عما إذا كانت هناك أزمة مناخ. واليوم، لدينا بنك دولي يعترف، لأول مرة، بضرورة أن يكون هناك بنود لتعليق سداد الديون - "بنود التعليق المؤقت لسداد الديون"، كما يسمونها. وتتلخص معركتنا الآن في كفالة ألا تقتصر الأحكام التي تنص على بنود التعليق المؤقت على الصكوك المستقبلية فحسب، بل والصكوك القائمة. فهي لن تساعد الكثيرين إذا لم يكن الأمر كذلك.

وعليه، فقد أحرزنا التقدم، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا يمكن تهميش المسائل المتصلة بالقدرة على تحمل الدين، لا سيما أن عددا من البلدان - أكثر من 60 بلدا - يواجه اليوم، بينما نتكلم الآن، أزمة ديون بسبب الأزمات المتعددة ولأن البلدان تضطر إلى الاختيار بين التنمية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، في دولنا الجزرية الصغيرة، نادر التعليم والرعاية الصحية وكرامة الحياة، ولذلك سيكون من البغيض أن نقول لمواطنينا إننا لا نمتلك المساحة الكافية لنوفر لهم تلك الأمور التي شكّلت الوعد بالاستقلال. ويضاف إلى ذلك عدم قبول العالم المتقدم النمو أن العدالة التعويضية التزام رسمي يجب أن نفي به. لقد كانت المحادثة التي أجراها الملك تشارلز الثالث في افتتاح اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، عندما كان لا يزال أميراً، محادثة حان وقت إجراؤها - بشأن العدالة التعويضية. غير أنها لا يمكن أن تكون محادثة بطيئة يتقرر إجراؤها عندما يشعر الناس بالرغبة في ذلك، بل يجب أن تكون محادثة يتناقش فيها الشركاء على قدم المساواة. ولا يمكن أن تشكّل عملا من أعمال الإحسان التي يضطلع بها من يشعرون ببساطة أن عليهم أن يريحوا ضمائرهم.

لقد كنا ننوي توجيه رسالة إلى قادة الاتحاد الأوروبي في العام الماضي بشأن مسألة العدالة التعويضية. وقد تراجعنا مؤقتاً عن ذلك نتيجة للتوغل الروسي في أوكرانيا، لكن يبدو أن هناك من لا يريد صنع السلام، هناك أو في أماكن أخرى من العالم، وبالتالي علينا أن نرفع

الحل. عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان في أوروبا أنها تعترف بالرئيس غوايدو دون أن تكون هناك رئاسة له لتوليها لأنه لم يخض أي انتخابات، جاء أعضاء الجماعة الكاريبية إلى هذه المؤسسة واجتمعوا مع الأمين العام وممثلي عدد من البلدان. وشيئا فشيئا، رأينا الناس يوجهون قلوبهم إلى الحكمة ويعترفون بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بذلك النوع من منح الرئاسة غير الدستوري لأي شخص.

وأقول اليوم إنه يجب أن تكون هناك شفافية. ولا يمكن للجماعة الكاريبية، التي تحتاج إلى آلية لتحقيق الاستقرار في خضم أزمة الطاقة، أن تحصل على الأسعار الميسرة التي تبدي حكومة وشعب فنزويلا الاستعداد لإاحتاحتها لجيرانها لتقليل المعاناة إلى أدنى حد. وكيف يمكن لشركة شيفرون والاتحاد الأوروبي الحصول على نفط وغاز فنزويلا، بينما لا يستطيع سكان منطقة البحر الكاريبي الحصول عليه بخم 35 في المائة الذي يقدمه شعب فنزويلا. وكيف يمكن أن نضطر إلى تحمل تكلفة إضافية قدرها 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدي لمجرد أن القواعد التي تسمح بأحدهما لا تسمح بالآخر؟ يجب أن تكون هناك شفافية ويجب أن تكون هناك قيادة استراتيجية أخلاقية إذا أردنا بناء فريق لإنقاذ الكوكب وإنقاذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالم اليوم.

وهناك العديد من الأشياء الأخرى التي يمكننا مناقشتها. ونؤيد قبول الأمم المتحدة المسؤولية عن الضرائب. لماذا؟ لأنه بالسرعة التي تمكن بها العالم من إيجاد آلية للحد الأدنى العالمي لضريبة أرباح الشركات، لم يجد آلية تمكنه من تضخيم فرص التمويل المتاحة للبلدان النامية. وهذا لا يمكن أن يكون. نحن نعرف كيف نتحرك بسرعة في ظل مجموعة واحدة من الظروف عندما يناسب ذلك مجموعة واحدة من الناس، لكننا نتحرك ببطء شديد عندما يتعلق الأمر بالبلايين من الأشخاص ووصولهم إلى الحياة وسبل العيش.

ولا أريد أن أضيع وقت الجمعية أكثر من ذلك، ولكن يكفي أن أقول إننا وصلنا إلى نقطة يجب فيها أن نعبر عن شكرنا على التقدم

باسم شعب هايتي لا بد من إيجاد حل توفيقي لمسألة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إن أردنا أن نبني ذلك الجسر لتوفير الأمن اللازم لمنع اغتصاب النساء والحيلولة دون تعرض الشعب للقتل ووضع حد لإصابتهم بالكوليرا وغيرها من أمراض الصحة العامة.

وأود أن أشكر حكومتي كينيا ورواندا، اللتين التزمتا، قبل 12 شهرا، بتقديم الدعم المؤسسي والاضطلاع بالدور القيادي اللذين تحتاج إليهما الشرطة الهايتية. وحتى عندما نقدم الدعم المؤسسي الذي قد تحتاج إليه هايتي، فإننا لم نأخذ في الحسبان بالضرورة الانخفاض المستمر في أعداد قوات الشرطة الذي يعزى إلى حد كبير إلى فرار الأشخاص من الأرض بحثا عن فرص أكبر وما ييسر الحصول عليها. وهذا لا يمكن أن ينتظر أكثر من ذلك، وآمل أن يدرك من يشكلون أعضاء مجلس الأمن أنهم لا يستطيعون استخدام هايتي كبيدق لأن شعب هايتي عانى لفترة أطول مما ينبغي وعلى أيدي الكثيرين.

أنتقل الآن إلى تاريخ كوبا. أن تكون كوبا قادرة على مساعدة الكثيرين في هذا العالم، وتظل مع ذلك ضحية حصار دام أكثر من 60 عاما، والأسوأ من ذلك، تصنيفها كدولة راعية للإرهاب، أمر ظالم تماما. لقد غادرنا كوبا الأسبوع الماضي، وما يطلب من الشعب الكوبي مواجهته يوميا بسبب تصنيفها كدولة راعية للإرهاب من قبل رئاسة محتضرة أمر ظالم. ويتعين على أصوات المجتمع العالمي، الذي استفاد العديد من أعضائه من المساعدة الكوبية، أن تقف متحدة وأن تقول إننا لا نستطيع أن نخوض تلك المعارك عندما نحتاج إلى مشاركة الجميع في العمل لإنقاذ الكوكب. إن التقسيم المصطنع لمن هو على صواب ومن هو على خطأ ومن هو جيد ومن هو سيء في نظر أولئك الأقوياء لا يمكن أن يستمر في أن يكون الطريقة التي يعمل بها هذا العالم.

ولنتقل إلى فنزويلا. من المرجح أن تتجاوز أسعار النفط 100 دولار، والبلدان الصغيرة التي لا تنتج النفط ستكون ضحية له، وكذلك شعوبنا، بما في ذلك في البلدان الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نتوصل إلى حل لتلك المسائل، وهي ليست عvisية على

وإذا استطعنا القيام بذلك، فلن ننقذ الجميع، ولكن يمكننا إنقاذ غالبية الأشخاص الموجودين حالياً في الخطوط الأمامية. ويعتقد أولئك منا الذين يعملون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنه بينما نعمل على إنقاذ الكوكب، يتعين علينا مضاعفة جهودنا. وأترك للأعضاء فكرة واحدة. إن الجهود المبذولة لتوفير التعليم وإنقاذ الناس من الجوع وإزالة التمييز الجنساني ليست مجرد إجراءات تتخذها الحكومات. ويجب أن تكون الآن بالتساوي إجراءات يتخذها المواطنون الأفراد. ولكن يتعين على الحكومات أن تساعد في إضفاء الطابع الشخصي على أهداف التنمية المستدامة هذه لصالح مواطنيها. وإذا استطعنا القيام بذلك، وإذا استطعنا الاستمرار في الدفاع عن التمويل وإذا استطعنا الاستمرار في التركيز على أزمة المناخ، فعندئذ نعم، سنرى عالماً أفضل ويمكننا تسليط الضوء على مستقبل الكثيرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ميا أمور موتلي، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والخدمة العامة ووزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار في بربادوس، من المنصة.

خطاب السيد سريثا تافيسين، رئيس الوزراء ووزير المالية في مملكة تايلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية في مملكة تايلند.

اصطحب السيد سريثا تافيسين، رئيس الوزراء ووزير المالية في مملكة تايلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد سريثا تافيسين، رئيس الوزراء ووزير المالية في مملكة تايلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

المحرز وأن نجدد التزامنا. ولم تكن المهمة أبداً مجرد إحراز تقدم؛ وتتمثل المهمة في القدرة على إنقاذ الكوكب وإعطاء شعوب العالم أفضل فرصة للحياة الضرورية لهم كبشر؛ والقدرة على إنقاذ التنوع البيولوجي في هذا العالم؛ والقدرة على إنقاذ تربة هذا العالم التي يجب أن تعزز المكونات الغذائية في الطعام الذي نأكله؛ والقدرة على السماح لنا بالحصول على المياه المأمونة.

وإذا لم نغير الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا، وإذا كنا لا نعترف بأن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يضع نفسه في موقف ليس للتحديث فقط عن تغير المناخ، ولكن لحمايتنا من أزمة المناخ - لأنها أزمة لا تقل أهمية عن أزمة الحرب في أوكرانيا أو الحروب في أفريقيا أو عدم الاستقرار والنزاع في أماكن أخرى من العالم - وإذا لم نتخذ نهجا استباقيا، عندها سنكون حقا ضحايا لها.

واعتقد أن الإصلاح أمر حاسم في هذه المرحلة. لكن ما يؤمن به لا يهم. إن ما يهم هو عمل جميع البلدان في هذا الصدد. هل سنكون دائما في حالة تغير مستمر؟ لا. هناك أمل لأن البشر يريدون البقاء على قيد الحياة، لكن المشكلة هي أن أولئك الذين نحن في أمس الحاجة إلى أفعالهم قد يكونون واثقين جدا من بقائهم على قيد الحياة لدرجة أنهم لا يتصرفون في وقت مبكر بما فيه الكفاية بالنسبة لنا. ولهذا السبب أسأل: هل سنسلك الطريق لنتمكن من الوصول إلى البوابات، لنكتشف أننا تأخرنا كثيرا وأن البوابات قد أغلقت. وستكون البوابات مفتوحة للبعض، لكنها ستكون مغلقة للكثيرين.

لقد علمنا نيلسون مانديلا أن الرؤية بدون عمل مجرد حلم، والعمل بدون رؤية مجرد مضيق للوقت. لكن الرؤية مع العمل يمكن أن تغير العالم. ويعتقد مواطنونا أننا نأتي إلى محفل للكلام عندما نأتي إلى هنا. ونعلم هنا أن الأمر قد يكون مختلفا، ولكنه لن يكون مختلفا إلا عندما يتمكن أولئك منا، الذي يتحملون مسؤولية التصرف بالنيابة عن الحكومات، من أن يطلبوا من حكوماتهم أن تصل إلى مرحلة القرارات التي نحتاج إلى اتخاذها لتوفير التمويل والأدوات والتضامن لإعادة بناء الثقة التي تدعو إليها هذه المناقشة.

بالمساواة والعدالة، لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا وتهميشا. ونعتمد تعزيز سيادة القانون وزيادة الشفافية داخل الحكومة. وسنضمن أن يكون القانون عادلا وأن ينفذ بصرامة ويطبق على الجميع على قدم المساواة. تايلند هي مرشحة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027. وهذا يؤكد من جديد التزامنا الصادق بالنهوض بحقوق الإنسان في الداخل والخارج. وسنكفل أن يكون مجلس حقوق الإنسان مجهزا تجهيزا جيدا للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة في مجال حقوق الإنسان والإسهام بشكل إيجابي في المجتمع الدولي.

كفلت التغطية الصحية الشاملة في تايلند، منذ إنشائها في عام 2002، حق جميع المواطنين التايلنديين في الحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الأساسية في جميع مراحل الحياة. وفي السنوات المقبلة، نخطط لمواصلة الاستثمار لرفع مستوى التغطية الصحية الشاملة لدينا لتحسين جودة البرنامج ومنح جميع المرضى حرية اختيار مقدم الرعاية الصحية الأنسب لهم. وسيضمن ذلك أن يظل الحصول على خدمات صحية عالية الجودة حقا شاملا للجميع. وإذا كانت الجائحة العالمية الأخيرة قد علمتنا أي شيء، فهو أن الحصول على الرعاية الصحية هو أحد أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة لشعبها. فالتعامل مع الأمراض المعدية ليس مشكلة بلد واحد، بل هو مسؤولية مشتركة للعالم. وينبغي إصلاح البنية الهيكلية للصحة في العالم وتعزيزها. ونأمل أن يتسنى إبرام معاهدة بشأن الجوائح حتى نتمكن من الحصول على بنى تحتية للصحة العامة العالمية أكثر قدرة على الصمود واستجابة واستعدادا للمستقبل.

وترحب تايلند بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أكد من جديد أن الاستدامة هي السبيل الوحيد للمضي قدما لحماية كوكبنا ورفاه شعبنا. ومع ذلك، لا يزال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لمعظم المعايير، بعيد المنال، حيث أن 12 في المائة فقط من الأهداف تسير على الطريق الصحيح. ولهذا السبب يجب علينا تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولتحقيق التنمية المستدامة، يجب علينا أولا أن نعتني بشعبنا. ونعتمد حكومتي

السيد تافيسين (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد مملكة تايلند، اسمحو لي أن أهنيئ السيد دنيس فرانس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

بدأت تايلند فصلا جديدا في ديمقراطيتها. لقد توليت منصبي قبل بضعة أيام فقط، بولاية من الشعب، لتعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية في تايلند والنهوض برفاه الشعب التايلندي، الذي مر بأوقات عصيبة على مدى السنوات العديدة الماضية. وفي علاقاتنا الخارجية، سنؤدي دورا استباقيا وبناء بالشراكة مع المجتمع الدولي. وستواصل حكومتي أيضا مع الأصدقاء والشركاء في جميع أنحاء العالم إقامة علاقات شراكة أوثق من خلال التجارة والاستثمار والاتفاقات التجارية.

واليوم، نجتمع في وقت يشهد تحديات عالمية متعددة، بما في ذلك السلام العالمي الهش، وتدهور التنمية البشرية، واستدامة كوكبنا. وتتطلب تلك التحديات تعددية الأطراف وروح التعاون الدولي، ونعتمد تايلند العمل عن كثب مع جميع الدول لمواجهة بشكل مباشر.

سعيًا إلى تحقيق السلام تأسست الأمم المتحدة قبل ثمانية عقود تقريبا. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نواصل إرساء أساس قوي لازدهار شعوبنا من خلال السعي إلى تحقيق السلام المستدام. وفي ذلك الصدد، تنوه تايلند بجهود الأمين العام في وضع خطة جديدة للسلام. ونعتقد أن هذا سيتصدر الجهود الرامية إلى إحياء تعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها منصة لتحقيق السلام العالمي. إن رؤية تايلند لتعددية الأطراف الفعالة رؤية شاملة وقادرة على الصمود وموجهة نحو تحقيق النتائج. وفي عالم تتزايد فيه النزاعات الدولية والعنف والنظام العالمي المتغير، نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على السلام والشمولية. وستسعى تايلند إلى إقامة علاقات سلمية وتعاونية مع جميع أعضاء المجتمع الدولي. ونعتقد أنه يمكن تحقيق سلام دائم إذا استطعنا تعزيز علاقاتنا المتعددة الأطراف، التي تقوم على الثقة والتفاهم والاحترام المتبادلين.

ويرتبط السلام والتنمية المستدامان باحترام حقوق الإنسان وكرامته وحياته. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل الحكومة التايلندية على النهوض

ومع استمرار تفاقم أزمة تغير المناخ على الصعيد العالمي، ستتفاقم أيضا مسألة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتعاين تايلند، بوصفها مصدرا رئيسيا للمنتجات الغذائية والزراعية، من آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي وظاهرة النينيو. ولضمان الأمن الغذائي للعالم، نعمل بجد لتحسين أنظمة إدارة المياه وتقنيات الزراعة. ونقوم بدورنا لنكل تحقيق الأمن الغذائي.

ولتحقيق مستقبل أكثر استدامة، يجب أن نستثمر في الكوكب. وتقوم تايلند بتنفيذ آلية للتمويل الأخضر، بما في ذلك إصدار سندات مرتبطة بالاستدامة والتصنيف الأخضر لتايلند، لتعزيز النمو والاستثمارات في المشاريع البيئية والاجتماعية، مع المساهمة في الجهود الرامية إلى التصدي لتحديات تغير المناخ. وللقيام بدورنا، فإن تايلند مصممة على الوفاء بتعهدنا - تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2040، وتحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050، وتحقيق مستوى صفري صاف من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2065 - من خلال تعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في جميع الأنشطة الاقتصادية. لقد أدمجت خطتنا الوطنية للطاقة أهدافنا المناخية من خلال تعزيز كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة وإجراء تحول في وسائل النقل من خلال إنتاج السيارات الكهربائية المحلية.

إن الأمم المتحدة هي ما يتطلع على المجتمع العالمي قاطبة. ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان أن تظل المنظمة أفضل تمثيل لإنسانيتنا الجماعية وتضامننا. وعلى هذا النحو، فإن تايلند لديها توقعات كبيرة من مؤتمر قمة المعني بالمستقبل لتعزيز مستقبل أفضل للجميع على أساس روح تعددية الأطراف، مع تولي الأمم المتحدة زمام القيادة، في الدفع العالمي نحو السلام المستدام والتنمية المستدامة. وتعتقد تايلند أن الوقت قد حان لمتابعة خطتنا المشتركة من أجل السلام والرخاء والاستدامة للجميع. وندعو كل دولة إلى أن تكون أكثر طموحا في تحقيق أهدافنا، وأن تسرع إجراءاتنا وأن تعمل معا بجهد أكبر للتصدي لتلك التحديات. وفقط معا يمكننا بناء مستقبلا الأفضل.

سن سياسات لحفز إيجاد فرص العمل وتوفير الدعم المالي للأسر المنخفضة الدخل وغيرها من الفئات الضعيفة. وسيساعد ذلك على تحقيق تكافؤ الفرص والمساعدة في إقامة مجتمع أكثر عدلا.

لسنوات عديدة، كانت تايلند مدافعا قويا عن مسار أكثر توازنا وتركيزا على الناس واستدامة لتحقيق النمو. إن فلسفة اقتصاد الاكتفاء، وهي نهجنا الإنمائي الطويل الأمد والمدفوع محليا، تطبق باستمرار لتعزيز التوازن في جميع الجوانب. ويستند نموذج اقتصاد التدوير البيولوجي الأخضر على فلسفة اقتصاد الاكتفاء، وهو يستفيد من العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على البيئة والنظم الإيكولوجية.

وهذه ليست مجرد مفاهيم، بل إجراءات يجري تنفيذها في تايلند. فعلى سبيل المثال، قمنا بتجريب نموذج الهندسة الزراعية المستدامة، الذي يعيد تصور الطريقة التي يزرع بها المزارعون أراضيهم ويديرون إمدادات المياه. ولن يقلل ذلك من الأثر على البيئة فحسب، بل سيقبل أيضا من قابلية الضرر من تغير المناخ ويعزز رفاه المزارعين في جميع أنحاء البلد. وتايلند مستعدة لإقامة شراكات إقليمية وعالمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبصفتنا منسق رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالتعاون في مجال التنمية المستدامة، فإننا ملتزمون بإقامة شراكات أوثق بين بلدان الرابطة وخارجها لدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام وبناء القدرة على الصمود.

كان شهر تموز/يوليه هو الشهر الأكثر سخونة الذي تم تسجيله في تاريخ البشرية. ويتفق ذلك مع بيان الأمين العام بأن "عصر الاحترار العالمي قد ولى؛ وها قد أطل علينا عصر الغليان العالمي". وتعد أزمة المناخ واحدة من أكثر التهديدات إلحاحا التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات جماعية وفورية. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب تايلند بمؤتمر قمة الطموح المناخي لتسريع العمل المناخي الذي سيخفف من الآثار المدمرة لأزمة المناخ المستمرة. ومعا، يجب أن نبكر الوسائل للتكيف وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ.

”لقد ولى عصر الاحترار العالمي؛ وها قد أطل علينا عصر الغليان العالمي... إن تغير المناخ قائم. وهو أمر مرعب. وهذه ليست سوى البداية.“

ويجب ألا نبحت بعد الآن عن الحيل أو ننكر ما هو واضح - فانبعثات غازات الدفيئة الناجمة عن الاستهلاك غير المحدود للموارد الطبيعية أدت بكوكبنا إلى الإنهاك، الأمر الذي لم يكن أبدا أكثر وضوحا مما كان عليه هذا الصيف. فدرجات الحرارة القصوى التي تسببت في وفاة أكثر من 61 000 شخص في أوروبا في عام 2022، وموجة الحرائق في قارة أمريكا الشمالية وساحل البحر الأبيض المتوسط والنيو أصبحت ظواهر متكررة تسبب الجفاف في العالم وتجعل الأرض أقل قابلية للزراعة وتدفع الناس إلى التخلي عن موطنهم الأصلي لأن التدهور البيئي جعلهم لاجئين بسبب المناخ وحكم عليهم بالعيش بعيدا عن ديارهم. إننا، نحن البشر، الجناة المسؤولون عن تغير المناخ، وهذا هو السبب في أن الحلول لوقفه لن تأتي من الطبيعة نفسها، التي نتسبب في تدهورها، ولكن من قدرتنا على تغيير نموذج الإنتاج وتنظيم مجتمعاتنا.

قد يكون الأوان قد فات لتجنب بعض العواقب، التي لا رجعة فيها بالفعل للأسف، ولكن لم يفت الأوان لإبطاء عواقب أخرى ومنع ارتفاع درجة الحرارة العالمية بأكثر من 1,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك حاجة إلى تحولات كبرى وتغييرات اجتماعية واقتصادية، لأن مكافحة تغير المناخ وفهمه ليس مسألة علمية أو تكنولوجية بحتة تترك في أيدي الخبراء؛ إنها بالأحرى مشكلة سياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية وحتى فلسفية تكشف عن أوجه عدم المساواة الهائلة في عالمنا. وبالتالي، فإن قناعتنا بأن الحلول تكمن في شكل جديد من أشكال تعددية الأطراف أكثر توجهها نحو العمل الجماعي أقوى من أي وقت مضى. ويجب أن تعزز تلك الحلول إعادة بناء التعاون الدولي وأن تسهم فيه من أجل توفير الموارد الكافية في المناطق وتعزيز الحوكمة الشاملة والسياسات المنسقة والداعمة.

وهنا في الأمم المتحدة يجب أن نحدد الأزمات وأن نعتمد مواقف وإجراءات والتزامات واضحة لصالح الصالح العام. ويجب أن نتذكر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية في مملكة تايلند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سريثا تافيسين، رئيس الوزراء ووزير المالية في مملكة تايلند، من المنصة.

خطاب السيد كزافيي إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد كزافيي إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بفخامة السيد كزافيي إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إسبوت زامورا (أندورا) (تكلم بالكاتالونية؛ وقدم الوفد نصا بالفرنسية): أود أن أبدأ هذا البيان بتهنئة سفير ترينيداد وتوباغو، السيد دنيس فرانسيس، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، وكذلك السيد تشابا كوروشي، الذي حافظ على نشاط الجمعية خلال الدورة السابعة والسبعين بصرامة وكفاءة، في سياق دولي مضطرب.

نشكر الرئيس فرانسيس على الموضوع الذي اختاره، ”إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن: تسريع وتيرة العمل بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع“. إننا نزلي الأولوية لهذه المسألة لأنها تستجيب تماما للمبادئ التي تعمل بها أندورا، سواء من منظور السياسة الداخلية أو من منظور السياسة الدولية. ويمكن للرئيس أن يعول على دعم بلدنا المخلص للدورة الثامنة والسبعين، ونتمنى له العديد من النجاحات.

قبل أسابيع قليلة من بدء المناقشة العامة، وجه الأمين العام أنطونيو غوتيريش نداء جديدا إلى البلدان لكي تتخذ إجراء صارما وعاجلا، لأنه، كما حذرنا،

في الأمم المتحدة. وقد أتاح لنا اعتماد دستور أندورا في عام 1993 الاعتراف الدولي، وإسماع صوتنا مسموعا خارج حدودنا ومواكبة القانون الدولي. وأود، في إطار الاحتفال بتلك المناسبة التاريخية البالغة الأهمية لجميع مواطني أندورا، أن أذكر بالكلمات التي قالها رئيس الحكومة، السيد أوسكار الرباط ريغ، من على هذا المنبر قبل ثلاثة عقود عن كيف يمكن لبلد صغير مثل أندورا أن يسهم في تحسين هذا العالم. لقد قال:

”إننا بلد صغير، لكننا بلد يدرك قيمة الأصالة وقدرة الأبعاد الصغيرة في عالم كبير جدا على الإسهام بصورة إيجابية من حيث بعض النواحي في تحقيق التعايش المتوازن. ما هو الحجم الأمثل لدولة ما؟ لا يمكن لعلم السياسية كما لا يمكن لعلم الاقتصاد الإجابة المحددة على هذا السؤال، بطبيعة الحال. إن أرسطو، في كتابه السياسة، قال إن حجم الدولة ينبغي أن يسمح لجميع السكان بأن يكون البعض حسن الاطلاع على طابع بعض، ويضيف أنه ينبغي أن يكون بالإمكان مشاهدة الإقليم بالكامل من قمة الجبل. وأندورا تمتلك هاتين الميزتين البشرية والجغرافية.“ (A/47/PV.108، الصفحة 17).

ومن هذا المنظور الإنساني لقيمة الأصالة والحرية وما يستحق المحبة والحفظ، والذي أتاح لنا الاستفادة من أكثر من 750 عاما من السلام، يمكننا أن نستفيد من معرفتنا والتزاماتنا في التصدي للتحديات المشتركة، وكل ذلك في إطار تعددية الأطراف.

وفي المدارس والمناطق المخصصة للأطفال في إمارة أندورا، توجد ملصقات تسلط الضوء على أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتوضع الملصقات حيث يمكن للبالغين رؤيتها أيضا. وهذه استعارة نقدمها لمجتمعنا - نداء من الأطفال إلى الكبار. وتذكير بأن الوقت يمر وأن المستقبل في أيدينا؛ ورسالة أخيرة مفادها أن إحساسنا بالمسؤولية والمصادقية ينبغي أن يجعل من الممكن التعجيل بالعملية، والمضي قدما وإعادة صياغة الهياكل الحالية والتحرك نحو حوكمة مالية وتكنولوجية وبيئية جديدة،

أكثر من أي وقت مضى القيم الأصلية للمنظمة، التي ولدت على أنقاض أكثر الحروب تدميرا في التاريخ - منظمة تخدم السلام والحوار وتعددية الأطراف وتهدف إلى منع ويلات الحرب.

لكن الحرب قائمة. ولا تزال أوروبا قلقة بشأن النزاع الذي تحول إلى حرب استنزاف، مع عواقب وخيمة على السكان المدنيين الأوكرانيين. ومن بلدنا، ندين بشدة ذلك الانتهاك لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. وأيدنا أيضا إعلانات الجمعية العامة، والمواقف التي أعربت عنها هيئات أخرى مثل مجلس أوروبا، والجزءات الدولية، ولا سيما جزاءات الاتحاد الأوروبي.

لم تعد اليمن وباكستان وإثيوبيا ومنطقة الساحل وغيرها من الأقاليم تتصدر عناوين الصحف، ومع ذلك فهي مناطق نزاعات مجمدة وسكانها الأكثر هشاشة هم الضحايا الرئيسيون. وتسهم أندورا في دعم الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال برامج اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعملهما الشجاع في الميدان. وخلال كل هذه السنوات، لم تتوقف القارة الأفريقية أبدا عن أن تكون مصدرا للقلق، مع انهيار الديمقراطية في العديد من الدول الغربية، الأمر الذي غالبا ما يكون تحت التهديد الإرهابي.

وفي تموز/يوليه الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، الوثيقة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية. ويمثل هذا المعلم تذكيرا قويا بالحاجة الملحة إلى تعزيز العدالة لجميع ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان. وانطلاقا من هذا الاقتناع، اضطلعت أندورا، إلى جانب دول أوروبية صغيرة أخرى والمجتمع المدني، مجتمعة حول منظمات غير حكومية، بدور رئيسي في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتريد أن تظل كذلك من أجل زيادة تعزيز المنظمة.

وهذا العام، فإن تمثيل بلدي في الجمعية له معنى خاص بالنسبة لي أكثر من أي وقت مضى. وفي 28 تموز/يوليه، احتفلت أندورا بالذكرى السنوية الثلاثين لانضمامها بوصفها الدولة العضو الـ 184

(كوفيد-19) اختبارا للمقاومة والإجهاد للنظام الصحي تمكنت أندورا من التغلب عليه، لأن لدينا نظاما قويا وبفضل موظفيها المحترفين، الذين شرفوا مهنتهم من خلال بذل جهد كبير للحفاظ على سلامة السكان. ولا بد من تسليط الضوء على دور منظمة الصحة العالمية، التي تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها، أي خمسة وسبعين عاما مكرسة لمكافحة الأمراض التي تهدد بلدانا معينة بشكل دائم، ومكافحة الأوبئة والجوائح، لأنها لا تحمل جميعها اسم كوفيد-19، ومواجهة أوجه عدم المساواة الهيكلية في الحصول على الخدمات الصحية، الجسدية أو العقلية، التي يعاني منها السكان.

إن المساواة بين الجنسين موضوع ظلم اجتماعي وتاريخي. ومن الواضح أننا لا نستطيع تغيير الماضي، ولكن يمكننا أن نعمل على بناء مجتمع أكثر مساواة، لأننا إذا أردنا تحقيق التحول الضروري لاستدامة الكوكب، فلا يمكننا أن نترك نصف البشرية وراءنا. وفي ذلك الصدد، جعل بلدنا في السنوات الأخيرة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز قيمتين أساسيتين وصاغ قوانين رائدة وطموحة للدفاع عنهما تدرس أيضا في المدارس. ويشكل تعليم الفتيات وتدريب النساء أولوية محلية وجزءا من تعاوننا الدولي.

إن أندورا بلد جبلي مرتفع يتعرض بشكل خاص لتغير المناخ، الذي يهدد بشكل خطير تنوعنا البيولوجي، ومياهنا، بل وأسلوب حياتنا في نهاية المطاف. ونظرا للخصائص الجغرافية لأراضيها، غير الساحلية في جبال البرانس، فإننا أعضاء نشطون جدا في شراكة الجبال، وقمنا بحملة من أجل أن يتضمن إعلان أسبن إشارة محددة إلى جبال البرانس، كما حدث بالفعل بالنسبة للمناطق الجبلية الأخرى. وقد دعونا إلى إيلاء اهتمام خاص لقابلية المناطق الجبلية للتأثر في جميع أنحاء العالم في المحافل الدولية المكرسة لتغير المناخ. تلك المعركة التي لا يمكن كسبها دون التركيز بوضوح على التحول في مجال الطاقة، وهو أحد التحديات العالمية التي يجب أن يواجهها بلدنا أيضا وأن يستجيب لها بوضوح من خلال التزامنا الدولي والوطني تجاه مواطنينا بدفعنا نحو تحييد أثر انبعاثات الكربون.

مع نمو قائم على الاستدامة والتعاون والمساواة، من أجل إرساء الأسس المستقبلية لأطفالنا وشبابنا. وخطة عام 2030 هي خارطة طريق عالمية توجه مستقبل الكوكب نحو مجتمعات سلام مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. إن التزام أندورا بتحقيق الأهداف ثابت، كما يتضح من تقديمها تقريرين وطنيين طوعيين لرصد تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا السبب، اعتمدت أندورا خطتها الاستراتيجية الوطنية بشأن تنفيذ خطة عام 2030، التي تجسد مشاركة الحكومة والمؤسسات والمجتمع الأندوري ككل في العمل من أجل التنمية المستدامة لكوكبنا، وبناء مجتمعات أكثر عدلا وعدم ترك أي شخص خلف الركب. ومن هذا المنطلق، نعترف ونشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به الأمين العام غوتيريش ورئاسة الجمعية العامة في توحيد جهودهما، لأنه لا تزال لدينا نافذة مفتوحة لضمان مستقبل مواتٍ للحياة ومستدام، مستدام للجميع، وعلى وجه التحديد تنظيما مؤخرًا لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي شاركت فيه أندورا بنشاط.

والتعليم هو بلا شك أحد أفضل الأدوات لتحقيق تلك الأهداف. إنه أساس التقدم والمحور المفصلي للمجتمعات والعنصر الأساسي للنمو الشخصي والجماعي كضمان لتكافؤ الفرص والاحترام والعقلية المدنية والديمقراطية والمستقبل. واضطلعت أندورا بدور نشط في قمة التحول المنشود في التعليم في العام الماضي، اقتناعا منا بأنه يمكننا المساهمة من خلال تبادل خبرتنا في تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة لضمان تعليم جيد وشامل ومنصف ومتعدد اللغات وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع الأطفال والشباب. وتولي أندورا أهمية خاصة للتعليم، الذي يسمح لنا بتقديم تدريب ابتدائي للتميز حتى يتمكن الأطفال والشباب من 65 جنسية مختلفة من النمو في سياق تعلم القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي والتنوع وشعور قوي بالانتماء.

والى جانب التعليم، يشكل الحصول على الخدمات الصحية ركيزة أساسية أخرى لأي مجتمع. لقد كانت جائحة مرض فيروس كورونا

وتسريع العمل بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، كما أعلنت بالفعل، والعمل على الإعداد بأفضل طريقة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والذي سيعقد في عام 2024، من أجل السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريس (سري لانكا).

بعد قرابة ثمانية عقود من وجودها، أتاحت لنا الأمم المتحدة أن نتعلم دروسا كثيرة في العديد من المجالات، من صون السلام إلى مكافحة تغير المناخ. وتشترك كل تلك الدروس في شيء واحد، وهو أن التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية تتطلب مشاركة جميع البلدان وجميع الشعوب، لأن المجتمع الدولي لا يتقدم إلا بفهم أوجه الترابط بينه وحقيقة أنه لا يوجد بلد كبير بما يكفي لمواجهة التحديات بمفرده، وأن الحلول، لكي تكون عادلة ودائمة، يجب أن تشمل الجميع. وهي تتعلق بإرساء أسس قوية لمستقبل لا يتخلف فيه أحد عن الركب ويتم فيه تقاسم الطلب من أجل المسؤولية المشتركة بشكل كامل.

وهذه هي الطريقة التي نعتقد بها نحن الأندوريون أننا يجب أن نركز جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، وتوفير التعليم الجيد لجميع سكان الكوكب، بمساعدة مؤسسات الحكم - وباختصار، جميع تطلعات المجتمع الدولي التي تردت في جميع أنحاء الجمعية العامة. ويعلم الأعضاء أن بإمكانهم الاعتماد على التزام أندورا بالسعي إلى إحراز التقدم معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كزافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب السيد فيليب جوزيف بيير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا.

ويتيح لنا انضمام أندورا بوصفها عضوا في تحالف تحييد أثر انبعاثات الكربون أن نتعلم ونتشاطر الخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى. وكنا روادا في تنفيذ الضريبة البيئية من خلال تحديد سعر الكربون البالغ 30 يورو للطن، مما يسمح لنا بالتحرك نحو طريقة أكثر استدامة. واعتمدنا قانون الاقتصاد الدائري الذي يحدد عام 2035 كموعدا نهائيا لتحقيق نموذج إنتاج يتم فيه تحويل معظم النفايات إلى منتجات ثانوية لإعادة إدخالها في سلسلة الإنتاج، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة هدر الموارد، وتحديد الغذاء. لقد قمنا أيضا بتنفيذ النقل العام المجاني ليس فقط لمساعدة العائلات ذات الموارد الأقل، ولكن أيضا للحد من الرحلات في المركبات الخاصة.

ونحن دولة تسعى إلى التكيف مع الاتحاد الأوروبي لأننا إذا أردنا المضي قدما، لا يمكننا تجاوز اليقين بأن الترابط الجغرافي والديمقراطي لبلدنا مع أوروبا هو ترابط تام. إن إضفاء الطابع الأوروبي على قيم مجتمعنا؛ وتشريعاتنا المستوحاة بقوة من القانون الاتحادي؛ والتطلعات المهنية لشبابنا، الذين يواجهون كل يوم سوق عمل أكثر تطلبا، هو أكثر من سبب كاف لنا لعدم إدارة ظهورنا لأوروبا. وبالمثل، من الضروري مواصلة العمل للدفاع عن قيم تعددية الأطراف، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. فقد ساعدتنا على تعزيز السلام والأمن في القارة الأوروبية وفي بقية العالم.

لقد وضعنا الكوكب تحت ضغط كبير. وكما قلت سابقا، لا تزال النافذة مفتوحة، ولكن هناك شيء واحد مؤكد، وهو أنها يمكن أن تغلق فجأة. ويجب أن نستفيد من عصر المعرفة العلمية، وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز أهمية العلم، الذي ساعدنا كثيرا على تحسين ظروفنا المعيشية.

واليوم نعرف الكثير عن سلوك الغلاف الجوي لكوكب الأرض، وعن تفاعله مع الأرض والمحيطات، وآثاره على الموارد المائية وبقاء الأنواع. ولا يمكن أن يكون السيناريو التالي مجرد حوار فردي، بل يجب أن يكون حوارا بين جميع الشعوب ومن أجل جميع الشعوب. ولهذا السبب نحن في بلدنا على استعداد للبحث، أكثر من أي وقت مضى، عن نقاط الالتقاء اللازمة لإعادة بناء الثقة وتنشيط التضامن،

عندما تكون الثقة والأمل عملة الحوار العالمي المنخفضة القيمة. وعلى الرغم من قصارى الجهود التي بذلناها للحفاظ على الإيمان والاعتقاد بمبادئ المشاركة العالمية إلا أن تجربتنا الكاملة بعد الاستقلال كانت تجربة توقعات محطمة وإحباط مؤسسي.

لقد شاهدنا في تسعينيات القرن الماضي بلا حول ولا قوة البلدان القوية تستخدم منظمة التجارة العالمية لتفكيك ترتيبات سانت لوسيا لتسويق الموز في أوروبا، مما أرغم المئات من مزارعينا على الوقوع في براثن الفقر بينما قدمت تلك البلدان الغنية بالفعل إعانات ضخمة لمزارعينا. وحين نجحت بعض بلداننا الكاريبية في تطوير صناعاتنا للخدمات المالية تم إدراجنا في القائمة السوداء والقائمة الرمادية كما لو كنا مصابين بالجذام وغير مرغوب فينا على مستوى العالم. ومع ذلك، كشفت لنا الحرب الروسية الأوكرانية بوضوح الآن أي العواصم الحضرية هي الملاذات الضريبية الحقيقية وأيها هي القنوات الحقيقية للأموال غير المشروعة. واليوم يتم تقويض برامجنا للحصول على الجنسية عن طريق الاستثمار، والتي اتبعناها بنجاح لعقود، في حين تظل برامج جواز السفر الذهبي والتأشيرة الذهبية لبعض أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دون أي اعتراض أو مساس أو مضايقة. ومع ذلك، نظل ملتزمين بالحفاظ على شفافية برامجنا حتى أثناء تعزيز نظام العناية الواجبة لدينا.

لقد جاءت سانت لوسيا إلى هذه الدورة الثامنة والسبعين لتقول إنه يجب أن يكون هناك عدالة في العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإننا لم نعد على استعداد للمجيء إلى هذا العرض السنوي لمجرد إغارة صوتنا لدعم هذا النزاع العالمي أو ذاك أو لإدانة أيًا كان العدو العالمي الجديد من سنة إلى أخرى. لا يوجد جدول أعمال عالمي لدولة قوية أكثر أهمية من جدول أعمالنا، ونحن نصر على الاستماع إلى شواغلنا المشروعة واتخاذ إجراءات بشأنها.

لقد عين الاتحاد الأفريقي شعوب منطقة البحر الكاريبي وسانت لوسيا كجزء من منطقته السادسة، التي تضم أناسا من أصل أفريقي يقيمون خارج القارة. ونحن نشعر بأننا ملزمون بالتماس العدالة، من

اصطحاب السيد فيليب جوزيف بيبير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد فيليب جوزيف بيبير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيبير (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك في تهنئة السيد دنيس فرانسيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة. هذه هي المرة الأولى التي يتولى فيها هذا المنصب مواطن من بلده، ترينيداد وتوباغو، والمرة الرابعة فقط التي يُنتخب فيها لهذا المنصب ممثل لإحدى دول الجماعة الكاريبية. ولذلك اسمحوا لي ألا أتمنى له النجاح وهو يترأس مداولاتنا فحسب، بل أن أؤكد له أيضا أرفع مستويات التعاون اللائق من جانب سانت لوسيا ونحن نعمل معا من أجل النهوض بالمصالح الجماعية لحضارتنا المشتركة.

يوجد الكثير بيننا - في الجزر الصغيرة والمهمشة في عالما، التي تحيط بها البحار الآخذة في الارتفاع وتحرقها درجات الحرارة المرتفعة - الذين بدأوا يشككون في هذا العرض السنوي للخطب المنمقة والتظاهر العلني بالأخوة المعروف أيضا باسم المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة. لقد بدأنا نتساءل ما الفائدة من الاجتماع هنا كل عام عندما يُطلب من المجتمع الدولي في كل مرة اتخاذ الإجراءات الجماعية المتفق عليها بشأن المسائل الحاسمة التي تؤثر على الفقراء والضعفاء ويكون هناك دائما بعض التردد والتأخير بمجرد أن نغادر هذا المبنى التاريخي؟

هكذا، ومع تبقي سبع سنوات فقط على العام المستهدف وهو عام 2030، نجتمع في هذه الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة لمناقشة تسريع العمل نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لأن أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها معرضة للخطر. لقد دُعينا إلى هنا لإعادة بناء الثقة وإحياء التضامن العالمي من أجل خطة عام 2030

مسؤولة عن إصلاح الضرر الذي ألحقته بكوكبنا والتعويض عنه. ألم تقم أن تغير المناخ خطر ليس على وجود الدول الجزرية الصغيرة فحسب، بل على بقاء جميع البلدان اليوم، وليس غدا؟

وفي غضون شهرين فقط سنسافر مرة أخرى إلى مؤتمر آخر بشأن تغير المناخ، وهو المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دبي. وسنعمل ذلك في ظل الظواهر الجوية القصوى وغير العادية الحالية التي تُظهر بوضوح خطورة أزمة المناخ. وباسم شعب وحكومة سانت لوسيا، أعرب عن خالص التعازي لشعوب وحكومات المملكة المغربية وليبيا والبلدان الأخرى التي عانت مؤخرا من الخراب الواضح الناجم عن تغير المناخ. إن المظاهر الجديدة للأزمة تشير لنا إلى أن هدف 1,5 درجة مئوية للبقاء على قيد الحياة أصبح الآن معرض للخطر إلى حد كبير.

يقال إن الإمبراطور الروماني نيرون كان يعزف على قيثارته بينما كانت روما تحترق. لا يمكننا الاستمرار في أن نكون مثل نيرون، نتكلم بعيدا بينما يحترق الكوكب حرفيا ويغرق أحيانا. وإذا أُريد للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف أن يكون عامل تغيير وليس مؤتمرا آخر مخيبا للآمال على غرار نيرون يجب عليه أن يقدم خطة عمل عالمية طموحة متعلقة بالمناخ حتى عام 2030 إذا كان يريد الاستجابة لضرورة العدالة المناخية للبلدان النامية مثل سانت لوسيا.

ومع ذلك نود من هذا المنطلق أن نكرر التأكيد على أن ما تمس الحاجة إليه هو إصلاح كامل للنظام المالي العالمي لجعل تمويل التنمية تمويلا إنمائيا حقا وتمويلا عادلا حقا للمناخ. وكما قيل مرات عديدة من قبل، وفي محافل مختلفة كثيرة من قبل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن المفاوضات والاتفاقات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية لتلك الدول يجب أن تراعي أوجه الضعف الخاصة بها.

وبالتالي فإن أحد المجالات التي يلزم فيها بالتأكيد التعجيل باتخاذ إجراءات هو اعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بغية الاستعاضة عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمقياس أولي للتمويل بشروط ميسرة. ومن التدابير

خلال جبر الضرر، عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتي انتزعت أجدادنا من وطننا الأفريقي واستعبدتهم في أراضي نصف الكرة الغربي. ومن الجدير بالثناء أن الأمم المتحدة ظلت تحتفل، خلال العقد ونصف العقد الماضيين، بيوم 23 آب/أغسطس بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما تستحق الأمم المتحدة الثناء لإعلانها العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والذي ينتهي في عام 2024، ونحن نتطلع إلى إعلان عقد ثان.

ومع ذلك، فقد حان الوقت الآن لكي تصبح مسألة جبر الضرر عن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي في النصف الغربي من الكرة الأرضية جزءا أكثر مركزية من جدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة وعملها، وليست مجرد مسألة يُهمس بشأنها في الأروقة وعلى الهوامش. لقد كانت 400 سنة من استرقاق الأفارقة والاستعمار هي التي أدت إلى الحاجة اليوم إلى العمل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أوضح الأمين العام ذلك بشكل لا لبس فيه في رسالته هذا العام للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق. لقد قال: "نحن بإمكاننا أن نتتبع خطا مستقيما يربط بين عصر الاستغلال الاستعماري وبين أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي التي نشهدها اليوم" (A/77/PV.63، الصفحة 2).

وبالتالي فإن جبر الضرر عن الرق يعني أن البلدان التي استفادت وتطورت من العمل المجاني للبشر المستعبدين على مدى 400 عام يجب عليها أن تسد الآن مقابل ذلك العمل المجاني. ونحن نحث الأمم المتحدة على تبني ذلك المبدأ كجزء أساسي من عملها في السنوات المقبلة، مع تحديد الأهداف والجداول الزمنية وبرامج العمل.

وبنفس الطريقة، لا يمكننا أن نتكلم عن التعجيل باتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية عندما لا تتعامل البلدان المتقدمة النمو مع التحديات المناخية التي تواجه البلدان النامية باعتبارها مسألة ملحة ومهمة كما تستحق. إن هذه التحديات لا تؤثر سلبا على نمونا الاقتصادي فحسب، بل تهدد وجودنا ذاته. ومع ذلك تتصرف الدول المتقدمة النمو كما لو كانت بمنأى عن اللوم وغير

وينبغي أن يكون للشعب الفلسطيني دولته الخاصة إلى جانب إسرائيل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي السماح لشعب جمهورية الصين في تايوان بمواصلة التمتع بحقه في تقرير المصير وممارسة حرياته الديمقراطية دون تهديد لاستقلاله الذاتي والتمتع بمكان في المحافل الدولية.

ويجب أن تكون هناك نهاية للنزاعات في أفريقيا ووقف جميع أشكال الاستغلال الاستعماري الجديد لموارد القارة، سواء كانت قديمة أو جديدة، حتى تتمكن الشعوب الأفريقية من الاستفادة الكاملة من ثروات أراضيها وزيادة الوحدة بين الدول الأفريقية.

وفي منطقتنا الكاريبية، لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الأزمات السياسية والاجتماعية والإنسانية والأمنية في هايتي، الدولة العضو الشقيقة لها. تحتاج هايتي إلى دعم عاجل يُعول عليه من المجتمع الدولي. والاستجابة حتى الآن مخيبة للأمل. إن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة قبل بضعة أشهر لجمع مبلغ 780 مليون دولار للأغراض الإنسانية لم تلق سوى تعهدات منخفضة. إن الحاجة إلى مساعدة أمنية قوية لمواجهة العصابات المسلحة القاتلة واضحة، ومع ذلك فإن قرار تمكينها يسير ببطء عبر مجلس الأمن. وتأمل الجماعة الكاريبية أن يحظى إنشاء القوة المتعددة الجنسيات بالتأييد الكامل من مجلس الأمن كدليل على التزام المجتمع الدولي بدعم استعادة القانون والنظام وتحسين الظروف الإنسانية لشعب هايتي.

ترحب الجماعة الكاريبية باستعداد حكومة كينيا لقيادة هذه القوة المتعددة الجنسيات. وستساهم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بأفراد أيضا. وستواصل الجماعة أيضا بذل مساعيها الحميدة من خلال فريق الشخصيات البارزة التابع لها لمساعدة أصحاب المصلحة الهايتيين في إيجاد حل للأزمة السياسية - وهي ضرورة حاسمة لتمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل لشعب هايتي. وأحث مختلف أصحاب المصلحة الهايتيين على التعاون مع الجماعة الكاريبية لإيجاد حل توفيق سياسي من أجل شعب هايتي وتكريما لأسلافه الأبطال والأسطوريين، الذين

الأخرى التي ينبغي النظر فيها هو أداة ضبط مدة التعافي، على النحو الذي اقترحه مصرف التنمية الكاريبي، والذي يقيس قدرة بلد ما على الصمود الداخلي بعد وقوع صدمة أو كارثة طبيعية. لقد حان الوقت لكي تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بإدخال تلك الإصلاحات.

ولكن الإصلاح المالي العالمي يجب أن يكون شاملا وجذريا، كما ورد في اقتراحين حديثين أوصي بهما لهذا الجهاز والمؤسسات المالية الدولية. الأول هو مبادرة بريدجتاون، التي قدمتها في العام الماضي زميلتي في الجماعة الكاريبية، رئيسة وزراء بربادوس ميا موتلي، والتي تدعو إلى إنشاء آليات تمويل مرنة تعالج أزماتي المناخ والتنمية اللتين تواجهان البلدان النامية. والثاني هو خطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذ خطة عام 2030، والتي تم تقديمها في شباط/فبراير. الخطتان هما نداء لاتخاذ إجراءات فورية وتوفيران مسارا عمليا للتنمية المستدامة والعدل المناخي. وبالتالي لا يوجد نقص في الأفكار المتعلقة بإصلاح الهيكل المالي الدولي؛ وهناك ببساطة ندرة في النوايا الحسنة.

في الإعلان الصادر في عام 2015 بشأن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قيل إنه "لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة" (القرار 1/70، الصفحة 2). واليوم، بعد مرور ثمانية أعوام، أصبحنا في عالم خال من السلام وأهداف التنمية المستدامة معرضة للخطر. فكيف يمكن إعادة بناء الثقة والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة عندما تحتدم الحرب الروسية غير المبررة في أوكرانيا، مع ما يترتب عليها من أضرارها الاقتصادية جانبية تلحق ببلدان أخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التضخم الشديد، لا سيما على أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النفط ونقص الغذاء؟

وإذا أريد إعادة بناء الثقة والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة يجب أن يُرفع فوراً الحصار الاقتصادي الظالم والانفرادي واللاإنساني المفروض على شعب كوبا. وينبغي وقف الجزاءات القاسية وغير المُستَحَقَّة المفروضة على حكومة فنزويلا وشعبها.

المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية المعاهدة التاريخية لأعالي البحار. بالنسبة لسانت لوسيا، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، فإن حماية المحيطات أمر حتمي، لأن المحيطات ومواردها ليست ملكاً لبلد واحد، بل هي تراث للبشرية جمعاء. وقد وقعت سانت لوسيا على المعاهدة هذا الأسبوع وستتحرك نحو التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وأقدم بالتهنئة على افتتاح مكتب الأمم المتحدة للشباب. وكما قلت في خطابي في العام الماضي (انظر A/77/PV.10)، فإن الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للشباب تتسق مع سياسة حكومتي بشأن إعطاء الأولوية لشؤون الشباب من خلال بناء اقتصاد للشباب، والذي يستطيع فيه الشباب، بمساعدة الدولة، تحويل مواهبهم ومهاراتهم وهوياتهم إلى أعمال تجارية توفر العمل الحر المستدام. ولذلك يسعدني أن أبلغكم بأنه تم رسمياً إطلاق اقتصاد الشباب لدينا في آذار/مارس وقد قوبل بالحماس والنجاح. وقد استفاد حتى الآن حوالي 300 شاب في سانت لوسيا من التمويل والتدريب المقدمين من الحكومة لمساعدتهم في بدء أعمالهم التجارية أو دعمها، ولا تزال الأعداد في ازدياد. ومرة أخرى أدعو المجتمع الدولي إلى العمل معنا في علاقات ومشاريع ذات منفعة متبادلة لتعزيز اقتصاد الشباب. إننا من خلال اقتصاد الشباب نستجيب لأهداف التنمية المستدامة، وبسياسة حكومتي المتمثلة في وضع الناس في المقام الأول فإننا نتعامل مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

بعد الدمار والخراب اللذين خلفتهما الحربان العالميتان والحرب الباردة في القرن العشرين، كان المرء يتصور أن بداية القرن الحادي والعشرين ستؤذن بعهد جديد للتضامن العالمي. ولكن هذا لم يحدث.

وفي الختام، أطرح هذه الأسئلة، التي يجب علينا جميعاً أن نقدم إجابات عاجلة عليها لأن مصير خطة عام 2030 يعتمد على إجاباتنا. هل هناك الإرادة السياسية والالتزام لتحويل الموارد المالية بعيداً عن الأنشطة المدمرة مثل الحروب والنزاعات الأخرى؟ هل هناك الإرادة السياسية لوضع هذه الموارد المالية بدلاً من ذلك في العمل المثمر للتصدي لأزمة المناخ؟ هل هناك الإرادة السياسية لاستخدام

يُجلبونهم كثيراً لتجروهم على كسر قيود الرق قبل 200 عام وتحقيق الحرية للسود في منطقة البحر الكاريبي.

إن عدم أخلاقية المعاناة والدمار والموت التي تجلبها تلك النزاعات إلى العالم ليست السبب الوحيد لنداءاتنا من أجل وضع حد لها. عدم الأخلاقية هذه لا يضاهيها سوى عبثية الإنفاق على الأسلحة التي تديم تلك الحروب وتعوق السلام. وينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق بالغ لنا جميعاً.

وما يثير القلق بنفس القدر لدول مثل سانت لوسيا هو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي بلغ بلايين الدولارات في عام 2022. ولا تؤدي تلك الأسلحة والأسلحة الخفيفة إلى تأجيج النزاعات الأقل شدة في جميع أنحاء العالم فحسب، بل إن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تيسر الأنشطة الإجرامية في سانت لوسيا وغيرها من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. لقد كانت الأسلحة النارية غير القانونية مسؤولة عن 70 في المائة من جرائم القتل في الجماعة الكاريبية في عام 2022. وفي سانت لوسيا، ترتبط غالبية جرائم القتل بالأسلحة النارية وتشمل الشباب، سواء كضحايا أو كجناة.

ومع ذلك، لا تصنع سانت لوسيا ولا الدول الأعضاء الأخرى الزميلة لها في الجماعة الكاريبية الأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة أو الذخيرة. إن مصادرها هي جيراننا الفاريون في شمال وجنوب منطقة البحر الكاريبي. ولذلك تواصل سانت لوسيا تأييدها القوي للصكوك الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكبحها.

وأرحب بإعلان حكومة الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام أنها ستقدم المساعدة والدعم التقنيين لمكافحة التهريب غير المشروع للأسلحة إلى منطقة البحر الكاريبي وحل القضايا المتعلقة بالأسلحة. ودعونا نتذكر أن الغاية 4 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يرمي إلى خفض التدفقات غير المشروعة للأسلحة بدرجة كبيرة.

ومع ذلك، هناك أمل في التضامن العالمي. في حزيران/يونيه اعتمد المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في

السيد رابوكا (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): إن العالم الذي أراه اليوم مليء بالألم وانعدام الثقة، والتصوف، والاستخفاف، واللامبالاة. هناك أزمات مترابطة ومعقدة أوجدتها طموحاتنا الأنانية. والتنافس الجيوسياسي المتنامي يسهم في تصاعد التوترات في مختلف أنحاء العالم، بدلا من الاستفادة من التصميم المتعدد الأطراف للتغلب على الأزمات العديدة التي تهددنا.

نحن الآن نعيش في عالم لا يمكن التنبؤ به. ويجب أن نعمل من أجل البقاء في هذه الأوقات المثيرة للاهتمام. إن جهدنا الجماعي ضروري للتصدي للتحديات الهائلة والحد من المخاطر غير القابلة للتنبؤ المرتبطة بالبيئة التي نواجهها اليوم، ليس بوصفنا دولا ذات سيادة فحسب، بل بوصفنا البشرية جمعاء. وبدلا من الاستفادة من التعاون العالمي لإدارة تحديتنا المشتركة والمخاطر المرتبطة بها، يؤدي التنافس الجيوسياسي المتزايد إلى تصعيد هذه التوترات.

يقع محيطنا الهادئ الأزرق في محور توترات جيوسياسية. كان السلام قد عاد أخيرا إلى منطقة المحيط الهادئ في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكننا اليوم نواجه منافسة جيوسياسية متجددة مع تراكم مماثل، ولكنه معقد. وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ تم تحديد تغير المناخ كتهديد للسلم والأمن ولوجودنا ذاته. والحقيقة هي أنه ما من بلد بمنأى عن آثار تغير المناخ ولا يمكن لأي مواطن أن يتصدى له بمفرده. وبينما نحشد قوانا للتصدي لهذه الآثار والتحديات المرتبطة بها، يجب علينا في الوقت نفسه أن نتكاتف لتقاسم ثروتنا المشتركة. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

إننا في منطقة المحيط الهادئ نتحمل مباشرة وطأة تغير المناخ على سواحلنا ومجتمعاتنا وسبل عيشنا وأمننا، بل وعلى دولنا ذاتها وهويتنا. بالإضافة إلى ذلك، تكافح الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواجهة الصدمات في مجال الإمدادات على الصعيد العالمي، حيث يؤثر ارتفاع مستويات الديون على التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتستمر فجوة عدم المساواة في الاتساع.

تلك التريليونات من الدولارات لإنهاء المجاعة وتخلف النمو في العالم وتوفير العدالة وجبر الضرر؟ هل هناك الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية للناس وليس للأسلحة؟ هل هناك الإرادة السياسية لتنمية الثقة وبناء سلام دائم من شأنه أن يعيد إحياء أهداف التنمية المستدامة لدينا ويؤدي إلى الازدهار والتقدم والاستدامة للجميع؟ من أجلنا جميعا ومن أجل الأجيال المقبلة يجب أن نجد إجابات.

وللاقتباس عن الحائز على جائزة نوبل والمولود في سانت لوسيا، ديريك والكوت: "الأمل ليس شيئا يُؤجل، بل هو شيء يجب السعي إليه بكل الشغف المتلهف لوجودنا".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد فيليب جوزيف بيير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا، من المنصة.

خطاب السيد سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية وتغير المناخ والبيئة والخدمة المدنية والإعلام والمشاريع العامة في جمهورية فيجي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وتغير المناخ والبيئة والخدمة المدنية والإعلام والمشاريع العامة في جمهورية فيجي.

اصطُحِب السيد سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية وتغير المناخ والبيئة والخدمة المدنية والإعلام والمشاريع العامة في جمهورية فيجي إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية وتغير المناخ والبيئة والخدمة المدنية والإعلام والمشاريع العامة في جمهورية فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ونحن ملتزمون بخطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تحدد رؤية للجهود المتعددة الأطراف القائمة على القانون الدولي من أجل عالم يمر بمرحلة انتقالية. وتعكس الخطة الجديدة للسلام "إعلان بو" بشأن الأمن الإقليمي وتتسق معه، وهو الإعلان الذي أصدره قادة منتدى المحيط الهادئ، ويعلن أن منطقة المحيط الهادئ منطقة سلام. إن هذا المفهوم للسلام هو الأساس لمستقبلنا. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نعتبر منطقة المحيط الهادئ منطقة سلام. لقد أجرينا مناقشات بشأن هذا المفهوم على الصعيد الإقليمي، وأنا مقتنع بأنه سيكون إسهماً من منطقة المحيط الهادئ الأزرق في النظام العالمي - منطقة السلام.

إن المحيط الهادئ الأزرق هو أكبر محيط في العالم. كما أنه بالوعة كربون مهمة. ولذلك من المهم للبشرية أن يكون محمياً ومداراً على نحو مستدام. وتسترشد دول المحيط الهادئ الكبيرة باستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 في التغلب على التحديات والاستفادة من الجهود الجماعية لتهيئة مستقبل مزدهر ومستدام لشعوبنا.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنها السنة الخامسة والسبعون من حياتي. ونحن ملتزمون بتعهدنا بتنفيذ عهود واتفاقيات حقوق الإنسان المنبثقة عن الإعلان العالمي. ويسرنني أيضاً أن أؤكد أن الحكومة التي أقودها ملتزمة بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن حقوق الشعوب القبلية والأصلية. وننضم إلى المجتمع الدولي في التأكيد على أعمال حقوق الشعوب الأصلية وتطلعاتها.

إن مؤتمر قمة الطموح المناخي، الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع، قد دعا إلى تعزيز الالتزام بالعمل المناخي. ويجب أن نلتزم ليس فقط بخفض الانبعاثات ولكن أيضاً بدعم المجتمعات الضعيفة وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ. ونتطلع إلى المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخاصة إلى وضع الصيغة النهائية لطرائق صندوق الخسائر

يصادف هذا العام استعراض منتصف المدة لأهداف التنمية المستدامة. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع أطلقت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة دعوة للعمل.

وكانت تلك دعوة حاشدة. لقد أصبحت غايات أهداف التنمية المستدامة الآن في خطر. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وسريعة. وفي هذا الصدد، تلتزم فيجي بتقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982) في التعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وستواصل دعمه.

ونشيد بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل ونؤيدها بالكامل. سيكون المؤتمر فرصة محورية للاستفادة من التعاون العالمي والتصدي للتحديات الحرجة في الفترة التي تسبق عام 2030. وفي إطار التزامنا بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قدمنا استعراضنا الوطني الطوعي الثاني بشأن أهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه. ويتضح من الاستعراض أن هذه لحظة فاصلة. لم يبق أمامنا سوى سبع سنوات. وهذا يؤكد الحاجة إلى إقامة شراكات أقوى وممتينة للاستجابة لهذه الدعوة للعمل.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى الخلط بين آثار الكوارث الطبيعية الأخيرة وتفاقم العبء على جميع قطاعات اقتصاد فيجي. وقد شهدنا تراجعاً اقتصادياً كبيراً حيث أن السياحة توقفت تقريباً، وهي العمود الفقري لاقتصادنا. ويسير اقتصادنا الآن على طريق التعافي، بقيادة قطاع السياحة، الذي انتعش إلى مستويات ما قبل الجائحة.

إن تحدياتنا مترابطة. ويجب التصدي لها باستجابات متكاملة من خلال تعددية الأطراف الفعالة. إن التعاون والتضامن الدوليين ضروريان لحماية مصالحنا الجماعية من خلال المشاركة المستهدفة. السلم والأمن أساسيان للتنمية المستدامة. وستواصل فيجي دعم السلم والأمن العالميين، كما فعلنا خلال العقود الأربعة والنصف الماضية. وأنا فخور بالوقوف هنا، بعد أن توليت قيادة كنيستين من كتابنا لحفظ السلام. إن حفظة السلام التابعين لنا يشاركون حالياً في ست بعثات للأمم المتحدة، ويسهمون في البحث عن السلام.

اعتزامنا التصديق عليه في أقرب وقت عملي ممكن. ويسرني أن أبلغكم بأن فيجي ستصدق على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصائد الأسماك، وذلك بعد أن أقره برلمان فيجي في الأسبوع الماضي. ولمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، تشارك فيجي بنشاط في المفاوضات بشأن المعاهدة الجديدة. ونحث البلدان على وضع اللامسات الأخيرة على المعاهدة بحلول عام 2024، قبل فوات الأوان.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن العبء الثلاثي للأمراض غير المعدية والصحة العقلية وحالة الطوارئ المناخية يُجهد بنيتنا التحتية ومواردنا الصحية. إن التمويل الصحي، والبنية التحتية، وإدارة سلسلة الإمداد بالأدوية، والسلع الاستهلاكية، والمعدات الطبية، واستبقاء وتوظيف القوى العاملة، والتنمية، كلها أمور حاسمة بالنسبة لفيجي والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. والصندوق الاستئماني الصحي الطوعي للدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لمنظمة الصحة العالمية، الذي أنشئ هذا العام، سيلبي احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات التقنية. ونشجع شركاء التنمية على المساهمة في هذا الصندوق. كما تؤيد فيجي الاتفاق الشامل لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الجوائح الجاري حاليا التفاوض بشأنه. ويجب أن يكون الإنصاف في صميم استجاباتنا الصحية العالمية.

إننا نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لدعم الحصول على الائتمان من خلال التمويل المُيسَّر وتخفيف عبء الديون. وسيتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارا جديدا لمؤسسات تمويل التنمية يستجيب ويكون ملائما لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن شعب فيجي، الذي أخطب الجمعية باسمه، قد أناطني بمسؤولية قيادة دولتنا الكبيرة المطلة على المحيط. ولا يمكنني أن أخذله. إننا بحاجة إلى شراكات حقيقية ودائمة تُحقّق أمننا الجماعي، وتضمن قدرتنا على تيسير الرخاء الاقتصادي، وتضمن حماية مواردنا. لقد حان الوقت لقول الحقيقة. حان الوقت لكي نتحلّى بالجرأة والصراحة وللقيام بما هو ضروري لبقائنا. إننا نريد مستقبلا يكون فيه

والأضرار. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يتم الوفاء هذا العام بالتعهدات نحو هدف تمويل المناخ البالغ 100 بليون دولار. إن الوصول إلى التمويل المناخي، وخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أمر متعذر. ولذلك هناك حاجة ملحة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي إذا أريد تحقيق الأهداف المستقبلية.

وترحب فيجي بإعلان الرئيس بايدن في وقت سابق من هذا الأسبوع التزامه بالمساهمة بمبلغ 11 بليون دولار سنويا في التمويل المناخي الدولي لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تنفيذ أهدافها المناخية. وأشيد أيضا بقيادة الولايات المتحدة في إصلاح البنك الدولي، الموجه نحو مساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الحصول على التمويل.

وفي حين أن استعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 يشيد ببعض التقدم في التنفيذ إلا أن هناك مجالا لتحسين وتيرة التنفيذ. ونحن في فيجي نواصل تعزيز نهجنا للحد من مخاطر الكوارث من خلال بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وتعزيز التأهب المجتمعي، وتحسين قدرات الاستجابة لحالات الكوارث، وتعزيز النهج القائمة على النظم الإيكولوجية. وستواصل فيجي نشر الإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث وإعادة التأهيل في البلدان المجاورة لها، بما في ذلك حالات حرائق الغابات والأعاصير المدارية الشديدة والزلازل وأمواج تسونامي. كما أننا ننفذ استراتيجيات للتكيف مع الانتقال المرتبط بالمناخ. ولقد قمنا حتى اليوم بنقل ستة من أصل 42 مجتمعا ساحليا تم تحديدها لإعادة التوطين والنقل بشكل عاجل.

وبوصف فيجي طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإنها تواصل الإقرار بأهمية حفظ المحيطات واستخدامها وإدارتها على نحو مستدام. ولقد انضمت في وقت سابق من هذا الأسبوع إلى زعماء آخرين في التوقيع على الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، مع

الدوليين، والتحلي بخصائص القيادة في مكافحة تغير المناخ، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز وضمان تمتعنا التام جميعاً بحقوق الإنسان. إن أولوياته هذه هي أيضاً أولوياتنا. ويمكننا التوقيع عليها فوراً.

من أجل التصدي للتهديدات العالمية، من حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا إلى تغير المناخ، من الفقر إلى الجوائح، يجب أن نتخذ إجراءات. لا يسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي. بل يجب أن نعمل معاً، بوصفنا أمماً متحدة حقاً. ومن المهم أن نسأل أنفسنا: ما الذي يعنيه أن نكون متحدين؟ يساورني شعور بأن لدى كل واحد منا تعريفه الخاص لما يعنيه أن نكون متحدين هذه الأيام. أولاً، إنه يعني القدرة على أن نعتمد على بعضنا البعض. توجد دول أكبر ودول أصغر، وبعضها موجود لدعم الدول الأخرى.

ليس بلدي الأكبر حجماً، ولكنه يؤمن دائماً بأن الوحدة والاستعداد للعمل مع الآخرين يجعلانه أكبر وأقوى. إننا عضو مؤسس في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا. وما فتى بلدي يؤمن بالنظام الدولي ولديه التصميم على التكاتف لبناء شيء ما معاً. وبوصفنا أوروبيين، نلتزم يومياً بالدفاع عن المبادئ المُكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز تعددية الأطراف. ومع أن الكثير من الناس يعتقدون أن حل مشاكل اليوم هو بناء الجدران وقطع العلاقات إلا أنني من بين أولئك المقتنعين بأن الاستعداد لبناء الجسور هو الحل الصحيح.

وأود أن أتكلم عن المساعدة التي تقدمها لكسمبرغ من أجل التنمية المستدامة. إن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد قبل بضعة أيام، قد ذكرنا بالحاجة الملحة إلى مضاعفة جهودنا إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. لقد شهدنا الآثار المدمرة لجائحة مرض فيروس كورونا وحرب روسيا على أوكرانيا تؤدي إلى تدهور مؤشرات الفقر في العديد من البلدان النامية.

ولكسمبرغ مصممة على مواصلة إظهار التضامن. منذ عدة سنوات ونحن نخصص 1 في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية العامة. ويركز دعمنا على أقل البلدان نمواً

التضامن العالمي والرفاه الجماعي للبشرية الهدف النهائي. وفي خضم الأزمات المتعددة الأوجه التي تهدد وجودنا ذاته، يصبح من الحيوي أن نُظهر عزمنا وما تذخر به أنفسنا من مشاعر الشجاعة والقدرة على الصمود غير المستغلة. إننا جميعاً نمتلك القدرة على أن نكون حافزاً للتغيير الذي نحتاج إليه. وأعتقد أننا معا نمتلك هذه القدرة.

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون تغير المناخ والبيئة والخدمة المدنية والإعلام والمؤسسات العامة في جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيتيفيني ليغامامادا رابوكا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون تغير المناخ والبيئة والخدمة المدنية والإعلام والمؤسسات العامة في جمهورية فيجي، من المنصة.

خطاب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطحب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى إلى المنصة.

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيراً أن أرحب بدولة السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تجري مناقشتنا في إطار موضوع استعادة الثقة وإحياء التضامن العالمي. لقد دعانا الرئيس دينيس فرانسيس بحق إلى تسريع العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة من أجل السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع. وحثنا على إعادة بناء السلم والأمن

مواطننا في بلد قد يختفي عند ذوبان الجبال الجليدية. لنفكر ملياً في ذلك. ما الذي ستنبئه للمستقبل؟ كيف يمكنك مكافحة هذه الظاهرة؟

تتفق لكسمبرغ مع الأمين العام في التزامه بحل أزمة المناخ. وقد كنت محظوظاً حقاً، إذ كنت حاضراً عندما توصلنا إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2015. ويجب علينا متابعة السير في هذا السبيل. وسندعم المفاوضات في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإنشاء الصندوق الجديد للخسائر والأضرار من أجل مساعدة البلدان النامية المعرضة للخطر بشدة. وسنُعزِّز أيضاً تمويلنا المناخي الدولي، بالإضافة إلى مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وقد قررت حكومة بلدي للتو زيادة مساهمة لكسمبرغ في الصندوق الأخضر للمناخ بنسبة 25 في المائة للفترة 2024-2027.

ونعمل أيضاً بالتعاون الوثيق مع بنك الاستثمار الأوروبي في مجال التمويل المستدام. وقد أصدر المركز المالي في لكسمبرغ، وخاصة بورصة لكسمبرغ الخضراء، أول سندات خضراء وقام بحشد رأس المال الخاص. لقد استضفنا بالأمس فقط في سفارة بلدنا زملاء من كابو فيردي ورواندا، وتمكنا من إثبات أنه يمكننا الجمع بين القطاعين الخاص والعام إذا أردنا النجاح. وبوصفنا سلطات عامة، لا يمكننا أن نفعل ذلك بمفردنا. فإذا أردنا أن ننجح يجب أن نكون مستعدين لإشراك القطاع الخاص. وأولئك الذين لم يفعلوا ذلك مدعوون بكل ترحاب لزيارة لكسمبرغ لمعرفة كيف يمكن للقطاعين الخاص والعام أن يلتقيا ويمضيا قدماً.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد استمعتُ للتو إلى المتكلم قبلي وهو يتحدث عن حقوق الإنسان. وإنني على يقين بأنه إذا سألنا جميع الممثلين هنا اليوم عما تعنيه حقوق الإنسان في نظر كل منهم، فسند أن من العار أن حقوق الإنسان في عام 2023 لا تزال تعتمد على المكان الذي نشأت فيه. وأنها تعتمد على ديانتك. وتعتمد على ما إذا كنت فتاة أو فتى. وتعتمد على ميولك الجنسية. لا يزال من العار معرفة أن حقوق الإنسان اليوم،

والقطاعات الاجتماعية الأساسية. لقد رأينا كيف أنه في العديد من البلدان الأوروبية أحد بنود الميزانية الأولى التي يتم تخفيضها عندما تتولى حكومة جديدة السلطة هو التعاون. صحيح أنه ليس من الشائع جداً عرض مساعدة الناس في الجانب الآخر من العالم عندما يشير بعض الشعوبيين إلى المشاكل في الداخل. ولكن المشاكل التي نواجهها في الداخل هي مشاكل الأغنياء في معظم بلدان العالم الأخرى ومشاكلهم الخاصة هي قضايا البقاء، أمّا مشاكلنا فقد يتم تجاهلها في بعض الأحيان.

لقد حظيت لكسمبرغ بشرف الإعداد مع جنوب أفريقيا للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي عقد في 20 أيلول/سبتمبر. ومكّن ذلك الحوار من تحديد سبل سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. وبالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، يتمثل الهدف في حشد الموارد التي تحتاج إليها البلدان النامية للخلاص من الديون والحصول على تمويل أهداف التنمية المستدامة.

لا يحظى عملنا المناخي بشعبية كبيرة هذه الأيام، لأنه لا يحظى بشعبية أبداً حين نعمل على تغيير حياة الناس اليومية. فعندما نقول إن الأمور يجب أن تتغير الناس لا يحبون ذلك، لكن الأجيال القادمة ستحكم علينا إذا لم نضطلع بمسؤولياتنا اليوم. ومع أنه قد يتعين علينا اتخاذ قرارات لا تحظى بشعبية إلا أنه لا بد من القيام بذلك إذا أردنا الحفاظ على نوعية الحياة التي نتمتع بها اليوم. البعض لا يؤمنون بتغير المناخ، وقد سمعنا سياسيين يعبرون عن شكوكهم بشأن تغير المناخ من على هذه المنصة.

ولا أعرف كيف هو الحال في بلدان أخرى، ولكننا في بلدنا قد شهدنا الأعاصير والفيضانات وظواهر أخرى غير مسبوقه. والأحداث على الجانب الآخر من العالم التي اعتدنا أن نراها على شاشات التلفزيون تحدث الآن عندنا في الداخل.

وهذا لا يقارن بالحالة التي يعيشها رؤساء الدول والحكومات الذين تكلموا هنا ولا يعرفون ما إذا كانت بلدانهم ستتمكن من المقاومة أو حتى البقاء في الأجل الطويل. ومن الصعب أن نتخيل أن تكون

الناس أن كونك مثليا ليس خيارا. لكن كونك كارها للمثليين هو الخيار، وعلينا أن نحارب الأشخاص الذين لا يقبلون التنوع في دولنا.

يمكنني أن أستمّر في الاستشهاد بجميع النعوت المختلفة حول الأديان ومعاداة السامية ومعاداة الاختلاف. وعندما نتكلم عن وجودنا في الأمم المتحدة ورغبتنا في تشاطر القيم معا، لا يزال يتعين علينا أيضا أن نضطلع بدور في السلم والأمن الدوليين.

عندما أرى الحالة في أفريقيا، لا بد لي من القول إنني لست مطمئنا بشأن ما حدث. وأعتزم لحظة خاصة للتفكير في زميلي، الرئيس بازوم. كرئيس للنيجر، كان بلده من البلدان المستقرة. وهو الآن رهن الاحتجاز. أود أن أبلغ الجمعية بأنه كان من المهم لنا أيضا أن ندعم البلدان الأفريقية التي أدانت الانقلاب. لا يتعلق الأمر بقوة الأقوى، أو قوة الشخص الذي يملك السلاح، ومن يجب أن ينتصر على مؤيدي الديمقراطية. علينا أن نواصل الكفاح من أجل ذلك.

هل من الطبيعي أن تُمكن إجراءاتنا في الأمم المتحدة عضوا دائما في مجلس الأمن من عرقلة النظر في الحالات عندما نتفق جميعا على وجود مشكلة؟ لقد بعثت في العام الماضي برسالة إلى الوفد الروسي طالبا من أعضائه أن يستمعوا إلينا وأن يحاولوا وقف تلك الحرب التي لا داع لها. أنا من بين القادة القلائل الذين أجروا مكالمات مع الرئيس زيلينسكي ومع الرئيس بوتين. وتعرضت لانتقادات لأنني أجريت تلك المكالمات، لكنني لست نادما عليها. إذا أردنا إيجاد حلول فيجب علينا أن نتحدث مع بعضنا البعض. لكنني عندما أدركت أنه لا توجد إرادة لدى الجانب الروسي لإيجاد حلول أو إنقاذ الأرواح، تخلّيت عن المحاولة.

ومرة أخرى أقول للوفد الروسي: لا يوجد سبب لقتل المدنيين الأبرياء واغتصاب النساء وقتل الأطفال. لقد نشأت في سلام. لم أعش الحرب قط، ولكننا شهدنا في قارتي حرباً في يوغوسلافيا السابقة قبل وقت ليس ببعيد. وإذا كنت أقف متمتعا بالحرية أمام الجمعية فذلك لأن بلدانا أخرى دعمت لكسمبرغ. توجد مقبرة عسكرية أمريكية لآلاف الشباب والفتيات الذين لم يعرفوا حتى أين بلدي، ومع ذلك ماتوا من أجل أن أتمكن من العيش في بلد حر اليوم.

في عام 2023، تختلف من شخص لآخر تبعاً لمكان ولادته. ولا يتعلق الأمر بحقوق الإنسان فحسب. يتعلق الأمر أيضا بالحقوق المدنية، والحقوق الاقتصادية، والحق في التعليم، والحق في الاختلاف، والحق في التنوع، وحقوق المرأة، والحق في الاختيار لنفسك وليس لشخص آخر يعتقد أنه يعرف بشكل أفضل ما هو المفيد لأن تقوم به. هذا هو الواقع الذي لا نزال نعيشه في عام 2023، عندما نتحدث عن حقوق الإنسان العالمية وعندما نتحدث عن الأمم المتحدة. لا، نحن لسنا متحدين عندما نتحدث عن حقوق الإنسان. فلا يزال تعريف حقوق الإنسان يعتمد اليوم على المكان الذي وُلدت فيه، ويمكنني أن أؤكد أن هذا ليس أفضل إنجاز لنا.

ومع ذلك سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالنسبة لنا، سيظل الدفاع عن حقوق الإنسان للنساء والأطفال أولوية. كما أننا أيضاً فخورون بدعمنا لمبادرة إنشاء مؤسسة للأشخاص الذين اختفوا في سورية.

علينا أن نكافح التعصب، وأود أن أطلب من الجميع ألا يتسامحوا مع التعصب. هل لا يزال من الطبيعي أن تحاول بعض الأطراف السياسية في الوقت الحاضر أن تشرح، على سبيل المثال، أن الحرب العالمية الثانية لم تكن فترة رهيبة؟ وما على المرء إلا الذهاب إلى أوشفيتز ورؤية ما حدث هناك، حيث قتل الملايين من اليهود. وقد قُتلوا لا شيء إلا لأنهم يهود. كانوا من العجر. كانوا مثليين أو كانوا يساريين. وإذا ذهبت إلى هناك ستري الآلاف والآلاف من الحقائق. ستري العصي. ستري الشعر. ستري النظارات. وكان الناس هناك مجرد رقم. هذا ما حدث في قارتي وما زال بعض الناس يعتقدون اليوم أن هذا مجرد جزء صغير من تاريخنا.

أعتقد أننا كنا سنتعلم من الماضي عند رؤية ما حدث أيضا بعد الحرب العالمية الثانية. فعندما نرى اليوم أن كونك مثليا أو مثلية أو متحولا جنسيا لا تزال العقوبة هي الإعدام. أنا نفسي مثلي الجنس، إنه ليس اختياري. لم أستيقظ هذا الصباح لأسأل نفسي لماذا أنا نفسي مثلي الجنس. كان الجزء الأصعب هو قبول نفسي. يجب أن يدرك

كانت ميولك الجنسية وتوجهاتك السياسية، ستتمكن من التمتع بنفس الحق في الحياة، وأن تكون متعلما، وأن تكون كما أنت لا كما يحب الآخرون أن تكون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كزافيي بيتل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني. والنسخة الكاملة متاحة لجميع الممثلين.

أدلي اليوم ببياني التاسع عشر أمام الجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ السيد دينيس فرانسيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وأؤكد له تعاون وفد بنغلاديش الكامل خلال هذه الدورة. وأشيد أيضا بسلفه، السيد تشابا كوروشي، على إدارته الناجحة للدورة السابعة والسبعين.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري البالغ للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه القوي بتعزيز تعددية الأطراف وعلى جهوده وبياناته الجريئة وخطواته البعيدة النظر والعملية نحو جعل الأمم المتحدة تفي بولايتها وتتصدى لتحديات العالم المعاصر.

وهذا هو السبب في أننا لن نترك أوكرانيا وحدها. ليس لدى أوكرانيا خيار ولا يمكننا أن نقبل بأن تقرر سلطة أكبر جار لك ما الذي يصلح لك. لقد رأيت ذلك في حياتي، عندما اعتقدت ألمانيا أنها تعرف أكثر منا ما هو الأفضل للكسمبرغ. ولذلك سنواصل دعم أوكرانيا. لن نتركها وحدها، وعلينا أن نجعل الروس يفهمون أنهم اتخذوا قرارات خاطئة. ويجب علينا أيضا أن نقاضيهم. فلا يمكننا القبول بأن تُرتكب جرائم وتمر دون عقاب.

هذه هي المرة الثامنة التي أتمكن فيها من إلقاء خطاب أمام الجمعية العامة. إنني الآن رئيس للوزراء منذ 10 سنوات، منذ عام 2013، وأنا فخور بمساهماتنا والعمل الذي قام به بلدي في الأمم المتحدة خلال هذه الفترة. لقد كنا عضوا نشطا في مجلس الأمن في عامي 2013 و 2014، وخلال تلك التجربة القوية اقترحنا أنفسنا أيضا لترشيح آخر لعضوية مجلس الأمن للفترة 2031-2032. وكنا قد قررنا أيضا في عام 2013 أن نكون مرشحين لعضوية مجلس حقوق الإنسان، وانتُخبنا في تشرين الأول/أكتوبر 2021 للفترة 2022-2024. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدمنا أيضا ترشيحا لعضوية المجلس التنفيذي لليونسكو للفترة 2025-2029.

لقد فعلنا كل هذا لا لمجرد أن نكون مرشحين أو للجلوس في قاعة. إنما نريد أن تكون لنا قيمة مضافة عندما نتقدم بترشيحنا. ونريد أيضا أن نواصل الكفاح من أجل ما قلته سابقا. إننا نريد أن نستمر في كوننا أمما متحدة، من أجل ما يعنيه أن نكون متحدتين، وإذا كانت لدينا خلافات نريد أن نحترمها، وعلى الأقل أن نقنع ونتناقش ونمضي قدما لنصبح دولا أكثر اتحادا مما كنا من قبل، مع الشباب والمجتمع المدني. كما يجب علينا أن نفكر حقا في إجراءاتنا. في العادة، عندما نتبع إجراءاتنا يكون كل شيء على ما يرام، لكننا رأينا أنه عندما نواجه متاعب مع عضو دائم، يكون من الصعب المضي قدما. ويجب علينا أيضا أن نعطي البلدان الأفريقية اليوم صوتا في تلك المؤسسات.

وختاماً، عندما تكون أممنا متحدة حقاً، كما قلت سابقاً، فأينما وُلدت، ومهما فعل والداك، ومهما كانت الأديان التي يتبعانها، ومهما

يتم تزويد حوالي 23 مليون طالب بإعانات ومنح دراسية، ومنح لمرة واحدة. وأكثر من نصف هؤلاء المستفيدين من الإناث.

وعلى الرغم من مساهمة بنغلاديش بأقل من 0,47 في المائة من الانبعاثات العالمية إلا أنها تعد أحد أكثر البلدان عرضة لخطر تغير المناخ في العالم. إن الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل تهديدات خطيرة للأمن والرخاء الاقتصادي لأجيالنا الحالية والمقبلة. ويلزم اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة وجريئة وطموحة للتصدي لتلك التهديدات. لقد أنشأنا صندوق بنغلاديش لتغير المناخ في عام 2009 لكي يمول التكيف مع تغير المناخ وخصّصنا حتى الآن 480 مليون دولار لهذا الصندوق من مواردنا الخاصة. وفي إطار مشروع عشرين، وهو مبادرة بارزة لحكومتنا لصالح الأشخاص الذين لا يملكون أرضا والمشردين، تم تزويد 5 ملايين شخص من 840 ألف أسرة بمنازل مجانية.

ويجب على الاقتصادات المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بتقديم 100 بليون دولار للعمل المناخي. ونطالب أيضا بسرعة تفعيل صندوق الخسائر والأضرار الجديد الذي اتفق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وندعو إلى تضامن عالمي أقوى في تقاسم أعباء المهاجرين بسبب تغير المناخ الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الملوحة، وتآكل الأنهار، والفيضانات، والجفاف.

لقد أدت الأزمات المترابطة في السنوات القليلة الماضية إلى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والسلع الأساسية على الصعيد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على اقتصادنا. وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أننا وفرنا الغذاء للجميع. إننا نزود 10 ملايين شخص من فئة الدخل المنخفض بالأرز وبلغت أسعار ميسورة. وقد اتخذنا خطوات مختلفة لإبقاء التضخم تحت السيطرة. وأشكر الأمين العام على تشكيل فريق الاستجابة للأزمات العالمية في عام 2022 وعلى أنشطة الدعوة المتواصلة لهذا الفريق وحلوله في معالجة أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية العالمية.

ويساورنا قلق بالغ لأن العمل بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب قد توقف وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعجيل باستعادتها.

في هذا المنعطف الحرج، تذكروني دعوة الرئيس فرانسيس إلى إعادة بناء الثقة وإحياء التضامن العالمي بالخطاب الأول الذي ألقاه أبو الأمة أمام الجمعية. لقد قال بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن في خطابه أمام الجمعية في عام 1974:

”إن الثورات الاقتصادية الكبيرة التي هزت العالم بأسرة أخيرا يجب أن تولّد شعورا بالحاجة إلى بناء نظام اقتصادي عالمي عادل جديد. ... إن إحياء الشعور بالتضامن الإنساني والأخوة الإنسانية والتكافل بين الدول وحده سيققق الحل السريع لمواجهة هذه الكارثة.“ (A/PV.2243، الفقرتان 8 و 9)

وفي هذا الصدد، نُقدّر كثيرا مبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل. ونأمل أن تكون هذه العملية إضافة كبيرة لجهودنا من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

منذ تولينا مناصبنا في عام 2009 حولنا بنغلاديش من بلد في الشريحة الدنيا للبلدان المتوسطة الدخل إلى بلد متوسط الدخل. خفضنا معدل الفقر من 41,5 في المائة في عام 2006 إلى 18,7 في المائة في عام 2022 ومعدل الفقر المدقع من 25,1 في المائة إلى 5,6 في المائة. ووسّعنا نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي لتوفير الأمن الاجتماعي والمالي للنساء المعوزات والأرامل والمسنين وذوي الإعاقة والأشخاص من الجنس الثالث وغيرهم من الفئات المهمشة في المجتمع. ويستفيد 40 مليون شخص من برنامج شبكات الأمان الاجتماعي بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد تم في السنة المالية الحالية تخصيص إجمالي 12 بليون دولار لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي. وفي هذا العام أنشأنا نظاما شاملا للمعاشات التقاعدية يمكن من خلاله لأي مواطن يتراوح عمره بين 18 و 50 عاما الحصول على استحقاقات الشيخوخة.

إننا ملتزمون بالعمل على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ضمن إطار زمني محدّد. وقد أولينا اهتماما خاصا للتعليم العام، بما في ذلك محو أمية الإناث. ونقدّم الكتب المدرسية مجاناً حتى المرحلة الثانوية منذ عام 2010. ومن التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي،

خطيرة. تؤمن بنغلاديش بالوئام الطائفي. وبوصفنا عضوا منتخبا في مجلس حقوق الإنسان فإننا نعمل مع الدول الأعضاء الزميلة لحماية جميع حقوق الإنسان للناس في شتى أنحاء العالم. وأود هنا والآن أن أكرر بشكل لا لبس فيه أن بنغلاديش ستواصل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحرية التعبير، تمشيا مع دستورنا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة، الكارثة التي حلت بشعب فلسطين. ومن دواعي القلق الشديد أنه لم يتم الوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. سنواصل جهودنا لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني. وستقف بنغلاديش إلى جانب فلسطين. تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هلال (المغرب).

لقد مرت ست سنوات على التهجير القسري للروهينغيا من ميانمار. وبدافع الاعتبارات الإنسانية وفرنا لهم مأوى مؤقتا. يريد الروهينغيا النازحون العودة إلى بلدهم وعيش حياة هادئة هناك. وأرجو أن نعمل من أجل أن يتمكن هؤلاء الناس المعوزون من العودة قريبا إلى ديارهم.

في 15 آب/أغسطس 1975، اغتيل والدي بوحشية، أبو أمتنا ورئيس بنغلاديش وقتئذ، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن. لقد قُتل في ذلك اليوم ما مجموعه 18 فردا من عائلتي، من بينهم والدتي وإخوتي الثلاثة الأصغر سنا وشقيقتا زوجي وأعمامي. لم ينج من هذه الوحشية سوى أنا وأختي الصغرى لأننا كنا آنذاك في الخارج. وقبل ذلك، في عام 1971، قُتل 3 ملايين من مواطنينا خلال حرب التحرير العظيمة، بينما تعرضت 200 ألف امرأة للتعذيب وسوء المعاملة بشكل شنيع. وبصفتي ضحية وشاهدة على وحشية الحرب والاعتقالات، يمكنني أن أشعر بالألم والعذاب اللذين يكابدتهما الناس بسبب أهوال الحروب والقتل والانقلابات والنزاعات. ولذلك فإن ندائي اليوم إلى جميع قادة العالم هو نبذ طريق الحرب والصدام والعمل بشكل جماعي من أجل السلام الدائم ورفاه البشرية والرخاء الاقتصادي لشعوبنا والأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

علاوة على ذلك، بالنسبة لبلدان مثل بلدنا، يجب ضمان الحصول على الأسمدة دون انقطاع.

وكجزء من رؤية عام 2041، تستثمر حكومتي بكثافة في بناء بنغلاديش الذكية لتحويل البلد إلى دولة متقدمة ذات دخل مرتفع وخالية من الفقر، وترتكز على الاستخدام السليم للعلوم والتكنولوجيا المدعوم بالابتكار.

لقد حققنا في بنغلاديش نجاحا مثاليا في إيصال خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى مستوى القاعدة الشعبية من خلال العيادات المجتمعية. وحظي نجاح بنغلاديش هذا بإشادة وتقدير الجمعية العامة.

فتح الاقتصاد الأزرق أفقا جديدا لتنمية بنغلاديش في أعقاب التسويات السلمية لمسائل الحدود البحرية مع البلدان المجاورة. ونعتقد أنه يجب تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنفيذا فعالا لضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

لقد وقَّعت أول أمس الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

ويتضح التزامنا بالسلام والأمن العالميين بجلاء في إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد خدم حتى الآن 188 ألف رجل وامرأة من بنغلاديش في 55 بعثة لحفظ السلام في 40 بلدا. وبالاعتماد على تجربتنا الخاصة، فإننا نسهم أيضا بنشاط في جهود الإعمار بعد انتهاء النزاع من خلال دورنا القيادي في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. ونؤيد بقوة دور اللجنة في تعزيز خطة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

ما زلنا نشعر بالقلق من استمرار انتشار التهديدات الإرهابية التي تتخذ الآن أشكالا جديدة بسبب إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتنتهج حكومة بلدي سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب والتطرف العنيف. الأعمال التي تقوض الوئام الطائفي والتعايش السلمي بين أتباع الديانات والمعتقدات المختلفة هي جرائم

العمل، وتحقيق نهضة واسعة في الخدمات، ومحاربة الفقر، ورفع المستوى المعاشي، ومكافحة الفساد، وتجذير الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والإدارية وفي القطاع المالي والمصرفي لتجاوز الموروث الواهن للنظم الإدارية السابقة التي لم تكن قادرة على تلبية التحولات واللاحق بالتطور العالمي. ولقد قطعنا شوطاً مهماً في هذا المسار خلال مدة زمنية قياسية، وتطورت البيئة الاستثمارية في العراق لتفتح على الاقتصاد العالمي وعلى الشراكات المثمرة.

وجرى توقيع العديد من الاتفاقيات في قطاعات مختلفة، وصار العراق بيئة آمنة تجذب المستثمرين إلى فرص واعدة كبيرة.

وما زال العراق بلداً نفطياً مهماً ودولة محورية في سوق الطاقة العالمي، ويتوافر على فرص ومشاريع وأعمال عالية الأهمية في هذا المجال. وأطلقنا مشروع طريق التنمية. هذا المشروع الرائد والأحدث في المنطقة، وهو القناة البرية الحيوية الرابطة بين أجزاء اقتصادية أساسية في منطقتنا النامية والطريق الأنسب والأفضل للتجارة والتبادل الاقتصادي في المنطقة. وفي فضاء النقل والاقتصاد، بات يمثل رؤية عراقية إستراتيجية للترباط والتواصل مع العالم والتفاعل الاقتصادي الإيجابي.

لقد أوردت العديد من المؤسسات الدولية تقارير تتحدث عن نقشي الفساد في العراق، ونحن شخّصنا هذه الآفة وأطلقنا عليها مصطلح "جائحة الفساد"، وجعلنا محاربتها أولى الأولويات، وشرعنا بملاحقة المطلوبين أينما وجدوا، ومهما كانت مناصبهم وانتماءاتهم، وتسليمهم للقضاء العراقي لغرض القضاء على هذه الآفة. ومن هنا نطلب من الدول الصديقة والشريكة أن تمدّ لنا يد العون في مكافحة الفساد، بجميع مراحلها، وتسهيل عملية متابعته والقائمين عليه، إذ يجب علينا جميعاً أن نتكاتف ونتعاون في محاربة الفساد، ونستردّ الأموال المنهوبة منهم، لأننا نؤمن بالترباط بين الفساد والإرهاب، فأحدهما يسند الآخر، وهذا ما نحاربُهُ جميعاً.

لقد حرصنا على بناء سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة تستهدف التعاون، وترتكز على تقريب وجهات النظر والمشاركات، وأن يكون

اصطحبت الشقيقة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد محمد شياع السوداني، رئيس وزراء جمهورية العراق الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية العراق.

اصطحب السيد محمد شياع السوداني، رئيس وزراء جمهورية العراق، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيراً أن أرحب بفخامة السيد محمد شياع السوداني رئيس وزراء جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد السوداني (العراق): في البداية أقدم نيابة عن حكومة وشعب جمهورية العراق بخالص التعازي والمواساة والتضامن إلى المملكة المغربية ودولة ليبيا، حكومة وشعباً، لحدوث كارثة الزلزال الذي ضرب المغرب والفيضانات التي اجتاحت ليبيا. ونسأل الله تعالى الرحمة للموتى والشفاء العاجل للمصابين.

أود أن أنقل لكم اليوم تحيات العراق وشعبه الذي كان من بين الدول الخمسين التي أسست هذه المنظمة العتيدة قبل 78 عاماً. وكان، وما زال حتى اليوم، يؤمن بالمبادئ العامة التي أسست عليها ويسهم في جميع برامجها، إيماناً منه بأنه لا سبيل أمامنا سوى التآخي والتعاضد الإنساني من أجل الوجود الآمن المستمر للعالم أجمع.

إن إرادة الاتفاق والتفاهم تغلبت في العراق الجديد ونجحنا في تجاوز أيام صعبة لتشكيل حكومة بلدنا الحالية التي يقف خلفها ائتلاف سياسي واسع يضم كل الأطياف والمكونات العراقية. تبنت هذه الحكومة برنامجاً إصلاحياً شاملاً وطموحاً لتصحيح المسار وإعادة الثقة بالنظام السياسي وتوفير العيش الكريم للمواطن وتأمين مستقبله وبناء عراق قوي مقتدر. وعلى هذا المسار، وضعنا برنامجاً يحمل أولويات حاسمة تمثل ملفات لا يمكن التهاون في تنفيذها، تقع في صلب احتياجات شعبنا. وتركزت هذه الأولويات على توفير فرص

عودتهم الطوعية والأمن إلى مناطق سكناهم الأصلية، وإعادة إعمار مدينتهم المحررة. كذلك حرصنا على حسم ملف المفقودين والذين غُيِّبوا على أيدي مجرمي داعش، وتقديم الدعم المادي والنفسي لأسرهم وإعادة إدماجهم.

ونمضي في العراق نحو المصادقة على سياسة حماية المدنيين لغرض تأكيد الحفاظ على حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني، من خلال تدريب القوات الأمنية ومراقبة الأداء بما يختص بحماية المدنيين من الأخطاء التي تقع أثناء النزاعات المسلحة، كذلك حماية المدنيين أثناء الكوارث الطبيعية، ليكون العراق أول دولة في الشرق الأوسط تتبنى هكذا سياسة، وتخلق بيئة للتعاون بين القوات الأمنية والمواطنين.

ونحث الخطة بشتات نحو إقامة الانتخابات المحلية للمحافظات نهاية العام الحالي، بعد توقفها لعشر سنوات، وهي ركن من أركان اللامركزية في العراق وجزء أساسي من رصانة النظام ومؤسسات الدولة. وتدير الحكومة الاتحادية، من خلال برامجها الشاملة والمتعددة، أفضل العلاقات مع إقليم كردستان، وجميع محافظات العراق، على نحو متساوٍ، وهي في حوار مستمر مع ممثلي الإقليم والحكومات المحلية في عموم محافظات العراق لتحويل الفرص إلى مشاريع تعزز تنمية الموارد والاقتصاد العراقي.

إن منطقتنا، وبلادنا على وجه الخصوص، بلاد ما بين النهرين، تتعرض إلى وطأة آثار الجفاف، الناتج عن التغيرات المناخية، والحاجة الملحة إلى حفظ الحقوق في موارد المياه وأحواض الأنهر الدولية. وإن المسطحات المائية الطبيعية في الأهوار، من بين الرئات التي تنتفس بها الكرة الأرضية، فضلاً عن كون جفافها يعد خسارة بيئية وتاريخية بحق كل كائن حي على هذا الكوكب؛ فهي إرث إنساني وقصة من قصص البشرية وتطورها ومعيشتها. وعلى أرض العراق، خُطت أول اتفاقية دولية وكانت تتعلق بالمياه قبل 2550 عاماً. لذلك لا يجب أن يترك مهد الحضارة والنور ليموت عطشاً. وستكون الكارثة البيئية أشد على العراق ودول المنطقة، مع ارتفاع غير مسبوق لدرجات

العراق مصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، وجزءاً من الحل في أية مشكلة إقليمية أو دولية، ورافعاً لممكّنات التفاهم والتعاون المتبادل، مثلما نتحرى السبل نحو شراكات بناءة تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل وتحفيز الأطراف المشاركة، والمساعدة في رسم السياسات التي تحقق التنمية المستدامة لشعوبنا المحبة للسلام. وهنا تؤكد حكومة جمهورية العراق التزامها بمبادئ القانون الدولي، واحترام جميع القرارات الأممية، وتصميمها على إقامة أفضل العلاقات مع الجميع، ولا سيما دول الجوار. ونرفض التدخل بشؤون بلدنا الداخلية وتحت أية ذريعة كانت. وفي الوقت الذي يلزم فيه دستورنا ألا يكون العراق منطلقاً للاعتداء على الدول الأخرى، نطالب الجميع باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه. ونحتفظ بحقنا باتخاذ الإجراءات المناسبة على وفق ما أقرته القوانين والمواثيق الدولية لردع أي انتهاك تتعرض له بلادنا.

ومن هنا نجدد التأكيد على مد يدنا لجميع دول الجوار من أجل حفظ أمن واستقرار منطقتنا وتقدمها وازدهارها الاقتصادي، بما يحقق رفاهية شعوبها. وعلى ذات المنهج نستهدف تحقيق التكامل الإقليمي، وإزالة ما يعرقل التجارة الحرة في المنطقة، وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال عبر الحدود السياسية، وربط البنى التحتية ببعضها، وهي فواعل تقلل من احتمال نشوب نزاع مسلح مستقبلاً، وتحد من تفاقم الصراعات إلى حد كبير. ونرى إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي عبر توحيد ومقاربة السياسات الاقتصادية والتعريفات الجمركية والقوانين، وربط البنى التحتية الاقتصادية ببعضها عبر الاستثمار المشترك وعرض الفرص. وكبادرة لدفع هذه الجهود نحو التقدم نعمل على تنظيم مؤتمر بغداد 2023 للتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي. ولن نتخذ من سياسة المحاور مساراً في علاقاتنا، بل نتعامل مع الجميع وفق مصلحتنا الوطنية. ونحن ماضون في تعزيز مكانة العراق الطبيعية في ساحة التعاون الدولي وفعل كل ما يعزز الاستقرار.

لقد وضعت حكومتنا ملف النازحين والمهجّرين ضمن أولوياتها واتخذت العديد من التدابير الوطنية لإيجاد الحلول المستدامة، وضمان

يُصنّف العراق، وطبقاً للإحصاءات السكانية، من الدول الفتية، إذ تُشكّل فئة الشباب الذكور والإناث نسبة 60 في المائة من السكان في البلاد. وعليه، حرصت الحكومة العراقية على إعطائهم الأهمية في برنامجها الحكومي والنهوض بالواقع الشبابي بغية الاستثمار الأمثل لهم، إذ وضعت الحكومة العراقية العديد من البرامج والاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات لدعم هذه الفئة في مختلف المجالات، حيث أطلقت مبادرة "ريادة" للتنمية والتشغيل، المعنية بدعم فئات الطلبة والشباب، وتمكينهم وتطوير طاقاتهم الإبداعية، من أجل نيل فرص لاقتة في سوق العمل؛ وخلق حركة اقتصادية فعّالة؛ واحتضان الأفكار العلمية والعملية المنتجة وتطويرها ورعايتها، بغية تحفيز فئات الطلبة والشباب على التفاعل مع متغيرات سوق العمل والتطور التكنولوجي، واستثمار المهارات الفردية والمواهب والقدرة على الابتكار، والسعي إلى توفير آلاف فرص العمل للشباب وتأمين العيش الكريم لهم. كما تم تشكيل المجلس الأعلى للشباب، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ووزير الشباب والرياضة نائباً، وعضوية وزراء التخطيط والمالية والعمل والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة. وبفضل رعاية الحكومة العراقية لقطاع الشباب والرياضة وبناء المنشآت والمراكز الرياضية، فقد تمكنت الفرق الرياضية والطلّابية العراقية من حصد العديد من الألقاب في مختلف المسابقات والبطولات.

ولا يفوتنا هنا، أن نؤكد جهود حكومتنا ومُضيها في برامج تمكين المرأة، ومنحها حقها الفعّال بالإسهام في كل أسس عملية التنمية، فقد كانت شريكة أساسية في جميع انتصاراتنا على الإرهاب، وما زالت شريكة في التغلب على كل الصعوبات ومواجهة التحديات.

نجدد على مسامع العالم موقفنا الواضح والثابت من الحق الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس. كما نؤكد دعم العراق لوحدة سورية، أرضاً وشعباً، وندعو إلى رفع المعاناة عن الشعب السوري وتمكينه في بسط سلطته على كامل الأراضي السورية.

وفي ظل استمرار التهديد الذي تمثله قدرة المنظمات الإرهابية على تجنيد عناصر تهدّد أمننا وتستهدف دولنا، فمن المهم التمييز بين

الحرارة، مما يحول أشكال الحياة الطبيعية إلى صعوبة بالغة تقترب من المستحيل.

ومن هذا المنطلق، فإن العراق يعمل ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود بين الدول الإقليمية المعنية للعمل معاً وإيجاد آلية فعّالة للتنسيق وتشكيل كتل تفاوضي ضمن اتفاقية المناخ؛ وإلى آلية متكاملة لإدارة المياه العابرة للحدود، ومواجهة آثار الجفاف والعواصف الترابية وموجات ارتفاع الحرارة؛ وأهمية تحشيد الجهود الدولية والتشجيع الأممي لضمان استدامة موارد المياه. وعلى هذا الأساس، فإننا ندعو إلى إقامة تجمع إقليمي، يضم دول شواطئ الخليج، من العراق وإيران والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي الدول التي ستعرض أكثر من غيرها لارتفاع درجات الحرارة. ويضطلع هذا التجمع بتنسيق الجهود الإقليمية لإدارة المياه، ومواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز حماية البيئة، والعمل المشترك في مواجهة الجفاف.

وعلى الصعيد الوطني، قامت حكومتنا باتخاذ الخطوات اللازمة لتقليل الانبعاثات وإيقاف حرق الغاز المصاحب وتلويث البيئة. كما بادرت إلى إطلاق عدة مشاريع في مجال تدوير النفايات وتشجيع الاتجاه نحو الطاقة النظيفة. كذلك صادقت حكومتنا على إستراتيجية وطنية لمواجهة التلوث والحد من تداعياته للسنوات 2023-2030. ويرى العراق أن مواجهة التحديات تتطلب بناء مؤسسات قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية، والأهم التحديات المناخية.

على الرغم من تعدد التحديات العابرة للحدود التي تواجهنا مثلما تواجه البشرية جمعاء، إلا أننا نسعى إلى تنظيم مواجهتها بفعالية، في إطار قدراتنا الوطنية، بالتعاون مع الشركاء والأصدقاء. وعلى رأس هذه التحديات تقف المخدرات لتشكل ملفاً يعرقل كل جهود التنمية والاستثمار في الموارد البشرية وتنمية الشباب. لذلك تبنت حكومتنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للأعوام 2023-2025. ولا بديل لنا كمجتمع دولي وحكومات في المنطقة إلا أن نكثف الجهود والتنسيق في محاربة المخدرات وكل ما يتعلق بها من نشاطات تسهل وصولها إلى أبنائنا ومجتمعاتنا. ولا تخفى عليكم العلاقة بين الإرهاب والمخدرات.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات والشركات بين القطاعين العام والخاص في أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات والشركات بين القطاعين العام والخاص في أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): تهني أنتيغوا وبربودا السيد دنيس فرانسيس، ممثل ترينيداد وتوباغو، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

إننا فخورون جداً بالإسهام الذي تقدمه بلدان الجماعة الكاريبية للنهوض بالصيغة الدولية للأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى. وفي هذا الصدد، نعتبر انتخاب غيانا لعضوية مجلس الأمن في الفترة من 2024 إلى 2026 اعترافاً آخر بقدرة الجماعة الكاريبية. وبطبيعة الحال تأتي عضوية غيانا في المجلس أيضاً بعد عامين من المشاركة النشطة لدولة أخرى من الجماعة الكاريبية، هي سانت فنسنت وجزر غرينادين - أصغر دولة في العالم تعمل في مجلس الأمن. وما تظهره تلك الإنجازات هو أن صغر الحجم ليس عائقاً أمام تقديم إسهامات كبيرة في صنع القرار الدولي. وبالتالي نتوقع أن يتم منح مقعد لتحالف الدول الجزرية الصغيرة على الطاولة في المحافل المهمة، بما في ذلك اجتماعات مجموعة العشرين، حتى بصفة مراقب.

إن العالم يخذل البلدان النامية. هذه ليست كلماتي، ولكنني بالتأكيد أتبناها. إنها كلمات الأمين العام أنطونيو غوتيريش، التي قيلت قبل أقل من أسبوع. على الرغم من الصعاب الكثيرة، انتشلت البلدان النامية مئات ملايين الأشخاص بشكل ملحوظ من براثن الفقر. لقد كانت هذه البلدان مشاركة بنشاط في الأمم المتحدة، وتسعى بحماسة إلى إيجاد حلول عالمية وتقدمها، ولكن على الرغم من تلك الخطوات التدريجية تجد تلك البلدان أنفسها متورطة في عدد كبير جداً من الأزمات العالمية التي لم يكن لها يد في خلقها. إننا عالقون

التحريض على العنف ونشر الكراهية والاعتداء على معتقدات الآخرين من جهة، وحرية التعبير من جهة أخرى. فإن حرق القرآن الكريم جريمة كراهية تستهدف الاعتداء على ربع سكان العالم، وآخرين ينظرون باحترام وتقدير للمقدسات، وهو مما لا يمكن سؤفه على أنه من حرية التعبير. لقد فطنا في العراق مرارة التطرف الديني، وعرفنا مآلاته، وهذه الأفعال من صلب الدوافع لخلق التطرف والتشجيع نحوه. وما زالت داعش الإرهابية خير مثال أماننا.

ختاماً، لقد حان الوقت لأن يأخذ العراق مكانه الطبيعي في المجتمع الدولي، بعد نجاحه الباهر في محاربة الإرهاب نيابة عن العالم والانتصار عليه، بمساعدة الأصدقاء والشركاء. وقد سطر الشعب العراقي بطولات خالدة في مقارعة أعتى المجرمين. وكان الدور البارز للمرجعية الرشيدة المتمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني وفتواه المباركة، وبمسالة جميع القوات الأمنية والعسكرية العراقية في هذه الانتصارات، وكذلك إرساء دعائم السلم المجتمعي.

بهذه الروحية أصبح العراق آمناً مستقراً، وسنكمل المسيرة ونعمل من خلال الدبلوماسية المنتجة بأن نجعل من العراق مركزاً لتلاقي الإخوة والأصدقاء والشركاء، لبناء إقليم آمن مزدهر لخدمة شعوبنا أجمع. ويتميز العراق الآن بقوة موارده وموقعه الجغرافي وإرادة شعبه الذي واجه التحديات وانتصر عليها بكل جدارة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد محمد شياع السوداني، رئيس وزراء جمهورية العراق، من المنصة.

خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات والشركات بين القطاعين العام والخاص في أنتيغوا وبربودا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات والشركات بين القطاعين العام والخاص في أنتيغوا وبربودا.

لأنها الوصي على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. إنها المكان الطبيعي للسعي إلى الوضوح القانوني بشأن التزامات الدول بحماية بيئتنا البحرية.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في المقام الأول دول بحرية. إننا نعتمد على المحيط ليس فقط للحصول على القوت، ولكن كجزء حاسم من تراثنا وهويتنا. والمحيط هو أيضا إحدى بالوعات الكربون الحيوية. ومع ارتفاع درجات حرارة المحيطات والأرض إلى مستويات قياسية هذا الصيف، مما أدى إلى حرق الكوكب بكل ما تعنيه الكلمة والتسبب في نفس الوقت في جفاف وعواصف وفيضانات غير مسبوق، يجب على جميع الدول أن تعمل الآن لحماية المحيطات بوصفها عنصرا حاسما في النظام المناخي للأرض. لا تسعى بلدان لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي إلى إعادة كتابة القوانين. إننا نسعى إلى توضيح القوانين الموجودة. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقف مكتوفة الأيدي بينما تغرق بلداننا تحت أقدامنا أو تشلها أعباء الديون، وبينما يتركنا النظام الدولي، وقد تخلى عنا، لنعيد البناء في حدود إمكانياتنا المحدودة، وفي وجه الكارثة تلو الأخرى.

غير أن رفع قضية إلى المحكمة الدولية لقانون البحار ليس مبادرة لمجرد بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. إنه جهد حيوي للحفاظ على جميع الدول في عالمنا المشترك وإزدهارها. وفي هذا الصدد، فإن أنتيغوا وبربودا والأعضاء الآخرين في اللجنة سيؤيدون الجمعية العامة في قرارها، الذي بادرت به فانواتو، بالتماس فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. ونعتبر ذلك من واجبات الحرص على شعوب العالم.

ومن المبادرات الجريئة الأخرى التي دافعنا عنها هي مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2021. لماذا مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؟ لأنه أمر بالغ الأهمية. على الرغم من أن هذه البلدان ليست أشد البلدان فقرا، فهي معرضة بشدة للصدمات المناخية وصدمات أخرى، وتفتقر

في دوامة من الأسعار المرتفعة والديون الهائلة والتواتر المتزايد الذي لا يمكن إنكاره للكوارث المناخية. لا تزال الأطر العالمية الحالية، التي شكلتها إلى حد كبير الدول الأغنى، غير مستجيبة إلى حد كبير لتلك الأزمات. ويمكن لجبهة موحدة أن تجبر المجتمع العالمي على الجلوس والاستماع واتخاذ الإجراءات. فيجب على العالم النامي أن يبنى وحدة الهدف هذه - ليس في المواجهة، بل في التعاون؛ وليس في الانقسام، بل في التعاون.

ولذلك أدعو اليوم الدول التي استبعدت من عملية صنع القرار العالمي والتي تخلفت عن الركب إلى سد الفجوة بين المسافة الجغرافية بينها وبين توحيد صفوفها لتعزيز مصالحها الجماعية. ولهذا السبب شرعت أنتيغوا وبربودا في وضع استراتيجيات وبناء تحالفات مع الراغبين في التصدي للتهديدات التي نواجهها من آثار تغير المناخ وفشل المؤسسات المالية الدولية وواضعي السياسات فيها في تلبية الاحتياجات الملحة لشعوبنا. إحدى هذه المبادرات التي تجري حاليا قد بدأتها أنا ورئيس وزراء توفالو، كوسيا ناتانو، قبل عامين على هامش المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في غلاسكو.

ومع شعورنا بالإحباط إزاء المجاملات الفارغة من قبل الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات في العالم والوعود التي لم يتم الوفاء بها في كل اجتماع سابق لمؤتمر الأطراف، قررنا أن نسعى إلى الحصول على فتوى من المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن التزام الدول بمكافحة التلوث المرتبط بتغير المناخ وما يترتب عليه من تداعيات، مثل ارتفاع درجات حرارة المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات.

وقد أسسنا بالتعاون مع دول جزرية صغيرة أخرى لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي. والتست هذه اللجنة الاستماع إلى مرافعاتنا التي بدأت في 11 أيلول/سبتمبر في هامبورغ وستستمر حتى 25 أيلول/سبتمبر، وحصلت على موافقة مؤاتية. لماذا ذهبنا إلى المحكمة الدولية لقانون البحار؟ ذهبنا إليها

لا مفر من الحقيقة، وهي أن العديد من البلدان الرئيسية التي تطلق غازات الدفيئة لم تف بالتزاماتها. وعلى المنوال الحالي، سيتم تجاوز الحدود المحددة سابقا - ارتفاع درجة الحرارة بما لا يزيد عن 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة.

إن المخاطر التي نواجهها لا تلوح في الأفق فحسب بل هي هنا الآن، مما يتطلب التزاما عاجلا بخفض الانبعاثات. ولا يمكن لقدرة الدول الجزرية الصغيرة على التكيف وبناء القدرة على الصمود أن تواكب الحدوث السريع للظواهر المناخية المتطرفة. وأشد على أننا سنعاني أولاً، ولكن ما سنتحملة ليس سوى مقدمة لمصير كل دولة. الوقت ينفذ منا جميعا وعلينا أن نتحرك الآن لإنقاذ كوكبنا الوحيد.

سيكون المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي حاسما لمستقبل الكوكب. لا يأتي هذا المؤتمر في وقت يشهد فيه العالم فوضى مناخية فحسب، لكنه مؤتمر قمة مهم جدا لأنه سيشمل تقييما عالميا، إذ ستقوم البلدان بتقييم المدى الذي وصلت إليه في الحد من التلوث الناجم عن تسخين الكوكب. ومع ذلك فإن الحقيقة الفظيعة واضحة بالفعل. فبعد ثمانين سنوات من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ فإن التقدم العالمي أبعد من أن يكون كافيا. إن سلوك العالم حاليا لا يتماشى مع أهداف درجة الحرارة المحددة في اتفاقية باريس. وفقا لقسم كوبرنيكوس المعني بتغير المناخ التابع للاتحاد الأوروبي، لم تكن الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس هذا العام هي الأكثر دفئا منذ عام 1940 فحسب، بل شهدت أيضا ارتفاع درجات الحرارة نحو 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. سيتم تجاوز الخط الأحمر الذي كان يعتبر محرما ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة. لقد تحولت التحذيرات إلى خطر وشيك.

لذلك فإن ما كان بالفعل مسألة حاسمة للعمل في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة أصبح الآن ضرورة حتمية للعمل، والذي هو صندوق الخسائر والأضرار الذي كانت الدول الجزرية الصغيرة تصلي وتتوسل له وتستجديه بكل ما تعنيه الكلمة -

إلى المرونة بسبب المشاكل الهيكلية المتمثلة في محدودية الموارد البشرية والمالية، والافتقار إلى وفورات الحجم، وارتفاع التكاليف بسبب عزلتها عن مراكز التصنيع الرئيسية. ولذلك فإن المعيار الوحيد لنصيب الفرد من الدخل، الذي يحرمانا من الحصول على التمويل بشروط ميسرة، هو معيار مُجحف وغير عادل. إن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ليس مجرد أداة. إنه بوابة إلى التمويل المهم، وإلى التخطيط الوطني القوي وخدمة الديون، وربما يكون منارة أخيرة لنا عند السعي للحصول على التأمين ضد ارتفاع المد والتعويض عن ذلك.

إننا نعتزم مواصلة الدفع بتلك المرافعات في المؤسسات المالية الدولية. وعلى وجه الخصوص، سنثير تلك المسألة الملحة في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش في الشهر المقبل. وندعو جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع البلدان المنصفة إلى الانضمام إلينا للدفع من أجل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كعنصر حيوي في تسهيل الحصول على التمويل الميسر.

ونتطلع أنتيغوا وبربودا بشدة إلى استضافة المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، تحت شعار "رسم المسار نحو الازدهار القادر على الصمود". لقد سلطت الضوء على الحقائق الصارخة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا نصارع آثار الظواهر العالمية، من التدايعات المتبقية لمرض فيروس كورونا إلى تغير المناخ والنتائج الاقتصادية والمالية الدولية للتوغل الروسي في أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، نحن مثقلون بديون هائلة، وشروط تجارية غير مواتية، وهيكل مالي عالمي لا يلبي احتياجاتنا.

ولذلك فإن مؤتمرنا القادم هو أكثر من مجرد منتدى. يجب أن نهدف إلى وضع استراتيجية جريئة تمتد لعقد من الزمن وتضيء الطريق إلى الأمام، وتتصدى لتحدياتنا الفريدة والمتشابكة لضمان مستقبل مرن ومزدهر لمواطنينا. بالنظر إلى هذه التحديات، وبالتعاون مع القطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة، سنتشئ أنتيغوا وبربودا مركزا للتميز في الدول الجزرية الصغيرة النامية سيمكن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق ازدهار مستدام قادر على الصمود.

الاعتراف بها والمصالحة والإنصاف في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يُبنى مستقبلنا المشترك على العدالة والتفاهم والتعاون.

وثمة موضوع محوري آخر لهذه المناقشة العامة يتكرر صداه بعمق معنا - وهو إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي، اللذان تهتز أركانهما الآن. ويجدر التأكيد على أنه لا يمكن لأي دولة، كبيرة كانت أم صغيرة، أن تزدهر حقا في خضم هذه الاضطرابات العالمية. وبالنسبة للدول الأصغر مثل دولتي، التي تعتمد كثيرا على الطنين المستمر لشعارات الاستقرار العالمي في القطاعات الأساسية مثل السياحة، فإن المخاطر كبيرة جدا. نداءنا بسيط. نناشد دول العالم الكبيرة أن تتخبط في حوار وأن تتبنى الاحترام المتبادل. وهذه ليست مجرد مسارات نحو السلام العالمي، ولكنها أيضا السبل التي تضمن ازدهار كل مواطن.

واستنادا إلى موضوع الثقة هذا، أحث الولايات المتحدة على إعادة النظر في موقفها بشأن كوبا. فقد حان الوقت لكي ترفع الولايات المتحدة كوبا من قائمتها للدول الراعية للإرهاب - وهي تعلم أن ذلك غير صحيح - وأن تضع حدا للحصار الذي عفا عليه الزمن والذي يضر بالشعب الكوبي. هذه السياسة المناهضة لكوبا سياسة قاسية وشريرة وينبغي التصدي لها بشكل عاجل.

وبالمثل، ندعو إلى رفع الجزاءات المفروضة على فنزويلا، لا سيما تلك التي تعوق وصول الحكومة الفنزويلية إلى النظام المالي للولايات المتحدة وتمنع حرفيا واردات النفط من شركة البترول الفنزويلية المملوكة للدولة. لا يمكن تجاهل أن تلك الجزاءات تزيد من حدة الأزمة الإنسانية في فنزويلا، وتسهم في وصول العدد الكبير جدا من اللاجئين إلى البلدان المجاورة. يجب على الولايات المتحدة أن تتحمل المسؤولية عن العدد الكبير من اللاجئين وألا تلوم الإدارة في فنزويلا. كما أن هذه الجزاءات تضر ببلدان منطقة البحر الكاريبي البريئة التي استفادت حتى الآن من مبادرة البترول الكاريبي، والتي كانت بمثابة آلية لتنشيط أسعار الطاقة في تلك البلدان. إننا نتأذى أيضا، ولهذا السبب نقول في هذا المنتدى إنه ينبغي رفع الجزاءات.

ولا يعني ذلك أنه يجب أن نتسول. يجب أن نتذكر أن كل ما حدث في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة العام الماضي هو أن أكثر البلدان تسببا في التلوث في العالم وافقت، ولم يكن ذلك سوى في اللحظة الأخيرة، على أن هذا الصندوق مهم. لكن الموافقة لم تكن تأسيسا للصندوق، إذ أن ما حصلنا عليه هو تشكيل لجنة انتقالية لتقديم توصيات للنظر فيها في المؤتمر الثامن والعشرين. ومن المؤكد أن ذلك لم يكن كافيا. وأرجئت المسألة مرة أخرى.

الآن يجب أن نصر في المؤتمر الثامن والعشرين على تشغيل صندوق الخسائر والأضرار وتمويله بشكل كاف. ويجب أن يوفر التمويل الكافي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في وجه الخراب الحتمي الذي لا تزال تحدثه أعمال البلدان الرئيسية المتسببة في التلوث. إذا فشل المؤتمر الثامن والعشرون في هذه المهمة الحاسمة فإنه يخاطر بتقويض الثقة العالمية وربما تخريب الجهود التعاونية بشأن العدد الهائل من التحديات العالمية. ويحدوني أمل كبير في أن تسود روح المسؤولية المشتركة عندما نجتمع في دبي، بحيث يمكن للرجبة في العمل إعادة بعث الأمل المحتضر.

تؤكد أنتيغوا وبربودا بشكل لا لبس فيه أن العدل المناخي والعدالة التعويضية مسألتان متشابكتان جدا. إنهما لا تتفصمان. ومن الضروري أن تفهم الجمعية أن العدل المناخي ليس شاغلا قائما بذاته. وكما قلت من قبل، المسألتان لا تتفصمان. تاريخيا، كانت الدول التي ازدهرت اعتمادا على الثورة الصناعية تفعل ذلك على ظهور أجيال من عبيد وضحايا منطقة البحر الكاريبي وأنحاء أخرى من العالم يوجد فيها الشتات الأفريقي. ومن الظلم أن تتحمل البلدان التي دفعت أعلى ثمن بشري أثقل عبء مناخي. وأقول إن ذلك أمر مجحف ويجب معالجته باعتباره مسألة ملحة. ويؤكد تقرير صدر مؤخرا عن الأمم المتحدة على نحو ملائم أنه على الرغم من أن الطرق القانونية للتعويض قد تكون معقدة فهي لا تلغي بأي حال من الأحوال الالتزامات الأدبية والأخلاقية الناشئة عن تلك الأخطاء التاريخية. لا بد من معالجة تلك الأخطاء التاريخية، ونحث الدول المتورطة في الإرث المظلم للاستعباد على

استخدام الأسلحة غير القانونية. وبمتوسط معدل جرائم قتل يبلغ 15,1 لكل 100 000 شخص، تحوي المنطقة على واحد من أعلى معدلات جرائم القتل في العالم - ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. ومع ذلك، لا يوجد بلد - ولا بلد واحد - في منطقة البحر الكاريبي يصنع سلاحاً واحداً أو طلقة واحدة من الذخيرة. إن منشأ غالبية هذه الأسلحة هو الولايات المتحدة، حيث يتم تهريبها منها أو الاتجار بها لدعم المجرمين المنظمين المتورطين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعلى أية حال، فإن تداعيات هذه الأسلحة غير القانونية هي استخدامها المتزايد في بلدان منطقة البحر الكاريبي والتهديد الواضح الذي تشكله على مجتمعاتنا وقدرة أجهزة إنفاذ القانون لدينا على التصدي لها. وبالنظر إلى أن جميع بلداننا تحدها مساحات شاسعة من البحر، فإننا نواجه المزيد من التحديات للحصول على التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية والرادار وأنظمة المراقبة، لمحاولة وقف تهريب الأسلحة.

ولكن بينما تواجه منطقتنا التهديدات لأمننا، الناشئة عن الأسلحة التقليدية غير المشروعة، فإننا نشعر بمزيد من القلق إزاء احتمال وقوع الأسلحة ذاتية التشغيل في أيدي المجرمين المنظمين. فلنأخذ على سبيل المثال طائرة مسيرة، مبرمجة بدقة باستخدام تقنية التعرف على الوجوه، تم ضبطها لاستهداف شخص ما. إنها تقوم بالبحث عن هدفها وتحديده والقضاء عليه، كل ذلك وهي تعمل دون أن يتم اكتشافها. هذه ليست حبكة رواية متشائمة، إنما هي حقيقة تلوح في الأفق. وقبل شهر واحد فقط، وفي إطار موضوع "خطة جديدة للسلام"، دق الأمين العام ناقوس الخطر. وحث الدول على صياغة صك ملزم قانوناً بحلول عام 2026 لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. تؤيد أنتيغوا وبربودا تلك التوصية تأييداً كاملاً، وسنعمل مع الدول الأخرى للنجاح في إبرام معاهدة دولية تحمي مجتمعاتنا وتحمي أمننا الوطني من هذا التهديد.

إن أنتيغوا وبربودا صغيرة الحجم، ومن دون قوة عسكرية أو نفوذ مالي، ولكن روحنا تقف شامخة. إننا نرفض السماح لحجمنا بإخفات

بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة فإننا جميعاً ملزمون بميثاقها، الذي يكرس الحوار والحل السلمي للنزاعات. واليوم أحث بشدة كل دولة على إعادة الالتزام بتلك المبادئ الأساسية، وضمان احترامها واتباعها باعتبارها حجر الأساس لجميع العلاقات الدولية.

أنتقل الآن إلى الأزمة في هايتي. لا تزال التحديات الدائمة التي تواجهها هايتي تتصدر الوعي الدولي. تاريخياً، تترافق ندوب كفاح هايتي من أجل التحرر من الاستعباد مع المصالح الاقتصادية الاستغلالية لفرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد تركت بصمات عميقة. إن عبء تعويض فرنسا لأكثر من قرن من الزمان، لشراء حريتهم في الأساس، قد قلص آفاق التنمية لشعب هايتي على مدى أجيال. وأدت التدخلات اللاحقة إلى تفاقم هذه التحديات. وداخلها، أدت حُجب القيادة الاستبدادية إلى تآكل النسيج الوطني.

إن البعثة التي قام بها مؤخراً فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية، سعياً إلى إيجاد حل للمأزق السياسي في هايتي، قد أعربت عن قلقها البالغ إزاء تزايد هيمنة العصابات وأزمة لحقوق الإنسان المترتبة على ذلك. إن الضرورات المباشرة واضحة. ولا بد من تدخل عاجل وشامل ومنسق؛ وسيؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى استعادة الحوكمة والأمن وسيادة القانون، مع حل الأزمة الإنسانية. لقد أوصت الشخصيات البارزة التابعة للجماعة الكاريبية بقوة بأن تكون الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة محور الحوكمة الفعالة. ونطمح إلى أن تتحقق هذه الحكومة الانتقالية التمثيلية المقترحة لتوفير القيادة اللازمة المطلوبة، وبمساعدة خارجية لاستعادة النظام وإحلال السلام الدائم والرخاء لشعب هايتي.

وتقف أنتيغوا وبربودا بحزم في تضامنها مع شعب هايتي. وفي ذلك الصدد، أؤكد من جديد تعهد حكومتي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في هايتي ومع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى إعادة ترسيخ سيادة القانون، واستعادة الديمقراطية، والمساعدة في مجالي الأمن والإغاثة الإنسانية. لا يستحق شعب هايتي أقل من ذلك.

أنتقل الآن إلى استخدام الأسلحة غير القانونية. تُعزى نسبة مئوية كبيرة من جميع جرائم القتل المسجلة في منطقة البحر الكاريبي إلى

اصطُحِب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات والشركات بين القطاعين العام والخاص في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

خطاب السيد ريموند ندونغ سيما، رئيس وزراء جمهورية الغابون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الغابون.

اصطُحِب السيد ريموند ندونغ سيما، رئيس وزراء جمهورية الغابون، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ريموند ندونغ سيما، رئيس وزراء جمهورية الغابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ندونغ سيما (غابون) (تكلم بالفرنسية): أتقدم إلى السيد دنيس فرانسيس بتهاني الحارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

وأشيد بسلفه، السيد تشابا كوروشي، على العمل الذي أنجزه خلال ولايته.

وأعرب عن ثقة بلدي بالأمين العام أنطونيو غوتيريش للعمل الجريء والمتعدد الأوجه والإصلاحات المهمة التي يقوم بها بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

إنني أقف أمام الجمعية في سياق لم يسبق له مثيل بالنسبة لبلدي الذي مرّ بوقت مخيف في أعقاب عملية انتخابية فوضوية اعترضتها قوات الدفاع والأمن في 30 آب/أغسطس. وقد أدان المجتمع الدولي ذلك التدخل بوصفه انتهاكاً للمطالب الديمقراطية بنقل السلطة. ومع ذلك، سيكون من المفيد، من أجل توفير توازن المعلومات وتبديد بعض الشكوك، التذكير بالسياق السياسي الغابوني المحدد الذي سبق وبرر الاستيلاء على السلطة. وسيكون من الخطأ، من وجهة نظرنا، الإدانة دون تمييز بسيط ووضع افتراضات سهلة لا تتسجم مع حقائق سياقنا. أودّ أولاً أن أذكر الجميع بتجربة الانتخابات الرئاسية لعام 2016، والتي يعد الوضع الحالي إحدى نتائجها. ويذكر الجميع أن الانتخابات

صوتنا أو التقليل من مكاننا الصحيح على طاولة صنع القرار. فمُنذ خطواتنا الأولى كدولة ذات سيادة في عام 1981، دافعنا عن عالم لا تكون فيه المساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية مجرد كلمات رنانة، بل حقائق معيشية. بيد أننا نشهد بقلب مثقل الهوة الآخذة في الاتساع بين الأثرياء والمكافحين، بين أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة وأولئك الذين يتوقون إلى نصيبهم الشرعي. وعاماً بعد عام، يقف زعماء مثلي على هذه المنصة. إننا نتحدث عن العدالة المالية والعدالة المناخية، لكن صدى صرخاتنا، على ما يبدو، يتردد في فضاء شاسع. تكثر الأقوال، ولكن العمل التحويلي لا يزال بعيد المنال.

غالباً ما أشعر بشكوك مواطني بلدي عندما يسألون: لماذا نتحدث عندما يبدو أن العالم لا يستمع حقاً؟ لكنني أتذكر هذا، خلال جائحة مرض فيروس كورونا، كانت أصغر الميكروبات، غير المرئية وغير المتوقعة، هي التي جعلت الدول الكبيرة والصغيرة تجثو على ركبها. ولم تكن ترسانة من الأسلحة أو جبل من الثروة هو ما وفر منارة في تلك الأوقات الحالكة؛ بل كان التعاون العالمي. دعونا لا ننس - لقد كان عملاً عالمياً جماعياً. وتنطبق نفس الحقيقة على ما بعد الجوائح. وسواء كنا نهدف إلى عالم مضمّن بالسلام، أو ينعم بالرخاء، أو يتطلع إلى الأمام في التقدم، فإن أملنا الوحيد يكمن في التكاتف معاً. نحن جميعاً جزء من الحضارة الإنسانية. نحن جميعاً في الأساس شعب واحد ويجب أن نتحد معاً. وكل أمة، بغض النظر عن قوتها أو ثروتها، تتشاطر هذا المصير المتشابك.

لذلك دعونا لا نتوان أبداً في سعيينا لتحقيق التغيير. ومن أجل البشرية، ومن أجل كوكبنا المشترك، دعونا نشكل عالماً ليس أفضل فحسب، بل عادلاً ومزدهراً وشاملاً للجميع. وتقف أنتيغوا وبربودا على أهبة الاستعداد، كما كانت دائماً، للاضطلاع بدورها. وندعو الدول القوية والغنية إلى أن تحذو حذونا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية وحوكمة الشركات والشركات بين القطاعين العام والخاص في أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

الدبلوماسية ثم توجهوا مجتمعين، في 9 آب/أغسطس 2023، إلى الممثل الخاص للأمين العام لوسط إفريقيا، المقيم في ليرفيل، لتحذيره من نقطة التحول التي تقترب منها العملية الانتخابية ومن الخطر الذي ينطوي عليه متابعتها في ضوء كل هذه الملاحظات.

والآن، أود أن أقول مرة أخرى هنا دون غموض إنه لا الجهات الفاعلة السياسية ولا الناخبون كانوا مستعدين لقبول تزوير انتخابي جديد. وهذا القرار، المعروف للجميع، لم يمنح المركز الانتخابي الغابوني من نقل صناديق الاقتراع الخاضعة لسيطرته الحصرية دون ختمها، أو من الشروع في إدخال تعديلات على المحاضر في المواقع التي جمعت فيها النتائج، تمييزاً لها عن المواقع التي تم فيها الإدلاء ببطاقات الاقتراع. إن قبول النتائج التي تم الحصول عليها بهذه الطريقة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى صدمات في اليوم التالي لإعلانها.

وفي هذا السياق، كانت قوات الدفاع والأمن أمام خيارين: إما الاستعداد لقمع الاحتجاجات مع المخاطرة بتعرضهم للمحاكمة عاجلاً أم آجلاً أمام المحاكم الدولية بسبب مسؤوليتهم، أو اتخاذ قرار بوقف عملية كانت احتيالية وخطرة على اللّمة الوطنية. وقد اختاروا بمسؤولية الطريق الثاني لتفادي خطر احتدام للأمر كانت عواقبه ستعز أسس المجتمع الغابوني في حد ذاتها ولن تستثني العدد الكبير من الأجانب الذين يعيشون في غابون. ولم يكن من المعقول أو المسؤول السماح باستمرار مثل هذا الوضع المربك. وكان من شأن الانزلاق إلى دوامة العنف أن يشكل كارثة شاملة.

وبالتالي فإن التدخل العسكري، الذي لم يسفك أي دماء ولم يتسبب في أضرار مادية، كان أهون الشرين. ووافق عليه السكان بأغلبية كبيرة جداً في مشاهد ابتهاج عفوي تمكّن جميع من في العالم من متابعتها بفضل الصور التي تم تداولها، ووجدت غالبية الطبقة السياسية نفسها مرتاحة لتجنب نتيجة غير مؤكدة. لذلك فإن إدانة تلك العملية تعني التأكيد على أنه كان من الأفضل السماح بوقوع الصدمات وإحصاء عدد الضحايا في وقت لاحق، حيث لم يكن أحد في المعارضة على استعداد للسماح بحدوث تلك السرقة الانتخابية التي تكررت مراراً.

كانت موضوع تقرير مفصل من بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي التي نددت بالعملية باعتبارها مزورة وغير صادقة وخالية من الشفافية، وكانت نتائجها تتحدى قوانين الإحصاءات. واتسمت أساساً بالعنف، مع إزهاق العديد من الأرواح البشرية وإلحاق أضرار كبيرة بالملكيات في المجتمع بأسره.

وفي محاولة لنزع فتيل الوضع، الذي كانت تكلفته الاجتماعية مرتفعة، تم تنظيم حوار في عام 2017 أسفر عن عودة جولتين من التصويت. كان ذلك التنازل الصغير لتحقيق الديمقراطية هو الذي تم الاضطلاع به مرة أخرى في النصف الأول من عام 2023 قبل أن يوضع موضع الاختبار. وقد أوضح ذلك أن النظام لم يكن ينوي التخلي عن استراتيجيته الاحتياطية. ومن عام 2017 إلى عام 2022، لم يتم إجراء أي تحضير للانتخابات المقرر إجراؤها دستورياً في موعد أقصاه 26 آب/أغسطس 2023. لم تبدأ تلك الانتخابات إلا في شباط/فبراير 2023 وكشفت عن عدد كبير من الانتهاكات والتشوهات التي أدخلت على الإطار الدستوري والتشريعي والتنظيمي للانتخابات، والتي تضمنت - على الرغم من أن العملية الانتخابية كانت قد بدأت بالفعل - هذه القائمة غير الشاملة: العودة إلى انتخابات الجولة الواحدة؛ واختيار رئيس مركز الانتخابات الغابوني المعروف بانحياز، بسبب وضعه كعضو معروف في الحزب الحاكم؛ وسجلاً انتخابياً غير موثوق به، يشوبه وجود العديد من الأشخاص المتوفين؛ وإلغاء الأحكام التي تسمح بوجود تمثيل لجميع المرشحين في مراكز الاقتراع، في انتهاك صارخ لمبدأ المساواة؛ وتعديل الأحكام التشريعية، في انتهاك للمبدأ البسيط المتمثل في التسلسل الهرمي للقواعد، الناتج عن القانون الذي يحدد بمرسوم أحكاماً مشتركة بين جميع الانتخابات السياسية؛ واقتراح الترشيحات للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ونشير إلى أن جميع الإحالات التي قدمتها مختلف مكونات المعارضة والمجتمع المدني للطعن في تلك التعديلات قد رفضت دون أن تنتظر فيها محكمة دستورية تابعة للسلطة. وأي مراقب يقظ وصادق وحسن النية للحياة السياسية الغابونية في السنوات الأخيرة يدرك تماماً تدهور الحالة. تشاور الجميع داخل المعارضة الغابونية مع البعثات

خيال في العديد من مناطق العالم التي تقع فريسة لاضطرابات الحرب، ولا سيما في أفريقيا، حيث أصبحت منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى بؤراً حقيقية لعدم الاستقرار. وفي معظم تلك المناطق، يشكل اغتصاب الموارد الطبيعية مصدراً هاماً للنزاع، لدرجة أن تلك الموارد أصبحت لعنة حقيقية على البلدان التي تمتلكها.

واليوم، نجد أنفسنا عند مفترق طرق يتطلب من جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتعرفوا من جديد على أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأن يعيدوا الاتصال بتطلعات شعوب العالم. ومن الأهمية بمكان إعادة تشكيل العقد الاجتماعي بين الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، مع مراعاة أن لكل شعب أهميته. وقبل كل شيء، يجب أن نعيد ضبط صورة هويتنا كشعوب العالم بإعطاء الأولوية باستمرار للحوار على المواجهة وللتعاون على منطق المعسكرات المتعارضة. ويجب علينا دون مزيد من التأخير أن نجري تحويلاً هيكلياً حقيقياً لهيكل السلام والأمن في منظمتنا، وأن نكيف آلياتنا لتعزيز السلام والأمن مع سياق عالمي يتسم بالأزمات والنزاعات المتغيرة باستمرار. هذه هي أهمية موضوع هذه المناقشة العامة، التي تركز على الحاجة إلى إعادة بناء الثقة وإحياء التضامن لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتؤكد غابون من جديد أن الوقاية أداة أكثر من أساسية يجب أن تكون في صميم أعمالنا إذا أردنا سلاماً معززاً ودائماً. وكانت جهود الوقاية التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن بطيئة وسيئة التكيف وضعيفة التمويل. والواقع أن عدم تخصيص موارد كافية لإجراءات منظمتنا لصالح الوقاية وبناء السلام قد أسهم إسهاماً قوياً، للأسف، إما في عودة الأزمات إلى الظهور في الفترات الانتقالية أو في ظهور نزاعات جديدة. وتقع على عاتق جيلنا مسؤولية تجاه الأجيال المقبلة - ألا وهي توريثها عالماً أكثر أمناً؛ عالم يتم فيه احتواء التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ عالم خالٍ من التهديد النووي.

ولا تزال هناك فجوة كبيرة بين أعمالنا والتزاماتنا. وقد حان الوقت لمثلها، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الحاسمة المتمثلة في تمويل

ولئن كان هذا التدخل ضرورياً، فلا يمكننا أن نَقَعَ بالوضع الراهن. فيجب علينا أن نعدّ الإصلاحات فوراً وبطريقة شاملة وأن نستعيد النظام المؤسسي الطبيعي الذي يسمح بنقل السلطة من خلال الانتخابات. وتسعى خريطة الطريق للحكومة الانتقالية التي أقودها منذ أسبوعين إلى استعادة الثقة، وإجراء تصويات كبيرة على الإطار الانتخابي، واستعادة المؤسسات، والإعداد لتنفيذ تلك الإصلاحات. وبعد عقد مؤتمر وطني، ستمثل النتائج المتوقعة لتلك المشاورات في اعتماد دستور جديد يجسّد عقدنا الاجتماعي، فضلاً عن اعتماد تشريع يشمل، على وجه الخصوص، قانوناً انتخابياً يضمن تصويتاً شفافاً وحرّاً وذا مصداقية.

ولهذا السبب أعلنتُ بالفعل عن عقد مؤتمر صحفي في الأسبوع المقبل، سأشير فيه إلى الجدول الزمني للمشاروات بين الطبقة السياسية بأسرها والمجتمع المدني. وسأعتم هذه الفرصة لأوجز الجدول الزمني لمختلف المراحل التي ستؤدي إلى انتخابات جديدة. ومن هذا المنظور، فإن أكثر ما تحتاج إليه غابون هو التشجيع والدعم لتنفيذ تلك المشاريع في المواعيد النهائية التي يريد الجميع لها أن تكون معقولة. لذلك أعتزم هذه الفرصة لأوجه نداء رسمياً إلى جميع شركائنا الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف لمرافقة الزخم الشعبي للخلاص الوطني ودعمه بغية تعزيز أسس سيادة القانون والديمقراطية من أجل الرخاء المشترك. وفي هذه المرحلة المحورية من مصيرنا وتاريخنا سيتذكر الشعب الغابوني بامتنان، وهو الذي يتحد في وئام حول اللجنة الانتقالية لاستعادة المؤسسات، تضامن وثقة شعوب أفريقيا والعالم بأسره الذين يقفون إلى جانبه لمساعدته على الحفاظ على مكانته في مجموعة الأمم.

وبعد مرور 78 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال دورة لا نهاية لها من الأزمات تلقي بظلالها على آمالنا وآفاقنا في تحقيق سلام دائم بين الدول وفي داخلها. إن أزمات التضامن المتعددة والأزمات الأمنية والأزمات الإنسانية والأزمات الصحية وأزمات المناخ والأزمات الجيوسياسية تغذي مشاعر عدم الثقة تجاه المؤسسات والآليات الدولية. والواقع أن من الواضح أن نظام الأمن الجماعي غير القابل للتجزئة الذي يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة يُنظر إليه على أنه

فرصة للمجتمع الدولي لتجسيد رغبته في العمل المشترك بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يشكل الاستبعاد والتهميش عاملين مخيفين مقوضين للتعايش. فيجب أن تتمكن أفريقيا من إيجاد مكانها الصحيح كطرف فاعل كامل العضوية على الساحة الدولية وليس كمجرد مسألة جغرافية سياسية بالنسبة للدول. والواقع أن العالم قد تغير تغيراً كاملاً بعد مرور أكثر من 78 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة. لقد تغير السياق الدولي تماماً. وتغير المشهد الجيوسياسي تماماً. وتغيرت طبيعة الحروب بصورة كاملة. وغيّرت التكنولوجيا حياتنا اليومية تغييراً تاماً. ولكن هيكلاً مؤسساتنا بقي على ما هو عليه بصورة أساسية، لا سيما فيما يتعلق بأمننا الجماعي.

ولمواجهة تحديات المستقبل، ينبغي لهيكلة الأمن أن يجسّد الوقائع الحالية والمستقبلية. ويجب أن نحدّث مؤسساتنا الدولية وعقليّاتنا وتصوراتنا للسلام الدائم والرخاء المشترك والتعايش. ويجب علينا إعادة ابتكار حلول للتحديات المعاصرة، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن في الفضاء الإلكتروني. ويجب أن نواجه أزمة التضامن الدولي التي توجع الأزمات الاقتصادية والإنسانية والصحية والغذائية الأساسية. ولا يمكننا مواجهة تحديات القرن الحالي هذه بأدوات قرن غابر.

وفي ضوء تلك الملاحظة المحزنة، نحن مقتنعون بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء لتنفيذ ثلاثة نهج أساسية قادرة على جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر مصداقية وأكثر شمولاً. أولاً، يجب علينا إصلاح مجلس الأمن دونما إبطاء. ويجب أن يكون ممثلاً لواقع اليوم ولتحديات الحاضر والمستقبل. ثانياً، يجب أن نعيد تحديد قواعدها وآلياتنا للتصدي بشكل كاف لتطور انعدام الأمن والإرهاب. ويجب أن نضمن استيعاب الجميع والتضامن حتى لا نترك مجالاً للكيل بمكيالين. ونحتاج أيضاً إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات بمزيد من الدقة. ثالثاً، يجب أن ننشئ عقداً اجتماعياً جديداً - ميثاقاً عالمياً جديداً بين الأجيال، بين الحكّام والمحكومين، وبين المجالين العالمي والإقليمي،

العمل المناخي. وقد استثمرت غابون عبر عقود عدة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وأظهرت التزاماً لا يكل بمكافحة تغير المناخ. وتتيح المواثيق المالية الجديدة المتعلقة بالديون من أجل الطبيعة فرصاً لزيادة الميزانيات المخصصة لحماية التنوع البيولوجي، والاستجابة لعدم استدامة ديون البلدان النامية، ومكافحة تغير المناخ. ومن خلال آلية التمويل الأخضر الجديدة تلك، استفاد بلدي مؤخراً من إعادة هيكلة ديونه بنسبة 3 في المائة مقابل الالتزام باستثمار 163 مليون دولار في الحفاظ على نظمه الإيكولوجية البحرية.

ويجب أن نمضي بتلك الدينامية إلى أبعد من ذلك. لذا أدعو الشركاء الماليين الدوليين إلى زيادة مبادرات مقايضة الديون لمواجهة تحديات الاحترار العالمي وفقدان التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة. فيمكننا أن نتصدى بفعالية للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه البشرية من خلال نهج متعدد الأطراف وإعادة التفكير في استجاباتنا.

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خريطة الطريق المشتركة للتصدي للتحديات العالمية. بيد أن التقدم المحرز، مع بقاء أقل من 10 سنوات في الخطة، غير متساو وغير كاف. فالفقر والجوع والتفاوتات الاجتماعية وأوجه القصور في الصحة والتعليم والافتقار إلى التمويل الكافي لأهداف التنمية المستدامة تعرّض للخطر الشديد تحقيق ذلك البرنامج الطموح.

وخلال الفترة الانتقالية التي أقودها، أعتزم مضاعفة جهود بلدي لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تعزيز السياسات الوطنية بطريقة عملية وواقعية وتشجيع الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، أعتزم التشديد على الإجراءات التي تتخذها السلطات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيد المحلي من خلال إشراك المواطنين إشراكاً كاملاً، ولا سيما الشباب والنساء.

ومن الأهمية بمكان أن يزيد المجتمع الدولي دعمه للبلدان النامية. ومن الضروري بالفعل توفير تمويل إضافي، لا سيما لأكثر البلدان ضعفاً. وتشكّل مختلف القمم التي تنظم على هامش هذه الدورة، ولا سيما حول تمويل التنمية والطموح المناخي والتغطية الشاملة،

اليوم. ونحن مدينون لهم باستجابة تتناسب مع مخاوفهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم المشروعة للعيش في سلام وكرامة ورخاء. وقد تحملنا مسؤولياتنا، فيما يتعلق بتلك المنظورات الوجودية، ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بمواءمة عملنا مع توقعات شعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الغابون على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد ريموند ندونغ سيما، رئيس وزراء جمهورية الغابون، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة 14/50.

مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

في هذا العقد الاجتماعي الجديد للمستقبل، يجب أن تحل الجسور محل الجدران في كل مكان. ويجب على التعليم في كل مكان أن يكسر أغلال الجهل والتعصب. ويجب أن تغلب تعددية الأطراف على المواقف الانفرادية، ويجب أن يغلب منطق الحوار باستمرار على منطق العداء ومناطق النفوذ.

وفي الختام، أود أن أشدد على حاجتنا إلى الاستجابة للأجيال الحالية والمقبلة. فذلك التضامن بين الأجيال مطلب أخلاقي نيابة عن أولئك الذين لن يكون أمامهم خيار آخر سوى أن يرثوا عواقب خياراتنا